

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق  
the Consultative Center for Studies and Documentation



# الاقتصاد السياسي **للصين** الحديثة

قراءة في مبادرة

«الزام والطريق» وأفاقها المستقبلية

رضوان جمول

**الاقتصاد السياسي للصين الحديثة**

**قراءة في مبادرة**

**« الحزام والطريق » وأفاقها المستقبلية**



**الاقتصاد السياسي للصين الحديثة**  
**قراءة في مبادرة**  
**« الحزام والطريق » وأفاقها المستقبلية**



**المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق**  
**The Consultative Center for**  
**Studies and Documentation**

مؤسسة علمية متخصصة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات

عنوان الكتاب: **الاقتصاد السياسي للصين الحديثة**

قراءة في مبادرة « الحزام والطريق » وآفاقها المستقبلية

صادر عن: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق.

إعداد الباحث الاقتصادي: رضوان جمّول

تاريخ النشر: حزيران ٢٠١٦، الموافق رمضان ١٤٣٧هـ.

الطبعة: الأولى.

القياس: ٢٤×١٧

**حقوق الطبع محفوظة للمركز**

العنوان: بشر حسن - جادة الأسد - خلف الفانترزي وورلد

بناية الإنماء غروب - الطابق الأول.

ص.ب: ٤٧/٢٤

هاتف: ٠١/٨٣٦٦١٠

فاكس: ٠١/٨٣٦٦١١

خليوي: ٠٣/٨٣٣٤٣٨

Baabda 10172010

Beirut-Lebanon

P.o.Box: 24/47

البريد الإلكتروني:

dirasat@dirasat.net

www.dirasat.net

## ثبت المحتويات

٧	..... مقدمة
١١	..... الجزء الأول: مسيرة التنمية وتطور العلاقات الاقتصادية للصين
١٣	..... ١. لمحة حول النظام السياسي الصيني
١٦	..... ٢. التطور الاقتصادي للصين منذ العام ١٩٧٨ وحتى العام ٢٠١٢
١٦	..... ٢. ١. نموذج التنمية الاقتصادية واتجاهات تطوره
١٨	..... ٢. ١. ١. مواصفات سوق العمل الصيني
٢٣	..... ٢. ١. ٢. محددات أخرى لاتجاهات نمو الاقتصاد الصيني
٢٦	..... ٢. ٢. محركات نموذج التنمية الصيني
٢٩	..... ٢. ٣. ضمور النموذج وضرورات إصلاحه
٣٣	..... ٣. العلاقات الاقتصادية الخارجية للصين
٣٣	..... ٣. ١. التجارة الخارجية
٣٦	..... ٣. ٢. الاستثمارات الخارجية المباشرة (FDI)
٣٦	..... ٣. ٢. ١. الاستثمارات الوافدة (Inward FDI)
٤٢	..... ٣. ٢. ٢. الاستثمارات الصينية المباشرة في الخارج (Outward FDI)
٤٦	..... ٣. ٣. المساعدات الخارجية الصينية
٤٧	..... ٣. ٣. ١. حجم المساعدات، أنواعها، مجالاتها والدول المستفيدة
٥٠	..... ٣. ٣. ٢. أهداف ومبادئ المساعدات الصينية الخارجية
٥٣	..... الجزء الثاني: مبادرة الحزام والطريق، OBOR (One Built – One Road)
٥٥	..... ١. لمحة تاريخية
٥٧	..... ٢. مبادرة الحزام والطريق، الخلفية والمضمون
٥٧	..... ٢. ١. خلفية المبادرة كمرحلة تحوّل جديدة

٦٠	..... ٢. ٢. مضمون مبادرة الحزام والطريق
٦٥	..... ٣. تطلعات المبادرة، أهدافها ودوافعها
٦٥	..... ١. ٣. في التطلعات والأهداف
٦٨	..... ٢. ٣. دوافع المبادرة
٦٨	..... ١. ٢. ٣. ضمان أمن مصادر الطاقة
٦٩	..... ٢. ٢. ٣. التنافسية ومواجهة سياسة الإحتواء الأميركية
٧٥	..... ٣. ٢. ٣. التهديدات الأمنية على حدود الصين الغربية
٧٦	..... ٤. آليات ومجريات تنفيذ المبادرة
٧٦	..... ١. ٤. خطوات تنفيذ المبادرة على الصعيد الخارجي
٨٤	..... ٢. ٤. خطوات تنفيذ المبادرة على الصعيد الداخلي
٩٥	..... ٥. فرص نجاح وتحديات تنفيذ المبادرة
٩٥	..... ١. ٥. فرص النجاح
٩٧	..... ٢. ٥. تحديات تنفيذ مبادرة "الحزام والطريق"
٩٨	..... ١. ٢. ٥. التحدي الهندي
٩٩	..... ٢. ٢. ٥. طموحات الولايات المتحدة الأميركية في المنطقة
١٠٠	..... ٣. ٢. ٥. النزاعات الحدودية
١٠١	..... ٦. أهمية الشرق الأوسط في الاستراتيجية الصينية الجديدة
١١٠	..... ٧. خلاصة
١١٥	..... ملحق
١٢٣	..... مصادر الدراسة

## مقدمة

شهدت الصين طوال أكثر من ثلاثين سنة ماضية تجربة تنمية فريدة من نوعها، بدأت منذ العام ١٩٧٨ بقيادة الزعيم الصيني دينغ شياو بينغ، وبلغت حداً من النجاح التصاعدي استحوطت معه ألقاباً وأوصافاً متعددة، مثل «المعجزة» و «التنين». لكنها ما لبثت أن تعثرت مع نهاية العقد الأول من القرن الحالي، لتبدأ مرحلة جديدة بزعامة شي جين بينغ Xi Jin Ping. مع ذلك بقيت هذه التجربة تشكل نموذجاً مثالياً للبحث والدراسة، خصوصاً مع تحقيقها كل هذا النجاح الاقتصادي في ظل نمط إنتاج اشتراكي بخصائص عصرية متميزة، مكنته من الاستجابة لشروط الحد الأدنى لاقتصاديات السوق.

وما شدَّ انتباه الباحثين والمراقبين هو تمكّن هذا النموذج التنموي من تحقيق إنجازات اقتصادية واجتماعية بالغة الأهمية خلال فترة وجيزة نسبياً. ففي الوقت الذي كانت فيه الدول المتطورة اقتصادياً والدول النامية على حد سواء تتخبط بأزمة مالية طاحنة تهاوت معها بورصاتها الواحدة تلو الأخرى، دافعة معدلات النمو نحو القعر ومعدلات البطالة نحو مستويات تعدت أرقامها الخانة الواحدة، كانت الصين تحقق معدلات نمو عالية جداً بلغت في بعض الأحيان ١٤٪، منتشلة بذلك مئات الملايين من أفراد الشعب الصيني من براثن الفقر، ومتصدرة قائمة التجارة الخارجية الدولية بالبضائع. الأمر الذي مكنتها من تكوين احتياطي هائل بالعملات الأجنبية تحولت معه إلى ممول رئيسي لديون الخزينة الأمريكية.

ويعزل عن مدى انبهار العالم بالتجربة التنموية الصينية، هناك الكثير من الدروس التي يمكن استلهاها منها، ولكن مع توخّي الحذر في مقارنة التجارب التنموية عموماً والتجربة الصينية خصوصاً. وذلك تجنباً للفهم الخاطيء والاستنساخ الأعمى، لما انطوت عليه هذه التجربة من سلبيات سنأتي على ذكرها، قد دفع ثمنها المجتمع الصيني والعالم على حد سواء. ومع ذلك فإن الدرس الأهم الذي يمكن استلهاه من التجربة الصينية



لتحقيق التميّز والإبداع يكاد ينحصر بمدى قدرة الدولة على تطوير أنماط النمو المتعددة، بما ينسجم مع خصائصها وقدراتها الثقافية والمادية، ويتمشى أيضاً مع ظروفها وشروط تحقيق سيادتها واستقلالها.

إلا أن هذا الإعجاب العالمي بالإنجاز الصيني سرعان ما تحول خلال السنوات القليلة الماضية إلى ما يشبه الذعر، الذي بات يضغط على أعصاب صانعي القرار الاقتصادي في الدول الصناعية الكبرى. فما أن بدأت عوارض الركود تظهر على الاقتصاد الصيني مع تراجع نسبة النمو من ١٠٪ إلى ٧٪، حتى اضطرب العالم الصناعي وتراجعت الكثير من التوقعات، لتهبط معها العديد من المؤشرات الاقتصادية والمالية. وبات الترقب والقلق سيدي الموقف بالرغم من الجهود التي بذلتها الحكومة الصينية لطمأنة دول العالم حول سلامة اقتصادها. فمع تحول الصين إلى ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، باتت هذه الدولة النامية الكبرى تشكل قاطرة للاقتصاد العالمي بكل أطرافه. وذلك في موقف يكاد يكون كاريفاتورياً ويمكن تلخيصه بالقول «إذا ما عطست الصين فليستعد العالم للزكام».

ولتطوير عوارض الركود المشار إليه شهدت الصين خلال السنتين الأخيرتين، وتحديدًا مع تولّي الرئيس شي جين بينغ مقاليد السلطة مطلع سنة ٢٠١٣، ورشة إصلاحات داخلية على مختلف الصعد إلى جانب حركة دبلوماسية خارجية نشطة وغير مسبوقة، وذلك بعد عقود طويلة من الانشغالات الصينية بالداخل لتأمين معيشة ما يقرب من خمس سكان العالم، فيما كانت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي يستأثران بالقرار الدولي.

وقد أسفرت هذه الإصلاحات الداخلية الصينية والحركة الدبلوماسية الخارجية المواكبة عن استراتيجية صينية جديدة كادت تطبع مختلف وجوه الحياة والأنشطة اليومية للصين، بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لابل تحولت إلى بوصلة للسياسة الخارجية الصينية. أما عنوان هذه الاستراتيجية فهو «مبادرة الحزام والطريق»، والتي هي في الواقع حاصل دمج مبادرتين هما: «طريق الحرير - الحزام الاقتصادي» و «طريق الحرير البحري للقرن ٢١».

وبما أن هذه المبادرة تعكس في الواقع تصميماً صينياً على القيام بدور أكثر فاعلية، لا بل قيادياً في معالجة قضايا النظام الدولي، فقد أثارت ولا تزال عاصفة من المواقف الداخلية والدولية، بعضها ينطلق أساساً من فهم خاطيء للتجربة والنموذج الصينيين. وبعضها الآخر، خصوصاً المواقف الغربية منها، يتعمد تجاهل إنجازات النموذج الصيني إن لم يكن تشويهه، مثيراً الشبهات حول المبادرة بالحديث عن ما يسمى «التهديد الصيني». وكأنها «حصان طروادة» إقتصادي يعيد صياغة الدور الصيني باتجاه لعب دور أكبر على الصعيد العالمي، كقطب فاعل في السياسة الدولية إلى جانب القطبين الآخرين الأميركي والروسي. لذلك، وسعيًا لتكوين فهم صحيح لهذا النمط الاقتصادي الذي شغل العالم، بما في ذلك أبعاد وطروحات الاستراتيجية الجديدة، بعيداً عن المواقف المتسرعة سواء سلباً أو إيجاباً، تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على التجربة التنموية الصينية، بدءاً من تأسيس الصين بجغرافيتها الحديثة عام ١٩٤٩ مع الحزب الوطني (الكومنتانغ) وحتى نهاية سنة ٢٠١٥ تحت قيادة الحزب الشيوعي بزعامة شي جين بينغ.

وتسهيلاً للدراسة فقد جرى تقسيمها إلى جزأين، الأول يتناول التطور الاقتصادي للصين وعلاقتها الاقتصادية كالتجارة الخارجية والاستثمارات والمساعدات الخارجية، مع تقديم لمحة عن النظام السياسي الصيني. أما الجزء الثاني فهو يتمحور حول مبادرة «الحزام والطريق»، بما في ذلك خلفيتها التاريخية ومضمونها، إلى جانب تطلعاتها وأهدافها ودوافعها وآليات تنفيذها، فضلاً عن فرص نجاحها والتحديات التي يمكن أن تواجهها، وموقع الشرق الأوسط في الاستراتيجية الصينية الجديدة، بالإضافة إلى ملحق عن السكان وجغرافية الصين.



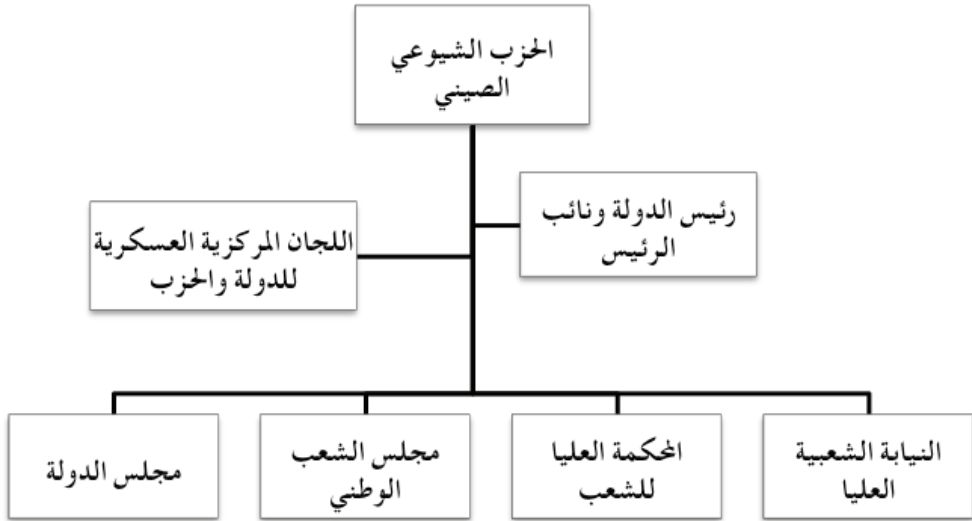
مسيرة التنمية  
وتطور العلاقات الاقتصادية للصين



## ١. لمحة حول النظام السياسي الصيني:

يتصدر الحزب الشيوعي الصيني السلطة السياسية العليا في البلاد بوصفه المؤسس الوحيد لجمهورية الصين الشعبية. وهو يدير البلاد من خلال عدد من الأجهزة السياسية كما يلي:

رسم بياني رقم ١ : هيكلية السلطة السياسية في الصين



■ الحزب الشيوعي: يتكون الحزب الشيوعي الصيني من ٨٥ مليون عضو بما يجعله أكبر حزب في العالم. وهو يضم في عضويته كبار مسؤولي الدولة، وضباط الجيش، والمزارعين، والعمال، والموظفين. ويمتد تأثيره ليطال مختلف مجالات الحياة اليومية للصينيين إلى حد أن الانضمام للحزب الشيوعي يعطي الأعضاء فرصاً أفضل في الحياة العامة قياساً على غيرهم من عامة الشعب. يرأس الحزب الأمين العام الذي يعتبر رئيس الدولة في آن واحد. ويتبع له مجموعة من اللجان المركزية، بعضها مرتبط بمؤسسات الدولة العسكرية والمدنية وبعضها الآخر يرتبط مباشرة بالتنظيم الحزبي.

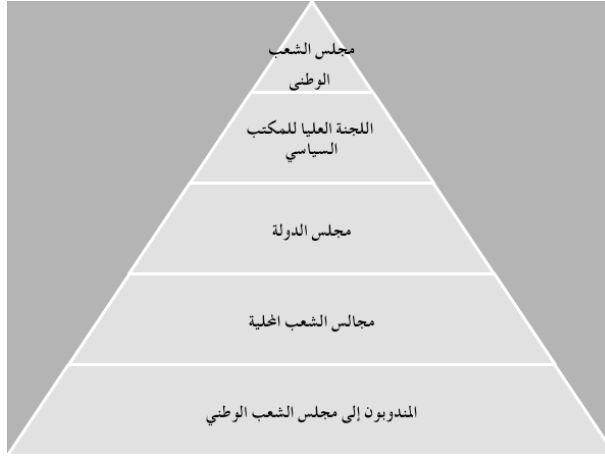
■ مجلس الدولة: وهو يشكل السلطة الإدارية الرئيسية لجمهورية الصين الشعبية. ويتألف من ٣٥ عضواً هم: رئيس المجلس، نائب رئيس تنفيذي، ثلاثة نواب رئيس، خمسة مستشاري دولة (من بينهم وزيران يحملان حقائب)، ٢٠ وزيراً، مسؤول البنك المركزي، مسؤولو لجان مركزية ثلاث، ومسؤول مكتب التدقيق الوطني. ويشكل الرئيس مع نوابه الأربعة والمستشارين الخمسة ما يعرف ب «اللجنة التنفيذية لمجلس الدولة»، الذي يجتمع دورياً بشكل أسبوعي، فيما يجتمع المجلس بكل أعضائه كل ستة شهور. ويتبع للجنة أيضاً ٣٨ منظمة حكومية تدار مركزياً. ويعتبر مجلس الدولة مسؤولاً بشكل مباشر عن أعمال الحكومات المحلية في المقاطعات. ويعتبر رئيس مجلس الدولة أحد أعضاء اللجنة العليا للمكتب السياسي في الحزب الشيوعي الصيني. ويتولى مجلس الدولة مراقبة وزارة الدفاع الوطني، إلا أنه غير مسؤول عن «جيش التحرير الشعبي» (الجيش الرسمي الصيني) الذي يتبع مباشرة للجنة العسكرية المركزية.

■ محكمة الشعب العليا: وهي تمثل جهاز القضاء الأعلى في الدولة، إلى جانب محاكم شعبية محلية ومحاكم عسكرية. وهي مسؤولة أمام مجلس الشعب الوطني ولجنته الدائمة، حيث تقدم لهما تقاريرها. وهي تنظر في القضايا الكبرى للبلاد وقضايا الاستئناف والإشراف على إجراءات المحاكمة للمحاكم الشعبية المحلية والمحاكم العسكرية.

■ النيابة الشعبية العليا: وهي بمثابة أجهزة رقابية للدولة. تمارس مهامها باستقلالية تامة بعيداً عن تدخلات بقية الأجهزة. ولكنها ملزمة بتقديم تقارير عن أعمالها إلى الجهات المسؤولة المتمثلة بمجلس الشعب الوطني ولجنته الدائمة. ومن مهامها: قيادة النيابة المحلية الشعبية، رفع الاعتراضات إلى محكمة الشعب العليا ضد أحكام المحاكم الشعبية المحلية، الرقابة على أعمال السجون والإصلاحات، الرقابة القانونية على محاكمات المحاكم وتحقيقاتها في القضايا الجنائية..

■ مجلس الشعب الوطني (NPC): يبلغ عدد أعضاء المجلس الوطني ٣٠٠٠ عضو يجري انتخابهم كل خمس سنوات عبر انتخابات ديمقراطية تشمل المقاطعات (باستثناء مقاطعة تايوان) والبلديات ومناطق الحكم الذاتي، بمعدل نائب واحد لكل ٤٥٠ ألف مواطن. وهذا المجلس يحتل شكلياً قمة الهرم السياسي في الصين بحسب دستور الدولة الذي أقر سنة ١٩٨٢ على الشكل التالي:

## رسم بياني رقم ٢ : هرمية المؤسسات السياسية الحاكمة في الصين



ومن أبرز صلاحيات مجلس الشعب الوطني ما يلي:

- مراقبة تنفيذ الدستور.
- سن وتعديل القوانين الأساسية المتعلقة بالشؤون المدنية.
- انتخاب الرئيس ونائب الرئيس لجمهورية الصين الشعبية.
- انتخاب رئيس المحكمة العليا للشعب.
- إبرام خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأمة.
- إبرام إنشاء مناطق الحكم الذاتي، البلديات والمقاطعات تحت سلطة الحكومة المركزية.

■ اللجنة العليا للمكتب السياسي: (Politburo Standing Committee) نظرياً تحتل اللجنة المركز الثاني في هرمية السلطة الصينية. ولكن تعتبر عملياً مركز صناعة القرار والسلطة الفعلية في البلاد. فهي تتولى مهام المجلس الوطني كاملة عندما لا يكون في حالة انعقاد. وهي تتكون من سبعة أعضاء من بينهم السكرتير العام للحزب الذي هو نفسه رئيس الجمهورية ورئيس اللجنة العسكرية المركزية العليا أيضاً (حالياً شي جين بينغ) (Xi Jin Ping) الذي انتخب مع أعضاء اللجنة السبعة بتاريخ ١٥ تشرين الثاني لعام ٢٠١٢. ويتم انتخاب اللجنة العليا للمكتب السياسي من قبل المجلس السياسي للحزب



الشيوعي المكون من ٢٥ عضواً والمنتخب بدوره من قبل اللجنة المركزية للحزب المكونة من ٢٠٥ أعضاء كاملي العضوية وما يقارب ١٧١ عضواً رديفاً. ومن أبرز مهام هذه اللجنة ما يلي:

- تعديل القوانين المبرمة بواسطة مجلس الشعب الوطني.
- مراقبة عمل مجلس الدولة، محكمة الشعب العليا واللجنة المركزية العسكرية.
- تعيين وإقالة نائب الرئيس وقضاة المحكمة العليا بناء على توصية رئيس الدولة.
- اختيار الوزراء والبعثات عندما لا يكون المجلس الوطني في حالة انعقاد.
- مجالس الشعب المحلية: تؤسس هذه المجالس في المقاطعات والبلديات ومناطق الحكم الذاتي مباشرة تحت سلطة الحكومة المركزية. ومن مهام هذه المجالس ما يلي:
  - التأكد من التطبيق الصحيح للقوانين الدستورية في مناطق إدارية محددة.
  - تطوير وتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والثقافية للمقاطعة وتطوير الخدمات العامة والبنى التحتية.
  - استدعاء حكام المقاطعات ونوابهم ورؤساء البلديات ونوابهم بمختلف مستوياتهم.
  - المندوبون إلى مجلس الشعب الوطني: وهؤلاء يشكلون أدنى مستويات السلطة في الصين. وهم ينتخبون من قبل مجالس الشعب المحلية في المقاطعات ومناطق الحكم الذاتي. وتشمل صلاحيات هؤلاء المندوبين عندما يكون مجلس الشعب الوطني في حالة انعقاد ما يلي:
    - مناقشة مشاريع القوانين.
    - التصويت في حالة الانتخاب والمشاركة في التعيين.
    - تقديم الاقتراحات للمجلس.

## ٢. التطور الاقتصادي للصين منذ العام ١٩٧٨ وحتى العام ٢٠١٢

### ٢-١- نموذج التنمية الاقتصادية واتجاهات تطوره

منذ مطلع ثمانينيات القرن الماضي أصبحت الصين، بوصفها الدولة النامية الأكبر في العالم، محط أنظار واهتمامات المستثمرين والمراقبين المعنيين بالشؤون الاقتصادية

والجيوبوليتيكية على السواء. وفيما كانت الاقتصادات الغربية تنتقل من أزمة إلى أخرى، آخرها الأزمة المالية الخطيرة أواخر العقد الأول من هذا القرن (٢٠٠٨)، كانت الصين تضاعف من حجم إنتاجها كماً ونوعاً. فقد بلغ متوسط نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الصيني (GDP) ١٠,٢٪ خلال الأعوام السابقة لسنة ٢٠١٠، قبل أن تتراجع هذه النسبة إلى ٨٪ مع بداية ظهور مؤشرات تباطؤ في هذا الاقتصاد خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٤. ليرتفع بذلك حجم الاقتصاد الصيني إلى الاقتصاد العالمي من ١,٨٪ سنة ١٩٧٨ إلى ٩,٣٪ سنة ٢٠١٠ ثم إلى ١٣,٣٪ عام ٢٠١٤. حيث بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي للصين ٣٦,٣٦ تريليون دولار عام (١)٢٠١٤. كذلك ارتفع حجم التجارة الصينية بالبضائع من ٣٥,٥ مليار يوان (أي ما يوازي ٢٠,٦ مليار دولار بأسعار صرف سنة ١٩٧٨) (NBS, 2014)، وهو ما يساوي واحد في المئة من التجارة العالمية حينها، إلى ٤٣٠,٣ مليار دولار سنة ٢٠١٤، أي ما نسبته ١١,٣٪ من حجم التجارة العالمية (MOFCOM, 2015).

هذا التطور الاقتصادي غير المسبوق سمح للصين بمراكمة ثروات هائلة، حيث بلغ حجم احتياطياتها من العملة الأجنبية ما يناهز ٥٩٤٠ مليار دولار حتى نهاية عام ٢٠١٣ (٢). الأمر الذي مكنها من زيادة توظيفاتها في البنى التحتية المادية والاجتماعية على السواء. فقامت بشق الطرقات وتصنيع وتسيير القطارات السريعة وإنشاء المطارات والمرافئ وشبكات الاتصال والتواصل الاجتماعي وتعميم خدمات التعليم والصحة والتقديمات الاجتماعية وما إلى ذلك. مما ساهم في ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي من ١٦٤٤ يوان (RMB) (٣)، أي ما يساوي ٣١٦,٢ دولار سنة ١٩٩٠ إلى ٤٧٨٣٦ يوان، أو ما يقارب ٧٥٩٤ دولار سنة ٢٠١٤ (UNDP, 2015). ويبلغ هذا النصيب أعلاه في المقاطعات الساحلية مثل: تيانجين وبكين وشانغهاي وجيانغسو.

١- GDP at Market Prices, the World Bank- IBRD.IDA, data.worldbank.org

٢- China's Foreign Asset More Than its Half GDP, Kenneth Rapoza, Forbes, April 7, 2014.

٣- اليوان (RMB) هو العملة الصينية. ويساوي الدولار حوالي ٦,٣ يوان بأسعار الصرف لشهر أيلول ٢٠١٥.

ويمكن القول إن الحكومات الصينية المتعاقبة تمكنت بذلك من تخفيض نسبة الفقر من ٩٤٪ في الريف و ٤٤،٥٪ في الحضر إلى ٢٦٪ و ٧،١٪ على التوالي خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٥، بما يعني تخليص أكثر من 790 مليون شخص من براثن الفقر خلال السنوات الثلاثين الأخيرة، أي ما يفوق ٧٠٪ من الانخفاض في عدد الفقراء على مستوى العالم خلال الفترة ذاتها<sup>(٤)</sup>. وهو ما يضع الصين في طليعة الدول المتميزة في تحقيق الأهداف الألفية للتنمية التي حددتها الأمم المتحدة حتى العام ٢٠١٥<sup>(٥)</sup>.

ومن أجل فهم أفضل لحقيقة التحول الاقتصادي والاجتماعي عموماً وحيثيات نمو الاقتصاد الصيني ونقاط ضعفه وقوته خصوصاً، والذي حوّل الصين من دولة فقيرة منعزلة إلى أكبر الدول النامية وثاني اقتصاد في العالم، لا بد من تسليط الضوء على مجموعة محددات داخلية وخارجية شكلت بمجموعها عوامل حاسمة فيما وصلت إليه الصين. ونظراً لأهمية سوق العمل الصيني كمحدد داخلي رئيسي ذي دينامية خاصة فإننا سنعرضه بشيء من التفصيل، إلى جانب محددات أخرى ذات أهمية لاتجاهات نمو الاقتصاد الصيني:

## ٢-١-١- مواصفات سوق العمل الصيني:

لا تخلو دراسة سوق العمل الصيني من صعوبات كبيرة نظراً للتضارب الكبير في الإحصائيات المتوفرة بما في ذلك الرسمية منها. فعدد الناشطين اقتصادياً لسنة ٢٠١٤ يتراوح بين ٩٠٠ مليون شخص بحسب تقديرات مجلس الدولة الصيني<sup>(٦)</sup>، و ٧٩٣ مليون شخص بحسب تقديرات المكتب الوطني للإحصاء الصيني (NBSC)<sup>(٧)</sup>. وفي

٤- WB: China's National Poverty Line is Higher Than its New Standard, Jiao Meng, - Beijing Review, Feb. 5, 2016

٥- يبلغ عدد هذه الأهداف ثمانية تطل المجالات التالية: إزالة الفقر والجوع المدقع، تحقيق التعليم الابتدائي، المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تقليص وفيات الأطفال، تحسين صحة الأمومة، احتواء مرض الإيدز والملاريا وبقية الأمراض، الاستدامة البيئية، الشراكة العالمية من أجل التنمية.

٦- Li Keqiang, Premier of the State Council, Report on the Work of the Government, - National People Congress, March 2015.

٧- National Bureau of Statistics of China, China Statistical Yearbook 2014 -

التوصيف العام للناشطين قطاعياً ومناطقياً (بحسب المكتب الوطني نفسه) نرى أن هؤلاء يتوزعون على الشكل التالي:

الزراعة: ٣١٪

الصناعة: ٢٩٪

الخدمات: ٤٠٪

أما مناطقياً، فإن ٤٩,١٪ من اليد العاملة يعملون في مناطق ريفية، فيما يعمل ٥٠,٩٪ في مناطق حضرية. ومع اعتماد رقم المكتب الوطني للإحصاء الصيني حول عدد العاملين فعلياً، أي ٧٦٩ مليون شخص لسنة ٢٠١٤، فإن نسبة البطالة ستراوح بين ١٤,٦٪ و ٣٪ باختلاف التقديرات. وكانت مسوحات أسرية غير رسمية<sup>(٨)</sup> قدرت نسبة البطالة لسنة ٢٠٠٩ بما يقارب ٨,٩٪. وبمعزل عن النسب الواقعية للبطالة، فمن المؤكد أن السلطات الصينية تمكنت فعلياً من إيجاد ١٣,٦ مليون فرصة عمل سنة ٢٠١٣ وحدها، أي بما يفوق كثيراً الهدف المحدد بسقف ١٠ ملايين فرصة عمل للسنة ذاتها.

يبقى الأهم وهو أن جوهر مشكلة البطالة في الصين لا يكمن في قلة فرص العمل، وإنما في عدم مطابقة مواصفات قوة العمل المعروضة من الخريجين الشباب مع متطلبات السوق، الأمر الذي يرفع نسبة البطالة بينهم. فمعظم الخريجين يحملون شهادات جامعية ذات اختصاصات أدبية ونظرية لا تخدم صاحبها، اللهم سوى في الاستجابة لمتطلبات القيم والتقاليد الاجتماعية التي تمنح صاحب الشهادة الجامعية مكانة إجتماعية معينة.

وهذا الواقع، الذي يشكل أحد أبرز وجوه مشكلة سوق العمل الصيني، شكل ثغرة كبيرة باتت تستهلك حيزاً كبيراً من جهود الحكومة، التي بدأت العمل على إعادة النظر بنظامها التعليمي منذ تسعينيات القرن الماضي. وذلك بالتركيز على تشجيع العلوم والتكنولوجيا والهندسة والفيزياء، إلى جانب بناء نظام تعليم وتدريب مهني يدمج بين

---

Unemployment and Labor Force Participation in China: Long Run Trends & –  
Short Run Dynamics, Shuaizhang Feng – Ying Yao Hu – Robert Moffit, October  
.21, 2014

التعليم والإنتاج ويشجع التعاون بين أصحاب العمل والمؤسسات المهنية. وكمؤشر على نجاح هذه الجهود باتت الصين تصدر الدول الصناعية في حملة الشهادات التطبيقية في العلوم المشار إليها لسنة ٢٠٠٨. حيث بلغت نسبة الخريجين الصينيين من حملة الاختصاصات نفسها ٤٢٪ مقابل ١٤٪ للولايات المتحدة الأميركية<sup>(٩)</sup>.

وهذه الفجوة الهيكلية في المهارات المطلوبة قياساً على فرص العمل المتاحة لها وجه آخر، يتعدى الخلل في النظام التعليمي ليطل ظاهرة النزوح الواسع ليد العاملة الريفية نحو المدينة تحت تأثير فارق الأجور الكبير بين الريف والمدن، إلى حد أن ما يزيد عن نصف العاملين في المناطق المدنية هم من أصول ريفية (حوالي ٢٧٠ مليون عامل من أصول ريفية يشكلون ثلث القوى العاملة إجمالاً)<sup>(١٠)</sup>. فلطالما اعتمدت قطاعات الخدمات والصناعات المختلفة في المقاطعات والمدن الساحلية الشرقية للبلاد على الريف، كخزان كبير يفيض باليد العاملة الرخيصة التي شكلت مزاحمة شديدة للعمال الحضريين. فقد بلغ عدد العمال الوافدين من الريف إلى الحواضر المدنية خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٧، على سبيل البيان لا الحصر، ما بين ١٢٠ إلى ١٣٧ مليون عامل ريفي. وإن كانت المصادر تتوقع أن يكون هذا العدد قد انخفض كثيراً ليصل إلى ٣٠ مليون نازح سنة ٢٠١٥<sup>(١١)</sup>.

لذلك يمكن القول إن حقبة الاعتماد المفرط على الفائض غير المحدود من العمالة الريفية الرخيصة قد شارفت على الانتهاء، اعتباراً من سنة ٢٠٠٧ تحت تأثير عوامل عديدة مجتمعة، أبرزها ما يلي:

◀ البدء بإعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية المملوكة للدولة منذ تسعينيات القرن الماضي. الأمر الذي طال بشكل خاص عمال المدن ذوي الأصول الريفية، الموجودين في مؤسسات وقطاعات الدولة الإنتاجية. حيث تحول نصفهم تقريباً في السنوات الأخيرة إما إلى القطاع الخاص (بعد خضوع العديد منهم لبرامج إعادة تأهيل مهني مكثفة) أو عادوا إلى مسقط رأسهم حاملين معهم تعويضات نهاية خدمتهم. مما أدى

China's World's Largest Supplier of Educated Workers: Annalyn Censky, June -٩  
15, 2012

China's Labor Market in the "New Normal": Raphael Lan - Xiao Guang Alfred -١٠  
.Schipke, IMF, July 2015

١١- China's Labor Market in the «New Normal» مصدر سابق ...

إلى تراجع حصة مؤسسات الدولة (SOE's) وبقية القطاعات الاشتراكية من ٩٧٪ قبل التسعينيات إلى ما دون النصف من إجمالي القوى العاملة ذات الأصول الريفية<sup>(١٢)</sup> خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين.

◀ تراجع معدلات النمو الاقتصادي، وبالتالي تقلص فرص العمل في المدن.  
◀ صعوبة الاستمرار بالعيش في ظل نظام «هيوكو - Hukou» (راجع الإطار رقم ١ حول هذا النظام)، الذي يحرم العمال النازحين من مناطق أخرى داخلية الكثير من الحقوق الاجتماعية والخدمات الممنوحة للعمال المقيمين.

◀ تراجع عدد الناشطين اقتصادياً بمعدل ٣،٧ مليون شخص بين عامين ٢٠١٣ و ٢٠١٤، بالتزامن مع اتساع شريحة السكان من كبار السن، وما يترتب على ذلك من زيادة التقديمات الاجتماعية والإنفاق الصحي. الأمر الذي أدى إلى تراجع نسبة المشاركة في النشاط الاقتصادي من ٧٠،٧٪ سنة ٢٠٠٧ إلى ٦٧،٧٪ سنة ٢٠١٣.<sup>(١٣)</sup>

### إطار رقم (١): نظام «هيوكو - Hukou»

هو عبارة عن تصريح إقامة تمنحه الدوائر الحكومية المختصة للمقيمين الجدد. ويتضمن معلومات شخصية حول المقيم، منها: الأسم، مسقط الرأس، رقم السجل، عنوان الإقامة الحالي وتاريخ الإقامة. يستخدم هذا التصريح كمستند رسمي للحصول على التقديمات الحكومية، التي تمنح عادة للمقيمين الأصليين. لذلك فالشخص الذي يغادر مسقط رأسه إلى منطقة أخرى بهدف العمل يفقد الكثير من التقديمات والخدمات المذكورة، بما في ذلك تسهيلات السكن والضمان الاجتماعي والتقديمات الصحية والتعليم.

و غالباً ما تستخدم الحكومة هذا النظام كوسيلة غير مباشرة لضبط نزوح اليد العاملة من الأرياف نحو المدن، أو حتى من مدينة إلى أخرى ضمن المقاطعة نفسه. غير أن الأضرار التي تسبب بها هذا النظام على صعيد تقليص إنتاجية العمال، بسبب منع العمال من العيش والعمل بحرية في المكان المناسب لإنتاجهم وعملهم، دفعت الحكومة إلى التخفيف من قيود هذا النظام، خصوصاً بالنسبة للمدن الصغيرة والمتوسطة مع بقاءه على المدن الكبيرة. وذلك بالتزامن مع بدء تطبيق رزمة الإصلاحات الاقتصادية الجديدة في السنوات الأخيرة.

١٢ - «China's Labor Market in the «New Normal» مصدر سابق ...

١٣ - How Does China Compare, OECD Employment Outlook 2014, September 2014.

والجدير ذكره أن استفادة الصين من فائض العمالة الريفية الرخيصة طوال السنوات الماضية، لزيادة القدرة التنافسية لمنتجاتها في الأسواق العالمية، لم يكن بدون ثمن باهظ على الصعيد المحلي، لعل من أبرز تجلياته ما يلي:

(أ) تدهور القطاع الزراعي وتراجع أهميته في استقطاب اليد العاملة من جهة، وكذلك حصته في الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى. فقد تراجعت نسبة العاملين في القطاع الزراعي من ٦٠٪ سنة ١٩٩٠ إلى ٤١٪ سنة ٢٠٠٧ ثم إلى ٣٠٪ سنة ٢٠١٤، (مقابل ٤٠٪ يعملون في قطاع الخدمات و ٢٩٪ في الصناعة سنة ٢٠١٤ أيضاً). كما تراجعت حصة القطاع الزراعي من حوالي ٢٧،٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنة ١٩٩٠ إلى ١٠،٨٪ سنة ٢٠١٤ (مقابل ٤٨،٢٪ للخدمات و ٤١٪ للصناعة في السنة الأخيرة أيضاً)<sup>(١٤)</sup>.

(ب) تخلف إنتاجية العامل الصيني عن نظرائه في الدول الصناعية الأخرى. فقد توزعت هذه الإنتاجية على أساس سنوي عام ٢٠١٢ على الشكل التالي<sup>(١٥)</sup>:

✓ الولايات المتحدة الأمريكية: ٦٨،٤ ألف دولار.

✓ كوريا الجنوبية: ٤٥،٥ ألف دولار.

✓ اليابان: ٤٤،٩ ألف دولار.

✓ روسيا: ١٩،٧ ألف دولار.

✓ الصين: ١٥،٣ ألف دولار.

✓ البرازيل: ١٣،٦ ألف دولار.

✓ الهند: ٩،٢ ألف دولار.

(ج) إحداث تخمة عمالة في المؤسسات والشركات الاقتصادية المملوكة للدولة (SOE's) في وقت كان فيه الاقتصاد الصيني يشهد عملية تسوق (بمعنى تبني معايير السوق - marketization). مما عطل إلى حد بعيد من فاعلية هذه العملية، بما في ذلك

---

١٤- and Employment ... مصدر سابق "China's Labor Market in the "New Normal" Inequality Outcomes in China: Cai Fang, Du Yong, Wang Meiyan, OECD Conference Center, Paris- France, May 19 , 2010.

١٥- Beyond Capital and Labor- The View From China's Productivity Frontier: Accenture outlook 2014

توزيع الموارد البشرية. وعلى الرغم من المسوّغات الإجتماعية التي تسوّقها هذه المؤسسات لتبرير التخمّة المشار إليها، وفي طبيعتها تجنّب حالات الإقصاء الإجتماعي الناجمة عن البطالة الممتدة كأحد أبرز خصائص البطالة الصينية، بخلاف اقتصاديات السوق، وصولاً إلى إبقاء معدلات البطالة في حدها الأدنى. إلا أن هذه السياسة ترتب عليها تداعيات في اتجاهات عدة، منها:

◀ التفاوت الكبير في الربحية بين المؤسسات الصناعية التابعة للقطاع الخاص وتلك التابعة للدولة (SOE's). ففي الوقت الذي بلغ فيه معدل ربحية المؤسسات الخاصة ٢٥،٦٪ لعام ٢٠١٣، فإن هذا العائد لم يتجاوز ١١،٦٪ في مؤسسات الدولة للسنة ذاتها<sup>(١٦)</sup>.

◀ تراجع نسبة العمال الحضريين العاملين في مؤسسات وشركات الدولة من ٨٠٪ سنة ١٩٧٨ إلى ٢١،٥٪ سنة ٢٠٠٧، مقابل ارتفاعها في المؤسسات والشركات غير التابعة للدولة إلى ٧٦،١٪<sup>(١٧)</sup>.

## ٢-١-٢- محددات أخرى لاتجاهات نمو الاقتصاد الصيني:

◀ توفر الموارد الطبيعية الرخيصة محلياً، وتحديداً الحديد والفحم. فالصين تعتبر المنتج الرئيسي للحديد في العالم. كما أنها تنتج نصف كمية الإنتاج العالمي تقريباً من الفحم الذي يشكل المصدر الأساسي للطاقة في الصين. وتمتلك احتياطي ضخّم من الغاز الطبيعي يقدر حجمه بحوالي ٣٨ تريليون متر مكعب، غالبية (٤،٢٢ تريليون متر مكعب) يتركز في مناطق غرب الصين الريفية إجمالاً حيث تنوي الحكومة الصينية جره إلى العاصمة بكين وإلى مدينة شانغهاي بواسطة أنابيب يجري إنشاؤها حالياً.

◀ استعادة الصين لمدينتي هونغ كونغ (سنة ١٩٩٧) وماكاو (سنة ١٩٩٩) بوصفهما مركزين اقتصاديين عالميين أعطى الاقتصاد الصيني دفعة قوية كانت بأمس الحاجة إليها.

---

Here's What China's New SOE's Guidelines are All about, [www.cctv-america.com](http://www.cctv-america.com), September 14, 2015.

١٧- مصدر سابق Employment & Inequality Outcomes in China



◀ احتواء الثقافة الصينية على مكونات منشؤها العقيدتان الكونفوشيوسية والطاوية، بوصفهما مجموعة قيم ومبادئ أخلاقية وروحية أكثر منها عقيدة دينية. ومن هذه المكونات المؤثرة في الرقي والتقدم على سبيل البيان لا الحصر: العقل الجمعي التشاركي والتكاملي، والبراغماتية بمعنى التمتع بالنفس الطويل والتعامل ببرودة ومرونة في آن في التعاطي مع الأحداث والتناج، والتواضع والانسجام مع احترام الترتيب الهرمي ضمن الأطر المجتمعية المختلفة كدوائر العمل أو داخل الأسرة. فالعقل الجمعي التشاركي نجده في سلوكيات الحياة اليومية للصينيين، الذين نراهم على سبيل المثال خلال كتابتهم عنوان شخص على الرسالة يبدأون بكتابة اسم الدولة أولاً ثم المنطقة فالشارع وفي النهاية اسم الفرد، وذلك بخلاف ذوي الثقافة الغربية الذين يكتبون العنوان بالعكس تماماً مبتدئين باسم الفرد وأخيراً الدولة. في حين أن البراغماتية نجدها في الأمثال الشعبية والمواقف الرسمية للمسؤولين. فكثيراً ما يردد الصينيون المثل القائل: «القط الجيد هو الذي يمسك الفأرة، لا يهتم إن كان لونه أبيض أو أسود». كما أن الرئيس الصيني دينغ شياو بينغ له مواقف معبرة في هذا المجال، والمشهور منها موقفه من الرأسمالية «.. نسبة التخطيط إلى قوى السوق ليست بالضرورة الفرق بين الاشتراكية والرأسمالية، فالتخطيط وقوى السوق كلاهما من وسائل السيطرة على النشاط الاقتصادي». كما أن التواضع والانسجام يتجسدان في الكثير من نواحي الحياة اليومية سواء في التحية أو في تداول الأسماء، حيث يكتب اسم العائلة قبل الاسم الشخصي، فعلى سبيل المثال «ليوتشن» كأحد الأسماء الصينية المتداولة مكون من جزأين هما: «ليو» وهو اسم العائلة و«تشن» وهو الاسم الشخصي. كذلك هناك المثل الصيني الشائع: «الانسجام في العائلة طريق رئيسي لتحقيق النجاح».

◀ الإصلاحات السياسية والإدارية والاقتصادية الدؤوبة والمستمرة، والتي انطلقت في شهر كانون الأول ١٩٧٨، مع انعقاد الدورة الكاملة الثالثة للجنة المركزية الحادية عشرة للحزب الشيوعي الصيني. فهذه الدورة شكلت نقطة تحول سياسي واقتصادي في تاريخ الصين الحديث عنوانها «سياسة الإصلاح والانفتاح» بقيادة الزعيم الصيني دينغ شياو بينغ (Deng Xiaoping). وهذه السياسة كانت بمثابة انقلاب على السياسة

الماوية (نسبة إلى ماوتسي تونغ)، بما حملته من إصلاحات فكرية، أو تضمنته من جرعات كبيرة لكن متدرجة في آن من الإصلاحات الاقتصادية والانفتاح وإرساء مبادئ نظام السوق الاشتراكي (اعتمده الصين بشكل رسمي ونهائي منذ العام ١٩٩٢). ومن ملامح هذا النظام ما يلي: تطوير دور السوق والمبادرة الفردية في توزيع الموارد والإنتاج، وزيادة حيوية المؤسسات وقدرتها التنافسية مع الاحتفاظ بالتحكم الكلي للحكومة على الاقتصاد الوطني، وبقاء الملكية العامة قطاعاً رئيسياً جنباً إلى جنب مع الاقتصاديات المتعددة الملكيات (الاقتصاد الخاص - الاقتصاد الفردي - الاقتصاد المساهم - اقتصاد هونغ كونغ وماكاو وتايوان..).

◀ التقاط الصين للفرصة التاريخية السانحة المتمثلة في تسارع العولمة الاقتصادية التي شملت العالم برمته في ثمانينيات القرن الماضي، مع ما ترافق معها من تدفق غير مسبوق للرساميل والتكنولوجيا والموارد الطبيعية والبشرية، فضلاً عن الفورة العلمية في ميدان تكنولوجيا الاتصالات والمعلوماتية والتقدم التكنولوجي. حيث تمكنت الصين من التكيف مع هذه التطورات بسرعة فائقة عبر المبادرة إلى نزع طوق العزلة وتطوير بيئة الأعمال الداخلية والانخراط أكثر في الاقتصاد العالمي. لتصبح بذلك قبلة الاستثمارات الخارجية المباشرة الساعية إلى اقتناص فرص الاستفادة التي وفرتها بيئة الأعمال الصينية، سواء لناحية العائدات المرتفعة على رأس المال والتسهيلات وقنوات التسويق الهائلة وغير ذلك من الخبرات والموارد المادية والبشرية بكلفة متدنية نسبياً. وبذلك استطاعت الصين تكوين صناعات كمية رخيصة نسبياً وإن بجودة غير تنافسية، محدثة نوعاً من تقسيم العمل في سلسلة التصنيع العالمية ومستحوذة على حصة متزايدة في التجارة الدولية.

ما يمكن قوله إذاً أن السلطات الصينية المتعاقبة منذ العام ١٩٧٨ تمكنت من استغلال مجمل العوامل والظروف الذاتية والموضوعية لتطوير نموذجها التنموي، باتجاه صياغة نظام اقتصادي بملامح اشتراكية ذات خصائص صينية (وزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية، ٢٠١١)، مقابل الاشتراكية السوفياتية التقليدية.

وهنا قد يتبادر إلى ذهن البعض تصوّر خاطيء حول النموذج الصيني بوصفه خليطاً من الرأسمالية والاشتراكية. ولعل أفضل ما يعكس واقع الحال في هذا المجال هو المثل الصيني الشائع: "الحذاء الجيد ما يناسب قدمك وليس شيئاً آخر" (shoe fits feet, not another way around). وفي الواقع إن نموذج التنمية الصيني فريد من نوعه. فهو ينسجم مع ظروف الصين ويدمج بتناغم عال تطلعات مختلفة منها: الابتكار والعلمية، الانفتاح، الاستقلال، والسلمية.

لقد مكّن هذا النموذج الصين من تحقيق مكاسب اقتصادية ومالية، وقفزات اجتماعية وسياسية فائقة الأهمية ساهمت في تحسين مستوى معيشة غالبية الشعب الصيني بشكل لافت. وذلك خلال فترة قصيرة نسبياً لا تتعدى ٣٥ عاماً، كما سبق وأشرنا في المؤشرات أعلاه.

## ٢-٢-٢- محركات نموذج التنمية الصيني

جرت ترجمة التطلعات المشار إليها أعلاه بصورة متدرجة وبالاستفادة من العوامل المذكورة سابقاً، على مستويات متعددة وشاملة وفق استراتيجيات وبرامج وإجراءات مدروسة، أدت مجتمعة إلى تحقيق النتائج المذكورة ومضاعفة حجم الاستثمارات الخارجية المباشرة (FDI) في الصين من ٥٣ مليار دولار سنة ٢٠٠٣ إلى ١٢٩ مليار دولار سنة ٢٠١٤ (أي ما نسبته ١٠,٥٪ من إجمالي الاستثمارات الخارجية المباشرة) (UNCTAD, 2015). ومن أبرز هذه التدابير ما يلي:

■ إطلاق «الاستراتيجية الوطنية لتنمية الغرب الكبير» سنة ٢٠٠٠ (Lai, ٢٠٠٢). ثم "استراتيجية النهوض بمنطقة وسط الصين"<sup>(١٨)</sup> في آذار ٢٠٠٤. وهي ترمي لتطوير وتنمية ست مقاطعات صينية ومناطق الإدارة الذاتية الخمس وبلدية واحدة جميعها تقع وسط وغرب الصين، بهدف تصحيح الخلل التنموي بينها وبين المقاطعات الشرقية الساحلية، وصولاً إلى تسهيل التكامل بين هاتين المنطقتين. بما يعزز أمن حدود الصين والمقاطعات الغربية.

١٨- The "Rise of Central China" Plan: Objective and Impact with Special Focus on Anhui Province, Consulate General of Switzerland in Shanghai, October 2012.

▪ إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة (SEZs) والمدن المفتوحة على طول الساحل الشرقي للصين سنة ١٩٨٠. وهذه المناطق هي: تشن زن -Shenzhen، زهوهاي - Zhuhai، شانتو -Shantou، شيامن -Xiamen. وفي العام ١٩٨٤ جرى توسيع هذه المناطق لتضم ١٤ مدينة على الساحل الشرقي بالإضافة إلى جزيرة هاينان -Hainan أكبر تلك المناطق، فيما بات يعرف «بالمناطق الاقتصادية الخاصة الكبرى». وإلى جانب ذلك تم فتح مجموعة من المدن والحواضر الحدودية وفي المقاطعات والمناطق ذاتية الحكم، خصوصاً غربي الصين.

▪ تبني انفتاح الصين على الاقتصاد العالمي بشكل رسمي في دستور الدولة الذي أقره مجلس الشعب الوطني في كانون الأول ١٩٨٢.

▪ فتح «مثلثات التنمية» سنة ١٩٨٥ أمام المستثمرين. وهذه المثلثات هي:  
- دلتا نهر يانغتسي (Yangtze).

- دلتا نهر اللؤلؤ (Pearl) في قوانغدونغ (Guangdong).

- شبه جزيرة شانغدونغ (Shandong) ولياودونغ (Liaodong).

- منطقة بحر بوهاي (Bohai) الساحلية.

▪ إنشاء مناطق تجريبية للتجارة الحرة (China' Pilot Free Trade Zones)، التي تسمح لرجال الأعمال الأجانب بممارسة التجارة الدولية والتخزين الحر والتصنيع والتصدير. وهذه المناطق هي: ييتشوان - Yinchuan (أيلول ٢٠٠٩)، شانغهاي - Shanghai (أيلول ٢٠١٣)، قوانغدونغ - Guangdong (نيسان ٢٠١٥)، تيانجين - Tianjin (نيسان ٢٠١٥)، فوجيان - Fujian (نيسان ٢٠١٥).

▪ إنشاء مناطق التنمية الصناعية ذات التكنولوجيا المتقدمة والجديدة على مستوى الدولة كلها. وهي مناطق تمكنت الصين بفضلها من تحويل سلسلة لا تنتهي من الأبحاث العلمية إلى منتجات ذات قدرة تنافسية عالية.

▪ إقامة مناطق التنمية الاقتصادية والتكنولوجية على مستوى الدولة. وهي عبارة عن مناطق صغيرة نسبياً داخل مدن مفتوحة، وتتمتع ببنى تحتية وبيئة استثمارية تستجيب للمعايير العالمية.

■ تقديم حوافز ضريبية وتسهيلات للاستثمارات الخارجية، إنما في مجالات وقطاعات محددة مسبقاً من قبل الحكومة المركزية. ومن هذه الحوافز على سبيل البيان لا الحصر: امتيازات خاصة للحصول على الكهرباء والماء والنقل، معاملات ضريبية تفضيلية (الضريبة على المشروعات الأجنبية هي ١٥٪ مقابل ٢٥٪ على الشركات الوطنية)، تسهيلات للبنوك الأجنبية وللحصول على التمويل الأجنبي، إجراءات ترخيص مبسطة، إعادة هيكلة السوق العقارية، تخفيض التعرفة الجمركية من ٣،١٥٪ سنة ٢٠٠٢ الى ٨،٩٪ سنة ٢٠١١، فضلاً عن معاملات تفضيلية جمركية وضريبية للاستثمارات في المناطق الداخلية والغربية، وفي مجالات التكنولوجيا المتقدمة وأبحاث التطوير والزراعة والخدمات الحديثة وحماية البيئة والطاقة المتجددة.

■ الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) في كانون الأول سنة ٢٠٠١. وهو ما ساهم في مضاعفة حجم التجارة الخارجية للصين كما أشرنا أعلاه. وهذا الانضمام فرض بدوره إعادة هيكلة واسعة طالت العديد من التشريعات والسياسات والمؤسسات الصينية (تعديل وسنّ قوانين جديدة، إلغاء واستحداث مؤسسات ووزارات، تسهيلات لتأسيس الأعمال وعبور البضائع والأشخاص والرساميل،..). مما يستجيب لأحكام اتفاقية التجارة الدولية في البضائع والخدمات (TRIMS).

■ الحد من الضغط على الموارد وزيادة معدلات الإدخار باعتماد سياسة سكانية متشددة للغاية، عبر حظر إنجاب أكثر من ولد واحد أواخر العام ١٩٧٩ وفرض عقوبات قاسية على الزوجين المخالفين. لكن مع ظهور النتائج السلبية لهذه السياسة، عمد الحزب الشيوعي إلى إعادة النظر بها في تشرين الأول ٢٠١٥ سائحاً للزوجين بإنجاب طفلين بدل الطفل الواحد. وهذا التعديل فرضته اعتبارات عديدة منها عوارض الشيخوخة التي بدأت تظهر على المجتمع الصيني (١٥،٥٪ من الشعب الصيني هم فوق عمر ٦٠ سنة). وفي المقابل فإن نسبة القوة العاملة (بعمر ١٥-٥٩ سنة) آخذة بالتراجع بشكل متزايد سنوياً.

■ تعزيز التعاون بين الحكومة المركزية وحكومات المقاطعات والمجالس البلدية التي

أعطيت سلطات واسعة في تنفيذ المشاريع الأساسية والحفاظ على الأمن الداخلي.

## ٢-٣- ضمور النموذج وضرورات إصلاحه

بعد ما يقارب ٣٥ عاماً من سياسة الانفتاح والإصلاح ومن النمو الاقتصادي غير المسبوق والتوسع في قوانين السوق، ومع ظهور عوارض الانكماش الاقتصادي وتراجع النمو منذ سنة ٢٠١١، وجدت الحكومة الصينية نفسها أمام تحديات خارجية وداخلية متعددة، أبرزها ما يلي:

■ الاندماج المتزايد في الاقتصاد العالمي، في ظل اقتصاد يعتمد بصورة أساسية على اليد العاملة الرخيصة لإقامة صناعات تصديرية من جهة وعلى مصادر الطاقة الخارجية من جهة أخرى، جعل الصين أكثر عرضة للتأثر بالسياسات الاقتصادية الأوروبية والأميركية تحديداً، فضلاً عن القواعد القانونية المعمول بها دولياً بشكل عام.

■ اتساع الفجوة في توزيع المداخيل بين الأرياف والمدن لا سيما بين المناطق الساحلية إلى الشرق من الصين والمناطق الداخلية الغربية منها، وبالتالي تعاضم الهوة بين الأغنياء والفقراء. ففي مؤشر على اتساع هذه الفجوة بلغ معامل جيني<sup>(١٩)</sup> للصين سنة ٢٠٠٨ حوالي ٠,٤٩<sup>(٢٠)</sup>. وهو يعتبر مؤشراً مرتفعاً يدل على عدم المساواة في توزيع المداخيل. حيث أن أكثر من ثلث الثروة الصينية تتركز بيد الفئة الأكثر غنى في البلاد ونسبتها ١٪، في حين أن الفئة الدنيا الأكثر فقراً ونسبتها ٢٥٪ لا تمتلك سوى ١٪ فقط من هذه الثروة<sup>(٢١)</sup>. وفي السياق ذاته نجد أن متوسط الدخل الفردي المتاح للمقيمين في مناطق حضرية، مثل بكين وشانغهاي وزجيانغ وتيانجين وجيانغسو وغيرها، قد يصل إلى ما يفوق ثلاثة أضعاف ذلك المتاح للمقيمين في مناطق ريفية

١٩- يستخدم هذا المعامل كمؤشر لعدالة توزيع المداخيل بين السكان. فكلما اقتربت قيمة هذا المعامل من العدد واحد كان ذلك مؤشراً على اتساع الهوة في التوزيع، بحيث إن قلة قليلة من الأفراد تستحوذ على الجزء الأكبر من المداخيل. والعكس صحيح، فكلما تقلصت قيمة هذا المعامل كان ذلك مؤشراً على اضمحلال الفوارق في توزيع المداخيل.

٢٠- Gini index: inequality of income distribution in China from 2004 to 2014, the Statistics Portal, statista.com

٢١- Perking University Report Reveals Widening Inequality, Beijing Today , 29 January 2016.

مثل: قويزو والتبوت وقانسو وشينجيانغ وقينغهاي وغيرها (NBS, 2014). ولذلك نجد أن ٩٠٪ من الفقراء هم من أصول ريفية.

■ تزايد النزوح من الريف إلى المناطق الحضرية مع ما يترتب عليه من نتائج وخيمة على القطاع الزراعي من جهة، وضغط على المدن من جهة أخرى، كما سبق وأشرنا أعلاه.

■ بالوصول إلى حافة الركود الاقتصادي، مع متوسط دخل فردي سنوي يقارب خمسة آلاف دولار تقريباً حتى بداية العام ٢٠١٤ وتراجع مستويات النمو الاقتصادي وتعاضم التفاوت في المداخيل وفي مستويات المعيشة بين الريف والحضر، تصبح الصين مهددة بالوقوع في "مصيدة الدخل المتوسط". وهي ظاهرة اقتصادية تحدث في الدول التي يعتمد نموها الاقتصادي على اليد العاملة الرخيصة لإنتاج السلع المخصصة للتصدير بتنافسية عالية. ولكن هذه الدول تفقد ميزتها التنافسية متى ارتفعت الأجور، أو ارتفعت أسعار الطاقة العالمية دون أن يكون لديها مصادر محلية بديلة.

■ إخفاق النموذج الاقتصادي المعتمد في تحقيق أهداف التوازن بين التنمية الاقتصادية والبيئة نتيجة المبالغة في استنزاف الموارد. وهو ما أدى إلى تفاقم نسبة التلوث مسبباً تدمير جانب واسع من البيئة وتهميش مناطق داخلية شاسعة، إلى جانب مقاومة التدهور البيئي على مستوى العالم المستهلك وغير المستهلك للبضائع الصينية. فقد تضاعف حجم انبعاثات غازات الدفيئة بوتيرة فاقت المتوقع، مما دفع رؤساء العالم إلى عقد إجتماع مجدداً في باريس من ٣٠ تشرين الثاني إلى ١١ كانون الأول ٢٠١٥، صدرت بنتيجته "اتفاقية باريس حول تغيرات المناخ"، والتي أكدت التزام جميع الأطراف المشاركة بالاتفاقيات الإطارية السابقة بشأن المناخ، لا سيما اتفاقية لима (1/CP20) لسنة ٢٠١٤ واتفاقية وارسو (1/CP19) لسنة ٢٠١٣. وجميع هذه الاتفاقيات تنص على الالتزام بتخفيض حرارة الأرض بنسبة درجتين مئويتين بالمقارنة مع مستويات ما قبل الثورة الصناعية. حيث إن استمرار الاتجاه السائد حالياً للانبعاثات يعني ارتفاع حرارة الأرض بمعدل سبع درجات مئوية مع

نهاية القرن الحالي، مع ما يعنيه ذلك من حدوث ظواهر مناخية متطرفة جداً لم يشهد العالم مثيلاً لها.

وكمؤشر على النسبة المرتفعة لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الصين، نشير في هذا المجال إلى واقعة لافتن. فقد اضطرت الحكومة الصينية إلى إغلاق المؤسسات والمصانع المحيطة بالعاصمة بكين لمدة ثلاثة أيام سبقت العرض العسكري الذي أقيم في العاصمة في أيلول ٢٠١٥، وذلك للحفاظ على سماء صافية لضمان نجاح العرض. ويذكر أن الحكومة المركزية والحكومات المحلية كانت أغلقت آلاف معامل الطاقة والمصانع غير الكفوءة خلال الخطة الخمسية الحادية عشرة (٢٠٠٦-٢٠١٠). وهو ما ساهم حينها في تخفيض انبعاثات (CO2) بكمية كبيرة بلغت ١,٥ مليار طن (أي ما يعادل ٥٪ من إجمالي الانبعاثات سنة ٢٠١٠).

مع ذلك باتت الصين تساهم بنحو ثلثي التلوث العالمي (UNDP, 2015). حيث أنتجت وحدها ٨,٥ جيجا طن من ثاني أكسيد الكربون (CO2) سنة ٢٠١٢. وقد بلغت حصتها ٧٣٪ من النمو التراكمي لهذه الانبعاثات على مستوى العالم بين العامين ٢٠١٠ و ٢٠١٢. وفي الإشارة إلى خصائص هذه الانبعاثات على مستوى الداخل الصيني نجد أن المصادر تتوزع على الشكل التالي<sup>(٢٢)</sup>:

- استهلاك الفحم المستخدم في الصناعة وإنتاج الطاقة: ٦٨٪.
- النفط: ١٣٪.
- الغاز: ٧٪.

كما تتركز الانبعاثات في مقاطعات ساحلية مثل شاندونغ (Shandong) وزيجيانغ (Zhejiang)، وأخرى داخلية مثل منغوليا الداخلية (Inner Mongolia) ونيغشيا (Ningxia) حيث تبلغ كثافة الكربون في المقاطعات الأخيرة خمسة أضعاف بقية المقاطعات مثل العاصمة بكين.

وبحسب حصة الفرد الواحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO2)، بوصفه من المؤشرات المعتمدة لاحتساب هذه الانبعاثات، يصبح التوزيع على الشكل

---

China's Carbon Emissions Report 2015, Zhu Liu, Harvard Kennedy School, ٢٢-  
Beffer Center, May 2015



التالي: الصين (٦,٧ طن متري)، الولايات المتحدة الأمريكية (١٧ طن متري)، اليابان (٩,٣ طن متري)، الاتحاد الأوروبي (٨ طن متري)، قطر (٤٤ طن متري).

والمفارقة أنه بحساب المنتجات السلعية التي يتسبب إنتاجها بهذا الكمّ من انبعاثات الكربون، نجد أن الصادرات الصينية الأكثر ثلويثاً بهذا المعنى تشكل ٤٨٪ و ٤٤٪ و ٤٢٪ من إجمالي مستوردات كل من اليابان وأميركا وروسيا على التوالي.

■ إن النمو الاقتصادي المرتفع لم يستطع إخفاء تدني فعالية الاقتصاد الصيني نسبياً قياساً على حجم الموارد الطبيعية المستهلكة، وما يرافق ذلك من نسبة تلوث عالية وانخفاض المحتوى التكنولوجي لمثل هذا الاقتصاد. مما يجعل قيمته المضافة متواضعة.

والمواجهة هذه التحديات تبدو الحكومة الصينية عازمة على إعادة النظر في النموذج الاقتصادي القائم باتجاه التأسيس لنموذج حديث قائم على الابتكار والتكنولوجيا، تحركه عوامل الطلب المحلي (الاستهلاكي تحديداً) والاستثمارات الصينية المباشرة في الخارج بدل الاعتماد على الصناعات التصديرية الملوثة ذات اليد العاملة الكثيفة والقيمة المضافة المتدنية. ويتضح من خلال سيل البرامج الجديدة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية والمالية أن اعتماد هذا النموذج الجديد من التنمية بات ضرورة حيوية في الحد الأدنى للحفاظ على حصة الصين من التوزيع العالمي لرأس المال والانتاج.

وعلى الرغم من أن الحكومة الصينية تبدو واثقة من قدرتها على مواجهة التحديات المشار إليها، انطلاقاً من تشخيصها الدقيق لطبيعة مشكلاتها من جهة وامتلاكها لإمكانيات كبيرة ومتعددة من جهة أخرى. إلا أنها تدرك في ظل التلاشي المتزايد للمميزات التنافسية التي اعتمدت عليها طوال العقود الثلاثة المنصرمة لبناء معجزتها الاقتصادية، أن إعادة الهيكلة الجارية لبناء نموذج تنمية جديد تتطلب وقتاً ليس بالقليل، وأن هذا الوقت له ثمن مرتفع في هذه اللحظة من احتدام التنافس الدولي على المسرح العالمي.

### ٣- العلاقات الاقتصادية الخارجية للصين

تتجسد العلاقات الاقتصادية الخارجية للصين بشكل أساسي في المجالات الثلاثة الآتية: التجارة الخارجية، والاستثمارات الخارجية المباشرة المتبادلة، والمساعدات الخارجية. وهو ما سنعرضه بشيء من التفصيل على النحو الآتي:

#### ٣-١- التجارة الخارجية

أشرنا أعلاه إلى أن تطور التجارة الخارجية للصين ارتبط بعدد من العوامل الخارجية والداخلية، التي منحت المنتجات الصينية مزايا نسبية مكنتها من تطوير تجارتها الخارجية. ففي مناخات العولمة الاقتصادية تمكنت التجارة الخارجية للصين من الاستفادة من سياسات الانفتاح والإصلاح الداخلي التي اعتمدها الحكومات الصينية المتعاقبة كي تتوسع في الأسواق العالمية مدعومة بمميزات تنافسية كبيرة جداً.

ومن الواضح أن القيادة الصينية الحالية ما زالت ماضية في تكريس هذا الواقع وتعزيز حصتها في الأسواق الخارجية بواسطة وسائل متعددة أبرزها: تعزيز علاقات التعاون والتبادل مع أوسع عدد ممكن من دول وشعوب العالم، لجوء رجال الأعمال الصينيين إلى شراء حصص وازنة في شركات أو حتى شركات بكاملها تعمل في مجال التكنولوجيا العالية والاقتصاد المعرفي، واستخدام قنوات التسويق الافتراضي بكثافة (Virtual Mall) - راجع الإطار رقم (٢) أدناه.

وعلى الرغم من تصدرها للتجارة الخارجية الدولية بالبضائع تبقى الصادرات الصناعية للصين بوصفها دولة نامية كبرى في أدنى سلسلة التصنيع العالمية من حيث النوعية بالمقارنة مع صادرات شركاء تجاريين أقوىاء كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا. وتشكل المكونات الصناعية الجزء الأكبر من مجمل صادرات الصين (٩٤٪) مقابل ٧،٢٪ للمكونات المنجمية و٣،٣٪ للمنتجات الزراعية، فيما تتوزع الواردات كما يلي: منتجات صناعية (٦٠،١٪)، نפט خام ومنتجات منجمية (٢٦،٩٪)، ومنتجات زراعية (٣،٣٪).

والجدير ذكره أن التجارة الخارجية للصين تشكل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني. فهي ساهمت بشكل مباشر وغير مباشر في إيجاد ما يقارب ١٨٠ مليون فرصة عمل، فضلاً عن كونها مصدراً يوفر للخزينة حوالي ١٨٪ من العائدات الضريبية<sup>(٢٣)</sup>.

Business Review XX: In 2015, Foreign Trade Was Stable and Made 2015-٢٣ Progress, with Development Quality and Benefit Further Improved, (MOFCOM),

وبحسب إحصاءات منظمة التجارة الدولية لسنة ٢٠١٤ تصدرت الصين قائمة الشركاء التجاريين في التجارة الدولية بالبضائع بمجموع صادرات وواردات بلغ ٤٣٠.٣ مليارات دولار<sup>(٢٤)</sup> مع فائض تجاري قدره ٣٨٣ مليار دولار، أي ما نسبته ١١,٣٪ من إجمالي التجارة الدولية بالبضائع، تليها الولايات المتحدة الأميركية بمجموع يبلغ ٤٠٣.٣ مليار دولار مع عجز كبير قدره ٧٩١ مليار دولار، ثم ألمانيا بتجارة خارجية حجمها ٢٧٢.٣ مليار دولار وفائض قدره ٢٩١ مليار دولار، وبعدها اليابان بتجارة خارجية حجمها ١٥٠.٦ مليار دولار مع عجز يساوي ١٣٨.٣ مليار دولار (WTO, 2015) وذلك بحسب الجدول التالي:

جدول ١: أبرز الشركاء التجاريين في التجارة الدولية بالبضائع لسنة ٢٠١٤

الدول	استيراد	تصدير	مجموع	الميزان التجاري
مجموع العالم	١٩٠.٩	١٩٠.٠	٣٨٠.٩	- ٩
الصين	١٩٦.٠	٢٣٤.٣	٤٣٠.٣	+ ٣٨٣
أميركا	٢٤١.٢	١٦٢.١	٤٠٣.٣	- ٧٩١
ألمانيا	١٢١.٦	١٥٠.٧	٢٧٢.٣	+ ٢٩١
اليابان	٨٢٢.٣	٦٨.٤	١٥٠.٦.٣	- ١٣٨.٣

المصدر: (WTO, 2015)

لكن إذا احتسبنا التجارة الخارجية الكلية للدول، أي بما فيها التجارة بالخدمات<sup>(٢٥)</sup>، تصبح الصين في الموقع الثاني من قائمة الشركاء التجاريين الدوليين بعد الولايات المتحدة الأميركية بحجم تجارة بالسلع والخدمات يبلغ ٤٩١.٧ مليار دولار وبفائض أقل قدره ٢٥.٤ مليار دولار، فيما يرتفع حجم التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية إلى ٥١٧.٣

February 4, 2016

٢٤- تراجعت الى ٣٩٥.٩ مليار دولار في نهاية سنة ٢٠١٥، أي بانخفاض نسبته ٨٪. وذلك بالتوازي مع تراجع التجارة الدولية ككل، بحسب تقرير وزارة التجارة الصينية (MOFCOM) أعلاه .

٢٥- تشمل الخدمات بشكل أساسي الأنشطة التالية: النقل والتخزين، الاتصالات والبريد، التمويل والتأمين، الأنشطة العقارية، المطاعم والفنادق، الترفيه، الصحة والتعليم، المعلوماتية، الفنون، وغيرها...

مليار دولار وبعجز أقل قدره ٥٥٥ مليار دولار. وذلك بحسب الجدول رقم (٢) أدناه:

جدول ٢ : أبرز الشركاء التجاريين في التجارة الدولية بالبضائع والخدمات لسنة ٢٠١٤

الدول	استيراد	تصدير	مجموع	الميزان التجاري
مجموع العالم	٢٣٣٩١	٢٣٦٤٥	٤٧٠٣٦	٢٥٤ +
أميركا	٢٨٦٤	٢٣٠٩	٥١٧٣	٥٥٥ -
الصين	٢٣٤١,٦	٢٥٧٥,٥	٤٩١٧	٢٣٣,٩ +
ألمانيا	١٥٤٢,٤	١٧٧٣	٣٣١٥,٤	٢٣٠,٦ +
اليابان	١٠١٢,٣	٨٤٢	١٨٥٤,٣	١٧٠,٣ -

المصدر: (WTO، 2015)

أما أبرز شركاء الصين التجاريين لسنة ٢٠١٤ فقد توزعوا على الشكل الوارد في الجدول التالي رقم (٣):

جدول ٣ : التوزيع النسبي لأبرز عشرة شركاء تجاريين للصين سنة ٢٠١٤

الدولة أو المنطقة	حجم التجارة (مليار \$)	% من تجارة الصين
الاتحاد الأوروبي	٦١٥,١	١٤,٣
الولايات المتحدة الأمريكية	٥٥٥,١	١٢,٩
اتحاد دول جنوب شرق آسيا (ASEAN)	٤٨٠,٤	١١,٢
هونغ كونغ	٣٧٦	٨,٧
اليابان	٣١٢,٤	٧,٣
كوريا الجنوبية	٢٩٠,٥	٦,٨
تايوان	١٩٨,٣	٤,٦
أستراليا	١٣٦,٩	٣,٢
روسيا	٩٥,٣	٢,٢
البرازيل	٨٦,٦	٢

المصدر: (WTO، 2015)

وكتجمع إقليمي تشكل حصة الدول الإفريقية جنوب الصحراء (SSA) مجتمعة حوالي ٤٪ من إجمالي تجارة الصين. فقد بلغ حجم التجارة بين الطرفين ١٧٠ مليار دولار سنة ٢٠١٣<sup>(٢٦)</sup>، أي ما يقارب ربع تجارة هذه الدول. لكن ما يميز هذه العلاقة التجارية أنها كانت إلى حد بعيد على حساب المنتجات السلعية والزراعية الإفريقية، التي فقدت قدرتها على منافسة المنتجات الصينية لاعتبارات عديدة. وإن كان الميزان التجاري بينهما راجحاً دوماً بشكل كبير لمصلحة الدول الإفريقية. إذ إن صادرات هذه الدول (المكونة بنسبة ٨٤٪ من الموارد الطبيعية) إلى الصين تبلغ ما يقارب ثلاثة أضعاف وارداتها منها.

أما الدول العربية فقد بلغت تجارتها مجتمعة مع الصين ٢٢٢,٤ مليار دولار سنة ٢٠١٢، أي ما نسبته ٥,٢٪ من إجمالي التجارة الخارجية للصين<sup>(٢٧)</sup>، موزعة بين ٩١,٣ مليار دولار صادرات صينية للدول العربية و ١٣١,١ مليار دولار صادرات عربية للصين. وتتكون الصادرات الصينية المشار إليها بشكل أساسي من البضائع التالية: معدات البناء، تجهيزات صناعية، فولاذ، منتجات إلكترونية، أحذية وملبوسات وأنسجة، أدوات منزلية وعربات نقل عائلية.. أما الصادرات العربية للصين فتتألف من النفط الخام والبتروكيماويات، وإن كانت هذه الصادرات تشهد المزيد من التنوع مع مرور الوقت لتشمل منتجات أخرى مثل الرخام وزيت الزيتون ومنتجات السمسم.

### ٣-٢- الاستثمارات الخارجية المباشرة (FDI)

٣-٢-١- الاستثمارات الوافدة (Inward FDI): تعتبر الصين من أكبر دول العالم جذباً للاستثمارات الأجنبية المباشرة، بحصة قدرها ١٢٩ مليار دولار، أي ما نسبته ١٠,٥٪ من إجمالي الاستثمارات العالمية البالغة ١٢٣٠ مليار دولار لسنة ٢٠١٤، أو ما يساوي ٢٧,٧٪ من إجمالي حصة الدول النامية من هذه الاستثمارات (UNCTAD، 2015). وتحتل الصين بذلك المرتبة الأولى يليها هونغ كونغ في المرتبة الثانية (١٠٣ مليار دولار) ثم

China & Africa : Expanding Economic Ties in an Evolving Global Context، -٢٦  
Miria Pigato & Wenxia Tang, Investing in Africa Forum, March 2015

Trade Volume Between China and Arab Countries, China's Ministry of -٢٧  
Commerce, published by China Daily July 18, 2013

## إطار رقم (٢): مكانة الشركات الصينية في أسواق Hi-Tech

في دراسة أجرتها مؤسسة\* IDC يتبين أن الصين تشكل ٣،٣٢٪ من مبيعات الهواتف الذكية في العالم لسنة ٢٠١٤. إلا أن هذه الحصة يتوقع أن تنخفض إلى ١،٢٣٪ بحلول العام ٢٠١٩، نظراً لتراجع مبيعات الصين من الهواتف الذكية في السوق المحلية تبعاً لتباطؤ الاقتصاد الصيني ووصول هذه السوق إلى حالة عليا من التشبع، مقابل تمدد أسواق أخرى كالهند.

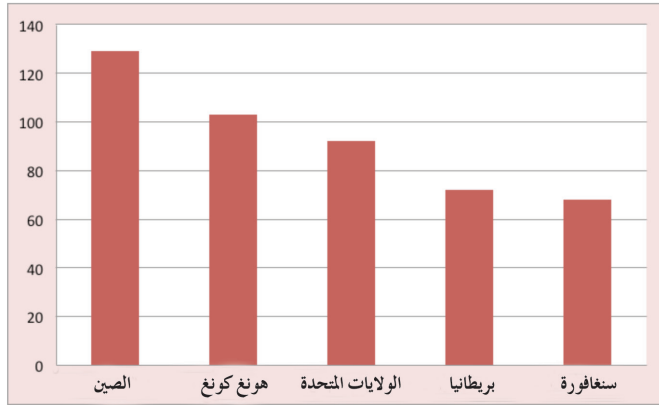
ولذلك سيكون على الشركات الصينية البحث عن فرص لتصريف منتجاتها في الأسواق الخارجية. وهي مهمة ستكون شاقة وغير مضمونة تتطلب توظيف موارد مالية ضخمة للدعاية والترويج في أسواق اعتادت استخدام هواتف ذكية ذات ماركات عالمية معروفة، مثل سامسونغ (Samsung) وآبل (Apple) الراسختين في الأسواق الأوروبية والأميركية. مما يحتم على الصين إيلاء أهمية أكبر لأسواق الدول النامية، ربما لسهولة اختراقها نسبياً. وهي بدأت فعلاً بالتوسع في الهند وأفريقيا والشرق الأوسط معتمدة وسائل تسويق أقل تكلفة ولكن فعالة، كوسائل التواصل الاجتماعي على سبيل المثال (Online sales) أو ما يسمى "السوق الافتراضي". وهو ما تفعله شركة شياومي (Xiaomi) الصينية المعروفة، وكذلك شركة هواوي (Huawei) التي تعتبر من أكبر شركات تجهيزات الاتصالات العالمية.

لا بل إن شركات صينية أخرى (مثل شركة Honor) أتاحت للزبائن المساهمة في أبحاث تطوير وتصميم هواتفها الذكية عبر التواصل الإلكتروني. مما سمح لها باختراق أسواق تنافسية حتى داخل بريطانيا. ولا يخفى أن موقع AliBaba للتسوق عبر الإنترنت يعتبر ملهم تجربة "السوق الافتراضي". وهناك عشرات الآلاف من الشركات الصينية الصغيرة التي تعمل على تطوير هذه الطريقة التي باتت بمثابة خارطة طريق (Blueprint) تراهن عليها الصين كمنطلق جديد للنمو. ويبدو أن الشركات الصينية بصدد اعتماد تكتيكات جديدة لاختراق الأسواق الأميركية والأوروبية، من قبيل شراء شركات أميركية وأوروبية أو شراء حصص وازنة في أسهمها. كما فعلت شركة لينفو (Lenovo) الصينية عندما اشترت شركة موتورولا للهواتف النقالة من شركة غوغل (Google) بمبلغ ١٢،٥ مليار دولار، وتحولت بذلك إلى خامس أكبر شركة عالمية في مبيعات الهواتف الذكية، والسادسة في أسواق الحواسيب الشخصية.

\* شركة عالمية خاصة تعنى بأبحاث وتطويرات أسواق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الولايات المتحدة الأميركية في المرتبة الثالثة (٢٩ مليار دولار)، وذلك على الشكل المبين في الرسم البياني رقم (٣) أدناه:

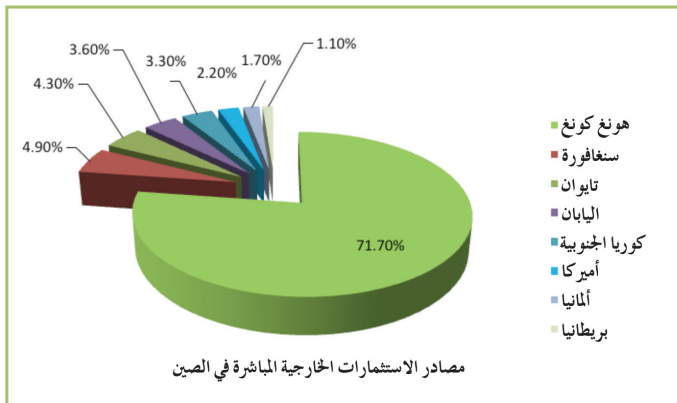
رسم بياني رقم ٣ : الدول الخمس الأولى الجاذبة للاستثمارات الخارجية المباشرة لسنة ٢٠١٤



المصدر: (UNCTAD، 2015)

ويلاحظ أن غالبية الاستثمارات الخارجية المباشرة في الصين مصدرها هونغ كونغ بنسبة ٧١,٧٪، كما يتضح في الرسم البياني رقم ٤ أدناه:

رسم بياني رقم ٤ : مصادر الاستثمارات الخارجية المباشرة في الصين



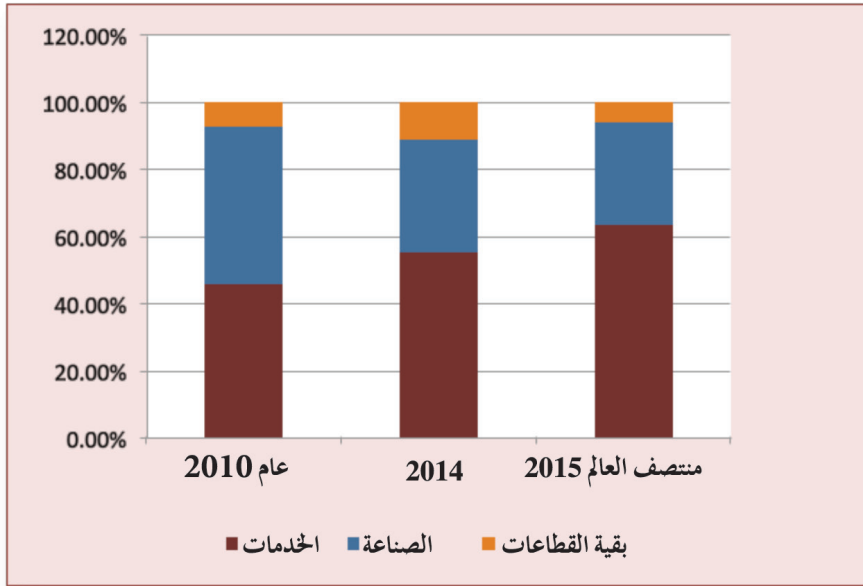
المصدر: Invest in China ، 2015. fdi.gov.cn

أما الاستثمارات الأميركية واليابانية في الصين فقد شهدت سنة ٢٠١٤ تراجعاً بنسبة ٢١٪ و ٣٩٪ على التوالي بالمقارنة مع سنة ٢٠١٣، نتيجة تحوّل المزيد من هذه الاستثمارات نحو دول مثل الهند وجنوب شرق آسيا حيث اليد العاملة والمواد الأولية باتت أرخص نسبياً. ولا يخفى أن التوتر السياسي الملحوظ بين الصين وكل من أميركا واليابان قد شكل حافزاً إضافياً لهذا التحول. فالجدير ذكره أن الإدارة الأميركية واليابان وقعتا اتفاقية أمنية ثنائية تسمح للقوات اليابانية بالمشاركة في عمليات عسكرية خارجية إلى جانب الولايات المتحدة، وذلك للمرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية. وتزامناً مع هذه الاتفاقية نظمت الصين عرضاً عسكرياً ضخماً غير مسبوق في أيلول ٢٠١٥. بمناسبة الذكرى السبعين للانتصار على اليابان في الحرب العالمية الثانية، في خطوة اعتبرت رداً على الاتفاقية المشار إليها.

وفيما خص التوزيع القطاعي للاستثمارات الخارجية المباشرة في الصين، نجد أن قطاع الخدمات بات يستقطب حصة متزايدة من هذه الاستثمارات وصلت إلى ٦٣,٥٪ منتصف سنة ٢٠١٥ في ظل ارتفاع الطلب على خدمات مثل السياحة والعناية الطبية..، مقابل تراجع حصة القطاع الصناعي إلى ٣٠,٥٪ خصوصاً مع تراجع النشاطات الصناعية ذات الحساسية لارتفاع كلفة اليد العاملة، في مؤشر يعكس حجم التحولات التي يمر فيها الاقتصاد الصيني، من مرحلة شكل فيها القطاع الصناعي قطباً محورياً في النمو الاقتصادي إلى مرحلة بات معها قطاع الخدمات يشكل قاطرة هذا النمو. وفيما يلي عرض الرسم البياني رقم (٥) توزيع الاستثمارات الخارجية المباشرة في الصين بحسب القطاعات:



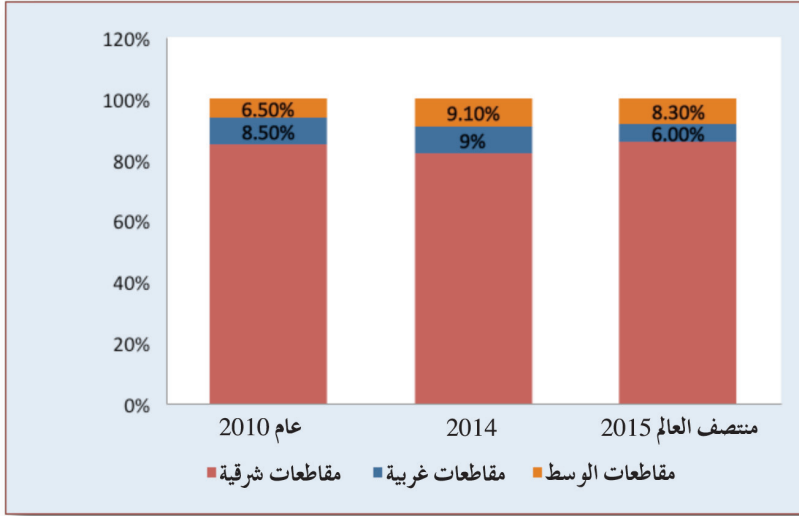
رسم بياني رقم ٥: تطور الاستثمارات الخارجية المباشرة في الصين بحسب القطاعات



المصدر: (KMPG, 2015)

ولعل من مظاهر الاختلالات التي ما زالت تعتري الاقتصاد الصيني توزيع الاستثمارات الخارجية المباشرة بحسب المقاطعات، حيث يلاحظ أن المقاطعات الشرقية بقيت تستأثر بغالبية هذه الاستثمارات (٨٥,٧٪ سنة ٢٠١٥) مقابل ٨,٣٪ لمقاطعات الوسط و ٦٪ لمقاطعات الغرب (راجع رسم بياني رقم ٦ أدناه). مع الإشارة إلى أن مقاطعات الوسط والغرب مجتمعة تشكل ما يزيد عن ٦٦,٧٪ من مساحة البلاد ويقطنها حوالي ٥١,١٪ من السكان في حين أن مساهمتها في الناتج المحلي بقيت في حدود لا تتعدى ٣٨٪<sup>(٢٨)</sup>، مع العلم أن النمو الذي تحقق في الناتج المحلي لهذه المناطق بفضل جهود الحكومة المكثفة بقي محصوراً في فئات ومناطق حضرية محددة.

رسم بياني رقم ٦ : توزع الاستثمارات الخارجية المباشرة بحسب المقاطعات الصينية



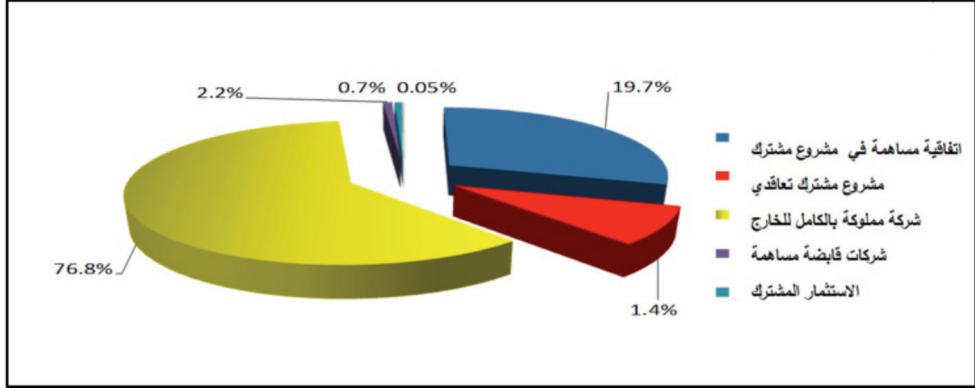
المصدر: (KMPG, 2015)

وإذا كان من الواضح أن الحكومات الصينية المتعاقبة، بعد ما يقارب خمس عشرة سنة من إطلاق "الاستراتيجية الوطنية لتنمية الغرب الكبير" وعشر سنوات من إطلاق "استراتيجية النهوض بالمنطقة الوسطى" التي أشرنا إليها سابقاً، لم تفلح في تحقيق كامل أهدافها لتنمية هذه المناطق وتطوير قطاع الخدمات فيها وزيادة مستوى إنتاجية العمالة ورفع مستوى معيشة السكان<sup>(٢٩)</sup>، وغير ذلك من الأهداف موضوع العديد من السياسات والخطط التي وضعت لهذه الغاية، فإن التوفيق بين هدف تطوير قطاعات الخدمات في مناطق وسط وغرب الصين بما في ذلك تحويلها إلى قطب للاقتصاد المعرفي في إطار «مبادرة الحزام والطريق» من ناحية، وجعلها مقصداً نهائياً للصناعات ذات الكثافة العالية في استخدام اليد العاملة والموارد الطبيعية التي يجري نقلها من المناطق الساحلية الشرقية من ناحية أخرى يبقى محل تساؤل كبير.

٢٩- نسبة السكان الحضريين في هذه المناطق ما زالت دون ٥٠٪ مقابل أكثر من ٦٢٪ في المقاطعات الشرقية، بحسب مكتب الإحصاء الوطني الصيني. وبينما بلغت نسبة نمو الناتج الفردي لسكان الحضريين في المناطق الداخلية ١٠٪ فإنها بقيت دون ٦٪ لسكان الريف في هذه المناطق في مؤشر على حجم التفاوت في توزيع الدخل (ورد أيضاً في China Outlook 2015)..

وعلى صعيد آخر يلاحظ أن غالبية الاستثمارات الخارجية المباشرة في الصين تعود ملكيتها بالكامل للمستثمرين الأجانب (٧٦،٨٪). وهو مؤشر على مستوى الانفتاح الذي بلغته السياسة الاقتصادية الصينية. كما يتضح من خلال الرسم البياني الآتي:

رسم بياني رقم ٧: توزيع الاستثمارات الخارجية المباشرة في الصين بحسب شكلها القانوني



المصدر: (MOFCOM، 2015)

### ٣-٢-٢- الاستثمارات الصينية المباشرة في الخارج (Outward FDI):

قدّر حجم الاستثمارات الصينية المباشرة في الخارج (OFDI) بنحو ١١٦ مليار دولار خلال سنة ٢٠١٤، أي ما نسبته ٨،٦٪ من إجمالي الاستثمارات العالمية في هذا المجال والبالغة ١٣٥٤ مليار دولار للعام ذاته، لتشغل بذلك المركز الثالث بعد الولايات المتحدة الأمريكية (٣٣٧ مليار دولار) وهونغ كونغ (١٤٣ مليار دولار)<sup>(٣٠)</sup>، علماً أن الأخيرة تعتبر جزءاً من السيادة الصينية. ومن المتوقع أن يستمر هذا النمو في الاستثمارات الخارجية الصينية المباشرة بسرعة أكبر في المستقبل المنظور، وخصوصاً في مجالي الخدمات والبنى التحتية كنتيجة حتمية للمباشرة في تنفيذ «مبادرة الحزام والطريق». وقد ترجم ذلك بتوقيع الصين اتفاقية مع تايلند لتطوير القطار السريع باستثمار قيمته ٢٣ مليار دولار، كجزء من شبكة قطارات سريعة إقليمية طموحة تربط مدينة كومينغ جنوب الصين بسنغافورة مروراً باللاوس وتايلند وماليزيا.

World Invest Report 2015, UNCTAD - ٣٠

وتحظى أفريقيا باهتمام خاص من قبل الاستثمارات الخارجية المباشرة للصين. فقد بلغ حجم الاستثمارات الصينية في الدول الأفريقية بحسب الأرقام الرسمية لسنة ٢٠١٣ ما يقارب ٢٤ مليار دولار<sup>(٣١)</sup>، أي ما نسبته ٧،٢٠٪ من إجمالي الاستثمارات الصينية الخارجية. ولكن هذه الاستثمارات تبدو متواضعة بمعايير أخرى، فهي لا تتعدى ٥٪ فقط بالمقارنة مع الاستثمارات الخارجية الأخرى في الدول الأفريقية. وتتركز الاستثمارات الصينية المباشرة في أفريقيا في قطاعات النفط والصناعات الاستخراجية بنسبة لا تقل عن ٣٠٪، وفي البنى التحتية وقطاعات أخرى تشهد توسعاً متزايداً مثل: الخدمات المالية، والبناء، والتصنيع وتجارة التجزئة.

وفي مؤشر على التوسع المضطرد للاستثمارات الصينية المباشرة في الدول الأفريقية، فقد بلغت قيمة العقود الموقعة مع حكومات هذه الدول حتى سنة ٢٠١٣ حوالي ٨٢ مليار دولار، من دون أن يعني ذلك بالطبع أن هذه الالتزامات ستتحول حكماً إلى تدفقات استثمارية مباشرة بالكامل. مع ذلك فإن هذه العقود بحد ذاتها تشكل ٣٥٪ من إجمالي قيمة العقود الصينية الخارجية.

وغالباً ما تترافق الاستثمارات الصينية في الدول الأفريقية الغنية بالموارد باتفاقيات محكمة ذات جوانب مالية وتجارية. بحيث يتولى بنك الصين للاستيراد والتصدير فتح اعتمادات لتمويل المشاريع في هذه الدول، مقابل اتفاقيات طويلة المدى تضمن للصين حق استغلال الموارد الطبيعية الموجودة. وهو ما يعطي الشركات الصينية الخاصة منها والمملوكة للدولة أفضلية المنافسة في مشاريع البنى التحتية لهذه الدول.

واللافت في الاستثمارات الخارجية المباشرة (FDI) في أفريقيا أنه بينما كانت الشركات الصينية مهتمة بشكل خاص باستخراج ومعالجة الموارد الطبيعية، بما فيها الغاز الطبيعي السائل، كان المستثمرون الآخرون من بقية العالم، وفي طليعتهم الأوروبيون، مهتمين بالاستفادة إلى أقصى حد من رخص اليد العاملة الأفريقية لإقامة خطوط إنتاج سلع تتطلب مهارات يدوية محدودة. مما يجعل دور الاستثمارات الصينية المباشرة في أفريقيا هامشياً على صعيد تنويع الصادرات الأفريقية والاندماج في شبكة الإنتاج العالمية. وهذه

---

China & Africa : Expanding Economic Ties in an Evolving Global Context, -٣١  
Miria Pigato & Wenxia Tang, Investing in Africa Forum, March 2015

المسألة تعتبر حيوية جداً لأن من شأن تباطؤ الاقتصاد الصيني، وبالتالي تراجع الطلب على الموارد الطبيعية بما فيها النفط والغاز، أن يجعل الدول الأفريقية الشريكة المعتمدة بشكل رئيسي على صادرات هذه الموارد عرضة لصدمات اقتصادية تفرض عليها اتخاذ إجراءات صعبة للتكيف.

إلا أن الشركات الصينية المستثمرة في أفريقيا بدأت مؤخراً بالتوجه نحو الاستثمار في الأنشطة التصنيعية مستغلة بشكل خاص إقامة المناطق الاقتصادية الحرة بإشراف الصين نفسها، لا سيما في الدول التالية: أثيوبيا، نيجيريا، موريشيوس، وزامبيا، بالإضافة إلى التسهيلات الحكومية الأخرى ورخص اليد العاملة ووجود سوق أوسع لمنتجاتها، خصوصاً بعدما باتت هذه الشركات تواجه في موطنها الأصلي انكماشاً متزايداً في الطلب المحلي وارتفاعاً في كلفة اليد العاملة.

وبحسب دراسات حول أهمية الاستثمارات الصينية في الدول الأفريقية على صعيد النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل<sup>(٣٢)</sup>، نجد أن هذه الاستثمارات تساهم بما يقارب نصف نقطة مئوية في نمو الناتج المحلي لهذه الدول. وفي الإطار ذاته، يتبين من دراسة عينة مؤلفة من ١٥٦ مشروعاً صينياً في أفريقيا خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٤، ومنها ٥٠٪ تعمل في قطاع الصناعة، أن هذه المشاريع أوجدت ما يقارب ٦٤ ألف فرصة عمل، أي بمعدل ٤١٠ وظائف لكل مشروع.

ومع التحول الاقتصادي الذي تشهده الصين بالانتقال من «النمو الكمي» المرتكز على كثافة اليد العاملة والقيمة المضافة المتدنية نسبياً إلى «النمو النوعي» المرتكز على التكنولوجيا المتقدمة والقيمة المضافة الأعلى، وفي ظل ارتفاع كلفة اليد العاملة وبقية عوامل الإنتاج المحلية، بدأت الشركات الصينية سواء تلك المملوكة للدولة أو التابعة للقطاع الخاص، مرحلة جديدة من الاستثمارات المباشرة في الخارج من أبرز معالمها ما يلي:

■ البحث عن مجالات استثمار جديدة، لا سيما في قطاعات التكنولوجيا العالية والخدمات المتطورة فضلاً عن البنى التحتية في مجال الاتصالات والمواصلات. بعدما

كان الاهتمام خلال العقود الماضية مركزاً بشكل خاص على الاستثمار في القطاعات الاستخراجية والطاقة.

■ تحوّل نسبي في وجهة الاستثمارات من الدول النامية الغنية بالموارد الطبيعية إلى الدول المتطورة اقتصادياً، في سلوك يعدّ ترجمة واضحة لاهتمام الصينيين بالوصول إلى التكنولوجيا المتقدمة، والمراكات العالمية، والخبرات الصناعية المتطورة، وقدرات شرائية عالية وشبكة توزيع عالمية أوسع. فمن أصل أكبر عشرة عقود دمج واستحواذ (M&As) من حيث القيمة جرت خلال سنة ٢٠١٤ هناك تسعة عقود أبرمت مع شركات تعود لدول أوروبية. وهي بالترتيب: الولايات المتحدة الأمريكية، البيرو، بريطانيا، أستراليا، فرنسا، إيطاليا، سنغافورة، البرتغال، كندا، هولندا. (راجع الإطار رقم ٣ - حول نماذج لعمليات استحواذ صينية).

### إطار رقم (٣): عينة من استحواذ شركات صينية لشركات أوروبية وأميركية خلال سنة ٢٠١٤

- إستحواذ شركة دونغ فنج (Dongfeng Motors) الصينية على حصة في شركة بيجو سيتروين (Peugeot Citroen) الفرنسية.

- استحواذ شركة صناعة الطيران الصينية (AVIC) على شركة Hilite الألمانية لصناعة قطع غيار السيارات.

- استثمار شركة شنغهاي إلكترونيك (Shanghai Electric) في شركة هندسة الطاقة الإيطالية (AEN).

- شراء جييلي (Geely) الصينية لشركة إيميرالد (Emerald Automotive) البريطانية للسيارات العاملة بالطاقة الكهربائية.

- استثمار شركة زومليون (Zoomlion) الصينية في الشركة الهولندية لصناعة الرافعات RAXSTAR

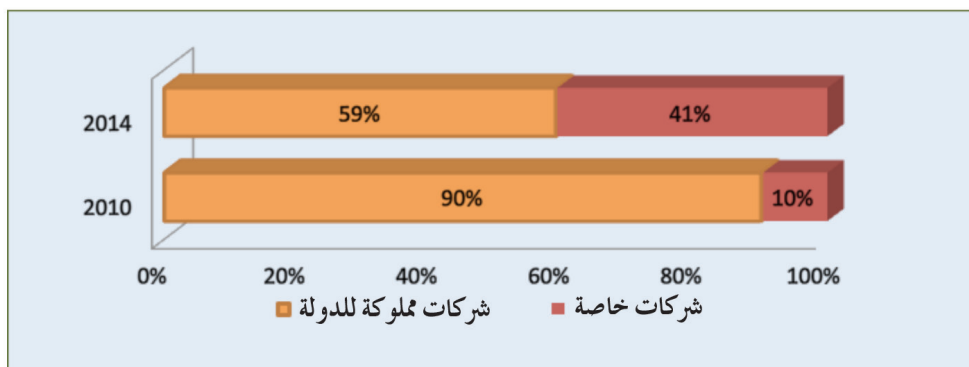
- استحواذ مجموعة انبانغ للتأمين (Insurance ANBANG) الصينية على فندق ولدورف استوريا WALDORF ASTORIA. في نيويورك.

Source: World Invest Report 2015, UNCTAD & China Outlook 2015, KPMG  
Global China Practice

■ طغيان عمليات الدمج والاستحواذ (M&As) على معظم أشكال الاستثمارات الصينية المباشرة في الخارج (كما يتضح في الإطار رقم ٣). حيث تعدت نسبة هذه العمليات ٤٣٪ من إجمالي الاستثمارات الصينية الخارجية<sup>(٣٣)</sup>.

■ ارتفاع نسبة الشركات الخاصة إلى إجمالي الشركات الصينية المستثمرة في الخارج. فمن أصل أكبر عشر صفقات استثمارات صينية مباشرة جرت في الخارج سنة ٢٠١٤ على شكل دمج واستحواذ هناك خمس صفقات تعود لشركات صينية خاصة، مقابل شركة واحدة فقط سنة ٢٠١٠. وبالإجمال فقد ارتفعت نسبة صفقات الدمج والاستحواذ التي تعود لشركات خاصة من إجمالي الصفقات التي قامت بها الشركات الصينية في الخارج من ١٠٪ سنة ٢٠١٠ إلى ٤١٪ سنة ٢٠١٤ (KMPG, 2015)، وذلك على الشكل المبين في الرسم البياني الآتي:

رسم بياني رقم ٨: عمليات الدمج والاستحواذ (M&As) الصينية ما وراء البحار بحسب ملكية الشركات



المصدر: (KMPG, 2015)

### ٣-٣- المساعدات الخارجية الصينية

بلغت المساعدات الخارجية الصينية خلال السنوات القليلة الماضية حدًا يمكنها من التأثير ليس في الصورة العامة للمساعدات الدولية وحسب، بل في وضع التنمية العالمي. وبات ينظر إلى برنامج المساعدات الصينية الخارجي في العديد من الدول النامية كخيار

World Invest Report 2015, UNCTAD - ٣٣

بديل عن مؤسسات ودول مانحة غربية عديدة قائمة حالياً. وما يميّز المساعدات الصينية بمختلف أشكالها التي سنأتي على ذكرها خلوّها من الاشتراطات والتدخلات السياسية التي تحفل بها عادة المساعدات من الدول الغربية المانحة، وإن كان ذلك تحت عناوين براءة مثل «نشر الديمقراطية» و «حقوق الإنسان» و«المنظمات غير الحكومية» وما إلى ذلك.

وبطبيعة الحال فإن المساعدات الصينية للدول النامية لا تصنف في خانة الأعمال الخيرية. فغالباً ما ترتبط هذه المساعدات بمصالح تجارية واقتصادية، تبدأ بتوقيع عقود تنفيذ معظم مراحل المشروع أو المساعدة مع شركات صينية حصراً، ولا تنتهي بضمان تدفق موارد الطاقة وموارد طبيعية أخرى..

وعلى صعيد آخر تعتبر وزارة التجارة الصينية (MOFCOM) الجهة الرئيسية المسؤولة عن إدارة المساعدات الخارجية وتصميم وإعداد وتقييم جدوى المشروعات المدرجة في إطار هذه المساعدات، في حين يلعب بنك التصدير والاستيراد الصيني (EXIM China Bank) دور الذراع التمويلية، وتتولى المؤسسات المملوكة للدولة (SOE's) دور الذراع التنفيذية.

### ٣-٣-١- حجم المساعدات، وأنواعها، ومجالاتها والدول المستفيدة:

بلغ حجم المساعدات الصينية للدول النامية ١٤،٤ مليار دولار خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢ (SCIO، 2014)، أي بمعدل ٤،٨ مليار دولار سنوياً. وقد اتخذت هذه المساعدات ثلاثة أشكال كما يلي:

- المنح: وبلغت نسبتها ٣٦،٢٪ من إجمالي المساعدات. وهي مخصصة لمساعدة الدول النامية المستفيدة في المجالات التالية:
- بناء مشاريع الرفاه الاجتماعي الصغيرة والمتوسطة الحجم.
- تنمية الموارد البشرية.
- التعاون التقني.
- حالات الطوارئ الإنسانية.
- مساعدات مادية عينية.

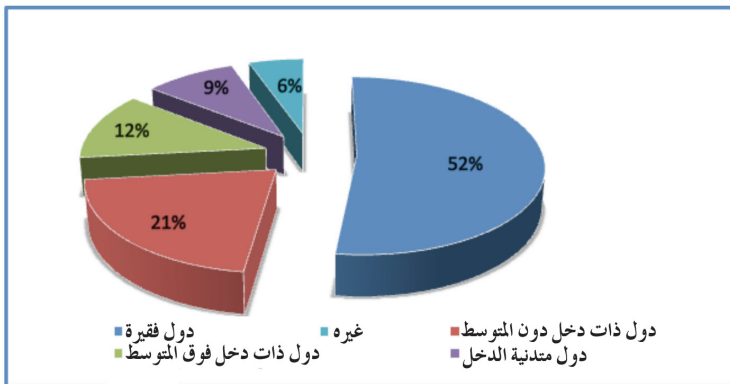


■ قروض بدون فوائد: ونسبتها ٨,١٪ من إجمالي المساعدات. وتستخدم بشكل رئيسي لمساعدة الدول النامية في إنشاء الخدمات العامة والمشروعات المخصصة لتحسين معيشة المواطنين. وتصل مدة القرض إلى ٢٠ سنة منها ١٠ سنوات سماح).

■ قروض الامتياز: والتي باتت تشكل النسبة الكبرى من المساعدات الصينية للدول النامية خلال السنوات الثلاث الأخيرة، حيث بلغت ٥٥,٧٪ من إجمالي هذه المساعدات. وهي مخصصة لمساعدة الدول النامية لإقامة مشاريع التصنيع ومشاريع البنى التحتية المتوسطة الحجم ذات المردود الاقتصادي والاجتماعي. وقد تكون هذه القروض أيضاً على شكل تزويد الدول بمشاريع جاهزة وتجهيزات ومنتجات إلكترونية في أحيان كثيرة. وتكون الفوائد على هذه القروض متدنية بأقل من المعدلات الرائجة في السوق المحلية، ولا تتعدى ٣٪ (على أن تغطي الدولة الفرق) وفترة تسديدها تصل إلى ٢٠ سنة مع فترة سماح سقفها سبع سنوات.

وبحسب الرسم البياني رقم (٩) أدناه يتبين أن الدول الفقيرة (LDC's) تستحوذ على غالبية المساعدات الخارجية الصينية (٥٢,١٪) تليها الدول ذات الدخل ما دون المتوسط (٢١,٢٪) فالدول ذات الدخل ما فوق المتوسط (١٢,٣٪) ثم الدول المتدنية الدخل (٩٪). وذلك على الشكل الآتي:

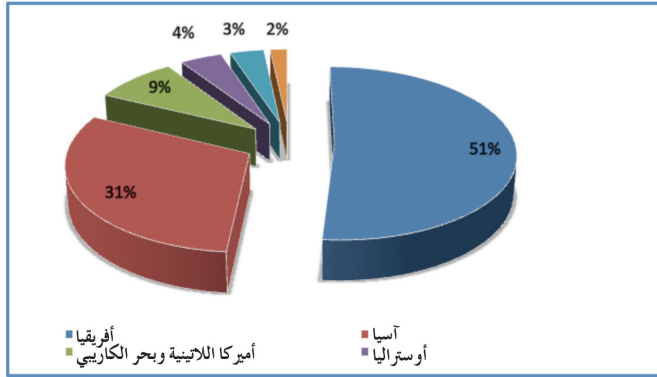
رسم بياني رقم ٩: توزيع المساعدات الصينية الخارجية بحسب مستويات دخل الدول المستفيدة



المصدر: (MOFCOM, 2014)

كذلك يتبين من الرسم البياني رقم (١٠) أدناه أن دول القارة الأفريقية تستأثر بمعظم المساعدات الصينية المشار إليها وبنسبة تصل إلى ٥١,٨٪، تليها دول قارة آسيا (٣٠,٥٪) ثم أميركا اللاتينية وبحر الكاريبي (٨,٤٪)، وذلك كما يلي:

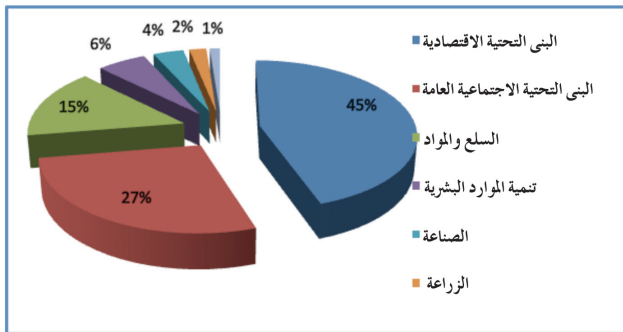
رسم بياني رقم ١٠: توزيع المساعدات الخارجية الصينية بحسب الدول المستفيدة



المصدر: (MOFCOM، 2014)

وبالنسبة لمجالات استخدام المساعدات الصينية المشار إليها، فقد استحوذت مشاريع البنى التحتية الاقتصادية على ٤٤,٨٪ من هذه المساعدات، تليها مشاريع البنى التحتية ذات الطابع الاجتماعي العام بنسبة ٢٧,٦٪، ثم السلع والمواد (١٥٪) وتنمية الموارد البشرية (٥,٨٪) والصناعة (٣,٦٪) وذلك بحسب الرسم البياني رقم (١١) أدناه:

رسم بياني رقم ١١: توزيع المساعدات الخارجية الصينية بحسب مجالات استخدامها



المصدر: (MOFCOM، 2014)

### ٣-٢-٣- أهداف ومبادئ المساعدات الصينية الخارجية:

يصعب غالباً الفصل بين السياسي والاقتصادي والإنساني في الحديث عن أهداف المساعدات الخارجية لأية دولة. وكذلك الأمر بالنسبة للمساعدات الصينية. وإن كانت وزارة التجارة الصينية المعنية بهذه المساعدات تحرص دوماً على تأكيد الطابع التنموي الإنساني والاجتماعي لمساعداتها الخارجية. وهو ما شكل محور «الورقة البيضاء حول المساعدات الخارجية للصين» التي نشرتها هذه الوزارة في تموز ٢٠١٤ (SCIO, 2014).

حيث برزت بشكل عام جملة من الأهداف ذات الطابع الإنساني والاقتصادي كما يلي:

- المساعدة في تحسين معيشة الناس في الدول النامية من خلال تطوير الزراعة، وتعزيز مستوى التعليم، وتحسين الخدمات الطبية والصحية وتقديم العون في حالات الطوارئ لا سيما الكوارث الطبيعية.

- تطوير التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال مساعدة الدول النامية في إنشاء البنى التحتية ودعمها لتطوير قدراتها وتقديم التسهيلات التجارية، بالإضافة إلى مساعدتها في الحفاظ على البيئة.

إلا أنه مع إطلاق «مبادرة الحزام والطريق» سنة ٢٠١٣ يبدو أن استراتيجية جديدة أخذت في التبلور لتوجيه معظم أشكال المساعدات الخارجية الصينية بما يخدم هذه المبادرة. الأمر الذي عبّر عنه بوضوح أحد مسؤولي وزارة التجارة (يوزيرونغ - Yu Zirong) في مداخلة له أثناء إطلاق الوزارة للمعايير الجديدة لإدارة المساعدات الخارجية الصينية في كانون الأول ٢٠١٤ (MOFCOM, 2014). فقد أوضح المسؤول المذكور الدور الرائد للمساعدات الخارجية في دفع عملية تنفيذ "مبادرة الحزام والطريق" من خلال وزارة التجارة الصينية. مؤكداً على التوجهات التالية:

- تعزيز المساعدة للدول المستفيدة الواقعة على طول خارطة «مبادرة الحزام والطريق»، بما في ذلك دول الجوار، وبما يراعي الاحتياجات الاستراتيجية لكل من الصين والدول المستفيدة على السواء.

- إعطاء الأولوية لحزمة من مشروعات البنى التحتية الاستراتيجية التي تخدم التواصل بين الصين ودول الجوار (تحديداً اللاوس، وميانمار، والنيبال)، لا سيما في

مجالات الطرقات السريعة وسكك الحديد والموانئ وخطوط الطاقة والاتصالات والنقل والشبكات العنكبوتية.

- تحسين مستويات معيشة الشعوب المجاورة والواقعة على طول خارطة المبادرة المذكورة، من خلال التركيز على محاربة الفقر والحد من الكوارث والتعليم المهني والتنمية الزراعية.

- تعزيز تنمية الموارد البشرية مع الدول المجاورة والواقعة على طول خارطة المبادرة أعلاه، من خلال تقديم المنح التعليمية والتدريب، فضلاً عن التبادل الثقافي والعلمي والتكنولوجي، إلى جانب إرسال بعثات من المتطوعين.

وفي مطلق الأحوال يؤكد الصينيون على جملة من المبادئ في تقديمهم المساعدات الخارجية، وهي: الاحترام المتبادل، والمساواة، والالتزام بالعهود، والمنفعة المتبادلة، وقاعدة رابح-رابح. وبعد عقود من الطابع الثنائي والتقليدي للمساعدات الصينية بدأت هذه المساعدات تتخذ طابعاً متعدد الأطراف. دون أن يعني ذلك تخلي الصين عن حذرهما المعهود في التعاون مع الدول المتطورة المانحة، خشية أن يؤدي هذا التعاون إلى تهميش الدور المستقل للصين والإضرار بصورتها ومصالحها كدولة نامية كبرى متى اندمجت في نظام المساعدات الغربي.

ففي هذا الإطار، تمكنت الصين من بناء منظومات وآليات مشتركة للتعاون والتنسيق مع الدول المستفيدة، لتدفع بذلك العلاقات نحو أفق أبعد من المساعدات كي تشمل المجالات التجارية والاقتصادية الأخرى. ومن هذه المنظومات على سبيل المثال لا الحصر: المنتدى الصيني - الأفريقي للتعاون (FOCAC)، اللقاء الدائم مع منظمة دول جنوب شرق آسيا (China - ASEAN Summit)، وعدد من المنتديات الاقتصادية والتجارية الأخرى منها:

- منتدى التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين والدول الناطقة بالبرتغالية. (China & Portuguese-speaking Countries Forum for Economic and Trade Cooperation).

- منتدى التعاون التجاري والاقتصادي للصين ودول الكاريبي.

(China-Caribbean Economic & Trade Forum).

- منتدى التعاون الصيني-العربي (China-Arab States - Cooperation Forum) يعقد في مدينة ينتشوان الصينية مرة كل سنتين اعتباراً من سنة ٢٠١٣.

- منتدى التعاون والتنمية الاقتصادية بين الصين ودول جزر المحيط الهادىء (China-Pacific Island Countries Economic Development & Cooperation Forum).

- منظمة شانغهاي للتعاون الاقتصادي. (Shanghai Cooperation Organization).

- التحضير لإطلاق منتدى جديد تحت عنوان "المنتدى الدولي للحزام والطريق".

هذا بالإضافة إلى المساهمة في دعم برامج التنمية التابعة لمنظمات دولية، مثل: (UNDP)، (UNIDO)، (UNFPA)، (UNCIF)، (UNWFP)، (FAO)، (UNESCO)، (WB)، (IMF) و (WHO). سواء عبر مساعدات مالية قدرت قيمتها خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢ بحوالي ٢٨٠ مليون دولار، أو بواسطة إرسال بعثات من الخبراء في مجالات الزراعة والصحة والتعليم والبيئة وما إلى ذلك.

كذلك تبدو الصين مهتمة بإعادة النظر في أساليب اتخاذ القرار وتنفيذ وإدارة مساعداتها الخارجية، عبر تقنين هذه المساعدات بشكل أفضل ضمن مؤسسات مركزية تضم كفاءات متخصصة أكثر احترافاً، كأن يصار إلى تأسيس وكالة مركزية للتنمية الدولية كإدارة عامة للمساعدات الخارجية، كما يتردد في بعض الأوساط الصينية.

مبادرة الحزام والطريق،  
( One Built - One Road,  
OBOR)



## مبادرة الحزام والطريق، (One Built - One Road, OBOR)

### ١- لمحة تاريخية

تعتبر «مبادرة الحزام والطريق» في الواقع خلاصة مبادرتين استراتيجيتين صينيتين، هما:

- "طريق الحرير - الحزام الاقتصادي" (The Silk Road - Economic Built) . وهي ترمي إلى إحياء حزام اقتصادي مواز لطريق الحرير التاريخي (والذي سيأتي ذكره). وهي تشمل بشكل خاص دول شمال ووسط وغرب آسيا.

- "مبادرة القرن الواحد والعشرين البحرية" (The 21<sup>st</sup> Century Maritime Silk Road). تعتمد هذه المبادرة على موانئ الدول الواقعة على طول حزام بحري يمتد من دول جنوب آسيا والمحيط الهندي، وصولاً حتى موانئ دول الخليج ومصر واليونان وشرق أفريقيا، والتي يطلق عليها اصطلاحاً "ممرات البهارات".

ولمبادرة «الحزام والطريق» إجمالاً جذور تاريخية تتصل بمصطلح "طريق الحرير القديم" (Ancient Silk Road)، والذي يطلق عادة على شبكة الطرق والممرات البرية والبحرية التي استخدمت منذ سنة ٢٠٠ ق.م. لأغراض السلم والحرب، وتحديدًا للتبادل التجاري بين دول الهند والصين وأندونيسيا ومدغشقر وروسيا ومنغوليا ودول شمال شرق آسيا في الشرق ودول أوروبية مثل اليونان وإيطاليا في الغرب، مروراً بإيران والعراق والشام ومصر واليمن والحبشة في الوسط. فضلاً عن عبور الجيوش من مختلف الجنسيات وانتقال الأمراض والأوبئة المعدية على حد سواء. وهذه الشبكة تمتد لأكثر من ١٥ ألف كلم بدءاً من سواحل اليابان الغربية وصولاً إلى سواحل اليونان والبحر الأسود وشمال أفريقيا (راجع الخارطتين رقم ١ ورقم ٢ أدناه).

وفي الواقع لعبت هذه الشبكة دوراً محورياً وتاريخياً في التواصل والتقريب بين



الحضارات. فلم تقتصر وظيفتها على تبادل سلع كالبهارات والحريير والأقمشة والأخشاب والأحجار الكريمة وما شابه، بل تحولت إلى وسيلة مؤثرة للغاية في التبادل الثقافي والعلمي. بحيث تحولت مدن عديدة واقعة على طول ممرات وطرق هذه الشبكة ( مثل زنجبار والإسكندرية ومسقط وجاوا وسمرقند ونيسابور ونيسيبين وتدمر وحلب وميدراس والقسنطينية وصور) إلى مراكز مقصودة للعلم والفنون والآداب واللغات والحرف والأديان. وكان ذلك عاملاً رئيسياً في نشوء مجتمعات جديدة ومتنوعة على طول القارة الأوراسية، ولا سيما المناطق الساحلية منها. وما بناء سور الصين العظيم سوى تعبير عن مدى الأهمية التجارية لهذا الطريق بالنسبة للصينيين القدامى، واهتمامهم بحمايتها في مواجهة الغزاة الآتين من الشمال.

### خارطة رقم ١ : طريق الحرير القديم



المصدر: (UNESCO, 2015)

ومن المعروف أن الحرير هو منتج صيني في الأصل يعود إلى ما يقارب ٢٧٠٠ سنة قبل الميلاد. ونظراً لقيمته العالية فقد بقي استعماله لمئات السنين محصوراً ضمن نطاق محلي ضيق لا يتعدى أفراد البلاط الإمبراطوري. وإلى أهميته كمكون رئيسي في الصادرات الصينية استخدم الحرير من قبل الصينيين كهدايا دبلوماسية قيّمة. وقد أحييت تقنيات إنتاج الحرير بكتمان شديد داخل الصين لفترة ثلاثة آلاف سنة تقريباً، إلى حد أن الإفصاح عن هذه التقنيات لأي أجنبي يعرّض صاحبه لعقوبة الإعدام على الفور. إلا أن هذا السر تسرّب لاحقاً بواسطة التجار الهنود إلى الهند ثم إلى اليابان فالإمبراطورية الفارسية في القرن السادس للميلاد، قبل أن يتحول هذا المنتج الفاخر إلى حافز أساسي لتطوير خطوط التجارة بين أوروبا والشرق الأقصى.

وإذا كان دور التجار العرب أصبح أكثر بروزاً ونشاطاً على طريق الحرير بعد ظهور الإسلام، إلا أن طرق التجارة البحرية بين شبه الجزيرة العربية والصين عبر بحر العرب والمحيط الهندي لم تتطور إلا في العصور الوسطى بشكل خاص، ولا سيما في القرن الثامن للميلاد بالتزامن مع تطور علم الملاحة البحرية والفلك وتقنيات بناء السفن.

ومع اكتشاف رأس الرجاء الصالح نهاية القرن الخامس عشر تحولت طريق الحرير وما يتصل بها من مدن ساحلية وموانئ بحرية خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر إلى مصدر للتنافس الحاد بين كل من الهولنديين والبرتغاليين والإنجليز. وباتت هذه المناطق أهدافاً للغزوات المتكررة طمعاً بالثروة والسيطرة على القوافل العابرة. كذلك أخذت طريق الحرير مع حلول القرن التاسع عشر تستقطب المزيد من المعمارين والجغرافيين والمستكشفين والمغامرين القادمين من دول مثل إنجلترا وفرنسا وألمانيا وروسيا واليابان.

## ٢. مبادرة الحزام والطريق، الخلفية والمضمون

### ٢-١ - خلفية المبادرة كمرحلة تحوّل جديدة

تحوّلت مبادرة "الحزام والطريق" (One Belt One Road) إلى علامة فارقة في السياسة الخارجية للصين منذ ربيع العام ٢٠١٣ تاريخ إعلان هذه المبادرة من قبل الرئيس الصيني الجديد شي جين بينغ (Xi Jin Ping) إبّان تسلمه مهامه فعلياً، ليرسم بذلك

مساراً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً جديداً حاسماً من شأنه في حال نجاحه إحداث تحوّل عميق في طبيعة نموذج التنمية الصيني، محاولاً إحياء الحلم الصيني الكامن في وجدان الصينيين مقابل "الحلم الأميركي"، بالطبع مع الفارق الثقافي الكبير بين الحلمين. ومن أبرز معالم هذا المسار ما يلي:

- تفعيل مؤسسات الدولة وتطهيرها من الفساد المستشري، ليس بوصفه تهديداً يمكنه تقويض أهداف التنمية وحسب بل لأنه يشكل أيضاً تهديداً لاستمرارية الحزب الشيوعي نفسه، والذي يبدو حريصاً على ترسيخ ثقة الجمهور بالمبادئ الاشتراكية للنظام الشيوعي بعيداً عن المفاهيم السائدة في الديمقراطيات الغربية.

- تطوير اقتصاد أخضر نظيف بيئياً. فالأولوية في هذه المرحلة هي للتنوعية وليس للسرعة في تحقيق الأهداف الكمية للتنمية، بمعنى جعل نمو الناتج المحلي أقل تدميراً للبيئة وأكثر استدامة لمصادر الطاقة المتجددة.

- تعزيز ما يسمى "القوة الناعمة" (Soft Power) للثقافة الصينية من خلال ترسيخ الثقة بنموذج التنمية الصيني، بما فيه الجزء المتصل بمبادرة "الحزام والطريق" من جهة، وتهذيب ونشر القيم الاشتراكية بالمفهوم الصيني من جهة أخرى.

- اعتماد الدبلوماسية السلمية والانفتاح والتعاون (ديبلوماسية الباب المفتوح) كقاعدة للتعامل مع الدول الأخرى.

- إيلاء الطلب الاستهلاكي المحلي اهتماماً أكبر في دفع عجلة النمو الاقتصادي، بعد أن كان الاقتصاد الصيني خلال الحقبة الماضية يعتمد على الطلب الاستثماري المفرط لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي. وتدرك الحكومة الصينية جيداً أن هذا التوجه الجديد يتطلب زيادة نصيب الفرد من الدخل وزيادة الاستثمارات المحلية بشكل متوازن بين مختلف المناطق الصينية الساحلية والداخلية.

- تحسين كفاءة النظام المالي بما يستجيب لمتطلبات إعادة توزيع الدخل والثروة بشكل أكثر عدالة محلياً بين مختلف فئات الشعب الصيني، فضلاً عن تحقيق المرونة في تسوية

المدفوعات المالية لعمليات التبادل التجاري وتنفيذ المشروعات الضخمة التي تتطلبها  
”مبادرة الحزام والطريق“.

- تنوع مصادر الطاقة والحد من الاعتماد على الفحم المكلف بيئياً.
- إعطاء جرعة أكبر من الممارسات الديمقراطية، ولكن دائماً تحت سقف الضوابط والقوانين الاشتراكية.
- اعتماد مبدأ المنفعة المتبادلة والكسب المشترك في التعاون مع بقية الدول، بدلاً من مبدأي الربح والخاسر أو الغالب والمغلوب كسمة بارزة لسياسات الرأسماليات الغربية، وما أدت إليه من استنزاف ثروات وقدرات الدول النامية.
- التحول من اقتصاد موجه مركزياً بالكامل إلى اقتصاد مرن وأكثر استجابة لمحركات السوق، مع السماح بأوسع مشاركة ممكنة للناس في الأنشطة الاقتصادية القائمة، انطلاقاً من مبدأ مفاده أن الحكومة التي ثبت أنها ليست قادرة بمفردها على تولي زمام الأمور يفترض بها توفير التسهيلات والإمكانات للجمهور مجسداً بالقطاع الخاص للقيام بهذه المهام، مع ما يتطلبه هذا الأمر من حماية قانونية لموجودات ومصالح المشروعات الخاصة وتشجيع للمبادرات الفردية كأحد قواعد اقتصاد السوق، مع عدم التخلي عن الدور المؤثر للدولة والمؤسسات الحكومية.
- التخلي عن الاقتصاد شبه المغلق لمصلحة نموذج تنمية متجدد يسمح باندماج أوسع للصين في الأسواق العالمية من جهة ويلبي الحاجة المتزايدة لإيجاد فرص عمل جديدة للصينيين من جهة أخرى.
- التحول من اقتصاد يقوم على صناعات تقليدية ثقيلة كثيفة العمالة ومجهضة للبيئة ومستنزفة للموارد (ترتكز على الفحم بشكل رئيسي) مقابل قيمة مضافة متواضعة في آن، إلى اقتصاد يقوم على الابتكار والإبداع ومبادرات الأعمال (entrepreneurship) ذات القيمة المضافة العالية، وتحديدًا بناء اقتصاد رقمي ذي محتوى تكنولوجي متقدم.

## ٢-٢- مضمون مبادرة الحزام والطريق

إن «مبادرة الحزام والطريق» (OBOR) تشكل في جوهرها محاولة لتطوير شبكة التبادل التجاري البري والبحري والإلكتروني، فضلاً عن التعاون العلمي والثقافي بين الصين وبقية دول آسيا وأفريقيا وأوروبا، مع ما تتطلبه هذه المبادرة من إقامة سلسلة ضخمة للغاية من مشاريع البنى التحتية، وخصوصاً الموانئ والمطارات وشبكات النقل البري والاتصالات، وبنى فوقية من تشريعات ونظم وبرامج وما إلى ذلك.. تطل ما يزيد عن ٦٠ دولة في القارات الثلاث المذكورة يقطنها حوالي ٤،٤ مليار نسمة، أي ما نسبته ٦٣٪ من سكان العالم يشكلون ٢٩٪ من الناتج الإجمالي العالمي وما يقارب ٢٦٪ من الشركاء التجاريين للصين<sup>(١)</sup>.

وكما أشرنا آنفاً فإن هذه المبادرة ذات شقين هما:

– الشق البري، (Silk Road – Economic Built): وهو يعيد إحياء طريق الحرير التاريخي المشار إليه أعلاه. ويضم بشكل خاص دول شمال ووسط وغرب آسيا وصولاً إلى ألمانيا ووسط أوروبا (انظر الخارطة رقم ٢).

– الشق البحري، (21<sup>st</sup> Century Maritime Silk Road): وهو يضم بشكل خاص دول جنوب آسيا والمحيط الهندي وبحر الصين وصولاً إلى دول الخليج وشمال شرق أفريقيا (انظر الخارطة رقم ٢ أدناه).

---

١- واي جيانغو (Wei Jianguo) المركز الصيني للمبادرات الاقتصادية الدولية – CCIEE، 2014، ورد في صحيفة (China Daily newspaper، <http://news.asiaone.com>)

## خارطة رقم 2 : مبادرة «الحزام والطريق» الصينية



المصدر : [www.forbes.com](http://www.forbes.com). The New Silk Road: Visionary Dream

ويوضح البيان المشترك الصادر عن «اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح»<sup>(٢)</sup> التي تضم وزارتي الخارجية والتجارة الصينيتين، وبتفويض من مجلس الدولة، مجالات التعاون التي تتضمنها المبادرة على الشكل التالي:

أ) تنسيق السياسات، بما في ذلك تشكيل آليات للتعاون بين الحكومات والتشاور والإعداد المشترك لاستراتيجيات التنمية وتنفيذ مشروعات البنى التحتية.

٢- المصدر: Vision and Actions of Jointly Building Silk Road Economic Belt and 21st - Century Maritime Silk Road، 2015 - سفارة جمهورية الصين الشعبية لدى السودان، (<http://sd.chinaembassy.org>).

ب) ترابط المنشآت، ويعتبر أولوية من أجل إقامة شبكة ممرات برية وبحرية وجوية ومعلوماتية دولية، تربط بين شتى المناطق والمدن الآسيوية والأوروبية والأفريقية الواقعة على طول خطوط "الحزام والطريق"، إلى جانب التجهيزات الإضافية التي تتطلبها الشبكة لضمان حسن أدائها وفق قواعد معيارية، مع الأخذ بعين الاعتبار تأثيراتها على التغير المناخي. وينطوي هذا المجال أيضاً على ربط البنية التحتية للطاقة والحفاظ على أمنها، لا سيما أنابيب النفط والغاز الطبيعي وشبكة نقل الكهرباء وشبكة الألياف البصرية للاتصالات الدولية العابرة للقارات والأقمار الاصطناعية.

ج) تواصل الأعمال، ويتضمن المجالات التالية:

- بناء مناطق حرة مشتركة على طول "الحزام والطريق".
- تعزيز التعاون الجمركي بين الدول على طول هذه الطريق.
- التعاون لضمان شفافية وأمان التجارة الإلكترونية.
- تنمية تجارة الخدمات.

- إزالة الحواجز أمام الاستثمارات المتبادلة وحمايتها. وتعطي المبادرة في هذا الإطار اهتماماً خاصاً للاستثمارات الزراعية وصناعة الأدوية وتطوير مصادر الطاقة التقليدية والمتجددة وتكنولوجيا المعلومات وإقامة سلسلة صناعات متكاملة إقليمياً على طول "الحزام والطريق".

د) التشديد على الطابع البيئي للمبادرة عبر الترويج لبناء ما يسمّى «طريق الحرير الأخضر».

هـ) تداول الأموال، بما في ذلك:

- توسيع نطاق تسوية الحسابات بين الدول على طول «الحزام والطريق» بالعملات المحلية.

- التشديد على التعاون لإقامة "البنك الاستثماري الآسيوي للبنية الأساسية" و"بنك التنمية لدول البريكس"، (سنشير إلى هذين البنكين بشيء من التفصيل في فقرات لاحقة).

- الإسراع بإنشاء "صندوق طريق الحرير".

– بناء نظام إقليمي للإنذار من المخاطر المالية.

– دعم وتشجيع الهيئات والمؤسسات المالية داخل الصين وخارجها لإصدار السندات بالعملة الصينية وبالعملات الأجنبية.

(و) التقاء العلوم والثقافات والعقائد، وذلك في المجالات التالية على سبيل المثال لا الحصر:

– تشجيع التواصل والتبادل الثقافي والتعليمي والفني والرياضي، خصوصاً عبر إقامة الأنشطة الدورية في هذه المجالات بين الدول الواقعة على طول «الحزام والطريق».

– تعزيز التعاون السياحي.

– إقامة مراكز الأبحاث والمختبرات المشتركة في إطار تعزيز التعاون العلمي والتكنولوجي.

– تعزيز التواصل والتعاون بين الأحزاب والبرلمانات والمنظمات الشعبية وإقامة علاقات التوأمة بين المدن.

(ز) رفع مستوى التنمية والانفتاح الاقتصادي على نحو أشمل وأكثر نشاطاً في شتى المناطق الصينية، خصوصاً بين شمال غرب الصين وشمالها الشرقي، بحيث تتحول كل منطقة بما لديها من مزايا نسبية إلى مراكز محورية هامة للتبادل التجاري والخدماتي والثقافي ضمن مبادرة "الحزام والطريق"، تتوزع على طول الممرات بين الصين والدول المعنية بهذه المبادرة (راجع الإطار رقم – ٤ – أدناه حول هذه المناطق المحورية). بما في ذلك تأهيل المناطق الساحلية جنوب غرب الصين كي تصبح مهياًة كمنافذ مهمة تربط طريق الحرير البحري للقرن الواحد والعشرين المذكور أعلاه بالحزام الاقتصادي لطريق الحرير، أي الجانب البري كما ذكرنا آنفاً. مما يمكن هذه المناطق من لعب دور هام وأساسي في تبادل الخدمات والسلع مع دول آسيان والمناطق الإدارية الخاصة (هونغ كونغ وماكاو) التي تتمتع بأهمية استثنائية في الاقتصاد الصيني.

(ح) دعم إنشاء المطارات وسكك الحديد في المناطق الداخلية للربط بين داخل البلاد وخارجها، وبين المناطق الصينية ذاتها شرقاً وغرباً ووسطاً.



## إطار رقم (٤): مدينة ينتشوان كقطب تجاري وخدماتي نموذجي على "طريق الحرير»

تعتبر مدينة ينتشوان (Yinchuan) عاصمة مقاطعة نينغشيا (Ningxia) التي تقطنها أقلية الإيغور المسلمة، والتي تتمتع بإدارة ذاتية، أحد الأمثلة على المراكز المحورية ضمن مبادرة "الحزام والطريق". فالحكومة الصينية تطمح لتنمية هذه المنطقة من أجل مساعدتها في استعادة دورها التاريخي كمحور التقاء القوافل العابرة بين الشرق والغرب فيما يسمى بـ "طريق الحرير". وبحسب المواقف المعلنة للمسؤولين الصينيين تجاه المنطقة يبدو أن الحكومة الصينية عازمة على إعادة تأهيل المنطقة بما يمكنها من لعب الأدوار المرسومة لها في إطار المبادرة المذكورة. ومن أبرز هذه الأدوار ما يلي:

- منصّة لإطلاق قنوات التجارة الإلكترونية كأحد أبرز عناصر ما يسمى بـ "طريق الحرير الإلكتروني" الذي تسعى إليه الحكومة الصينية في إطار مبادرة «OBOR»، مع أن واقع شبكات الاتصال والبنى التحتية للتواصل الإلكتروني في هذه المنطقة لا يزال حتى تاريخه غير مشجع. مما يعني أن تحقيق هذه التطلعات قد يتطلب المزيد من الوقت.
- منطقة لجذب المستثمرين والسياح المسلمين عموماً والعرب خصوصاً. ولذلك كانت نينغشيا أولى المناطق الاقتصادية التجريبية الحرة. وقد سمح للمدينة باستقبال رحلات جوية مباشرة ومنح تسهيلات ضريبية للسياح والمستثمرين والمتسوقين.
- منفذ للتبادل التجاري والاقتصادي والثقافي والعلمي، لا سيما بين الصين والدول العربية حيث تعتبر الصين الشريك التجاري الثاني لهذه الدول. ولذلك نجد أن مدينة ينتشوان تشهد معرضاً دورياً مشتركاً يعقد كل سنتين تحت عنوان "معرض الصين والدول العربية". كذلك تحتضن المدينة "منتدى التعاون الصحي" الذي جرى الإعلان عنه في أيلول ٢٠١٥، ويضم كبريات المستشفيات من الطرفين. ومن المؤسسات العربية الصينية المشتركة أيضاً الموجودة في ينتشوان "مؤسسة الفضاء الصناعي لمعلومات الأقمار الاصطناعية للدول العربية والصين».

### ٣. تطلعات المبادرة، أهدافها ودوافعها

#### ٣-١- في التطلعات والأهداف

يتناول المسؤولون الصينيون عموماً موضوع «مبادرة الحزام والطريق» في معظم الأحيان بالتحدث عن الأهداف والتطلعات العامة للمبادرة، دون الغوص في الدوافع العميقة الكامنة وراءها. وهي غالباً ذات طابع جيو سياسي واقتصادي استراتيجي غاية في الأهمية. لذلك وقبل أن نحاول تقصي هذه الدوافع لا بد من استعراض الأهداف والتطلعات المشار إليها.

فالرئيس الصيني شي جين بينغ (Xi Jin ping) تكلم خلال جولة ترويجية للمبادرة شملت كازاخستان في أيلول ٢٠١٤ عن خمسة أهداف للمبادرة هي: تعزيز التعاون الاقتصادي، تحسين المواصلات، تطوير التجارة والاستثمار، تسهيل تحويل العملات، ودعم التبادل بين الشعوب.

كما أن بقية المسؤولين الصينيين في سعيهم للترويج لمبادرة "الحزام والطريق" ينطلقون عادة من واقع التفاوت القائم حالياً في مستويات التطور الاقتصادي بين مختلف الدول المعنية بالمبادرة لطرح المعادلة التالية:

- العالم المتقدم يمتلك مفاتيح التكنولوجيا والتجهيز، ولكنه يواجه طلباً محدوداً نسبياً لغلاء أسعار منتجاته من جهة وضعف القدرة الشرائية للدول النامية من جهة أخرى.
- دول نامية تمتلك موارد طبيعية غنية ويد عاملة قليلة التكلفة. إلا أنها تفتقر للتمويل اللازم لتطوير بنائها التحتية وتوفير التجهيزات.
- الصين بوصفها أكبر دولة نامية وثاني أكبر اقتصاد في العالم بإمكانها أن تشكل الجسر الذي يربط بين الطرفين، لما تمتلكه من قدرات تصنيعية وهندسية ذات كلفة أقل نسبياً من الغرب. كما أنها تمتلك احتياطات كبيرة من العملات الأجنبية، لا بل تحولت عملتها أواخر العام ٢٠١٥ إلى واحدة من أبرز العملات الصعبة دولياً. إلا أن الصين في الوقت عينه هي بأمس الحاجة لتحديث صناعاتها وتطوير أسواقها.

وبالتالي، فإن التعاون بين هذه الأطراف الثلاثة يصبح ممكناً وملحاً على قاعدة رايح- رايح، وصولاً إلى تحقيق نمو مستدام لمجمل الاقتصاد العالمي. ومما لا شك فيه أن إدراك الصين لأهمية الدول النامية في ضمان ديمومة نموها من جهة وحاجتها الماسة إلى التكنولوجيا المتقدمة والمعرفة المتجددة من جهة أخرى، يدفعها إلى السعي لوضع نفسها في الوسط بين الدول النامية والدول المتقدمة كجسر بين الطرفين.

وفي واقع الأمر فإن مبادرة "الحزام والطريق" هي بحد ذاتها تعبير عن وصول ما سمي بـ "ديبلوماسية الجوار" الصينية القائمة على مبادئ الصداقة والثقة المتبادلة والتعاون إلى ذروتها ليس في سلم اهتمام القيادة الصينية بزعامة شي جين بينغ وحسب، بل في روزنامة عمل مختلف مستويات الإدارة الرسمية بكافة أشكالها الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والديبلوماسية والتربوية..

ومع كل ما تحمله مبادرة "الحزام والطريق" من منافع اقتصادية وسياسية وأمنية للصين، فضلاً عن كونها تشكل ضماناً لديمومة واستمرارية "ديبلوماسية الجوار"، فإن مبدأ رايح - رايح الذي تستند إليه المبادرة يمنحها ما يكفي من الجاذبية لبقية الدول النامية. فالصين تبدي استعدادها من خلال هذه المبادرة لتلبية متطلبات الدول النامية في تحسين وإقامة البنى التحتية وتطوير شبكة مواصلاتها واتصالاتها وتنويع صادراتها وتوسيع أسواقها وتمويل المشروعات المحلية الواعدة وغير ذلك من قضايا التنمية..

وبطبيعة الحال، فإن هذه الصورة لا تعكس تماماً الأهداف البعيدة والكاملة للمبادرة. ذلك أن الاقتصاد الصيني خلال السنوات القليلة الماضية أخذ يفقد بعضاً من زخم النمو لديه ومن قدراته التنافسية، فضلاً عن النتائج السلبية على الصعيدين الاجتماعي والبيئي التي أفضى إليها هذا النمط من النمو المتسرع طوال عشرات السنين. وهو ما تجلّى اتساعاً في الهوة بين المداخيل واستمرار الفقر بمستويات مرتفعة، خصوصاً في المناطق الداخلية إلى حد أن ما بين ٧٠ مليون بحسب المعايير الصينية و ٢٠٠ مليون بحسب معايير الأمم المتحدة من الشعب الصيني كانوا حتى تاريخه ما زالوا يعيشون في الفقر بحسب رئيس مجلس الدولة "لي كجيانغ" (Li Keqiang)<sup>(٣)</sup>. وهو ما أضعف قدرات الاستهلاك

Chinese Premier Li Keqiang's speech at the OECD Headquarters, Paris 1 July -٣  
2015- news.xinhuanet.com

المحلي وزاد من الاعتماد على الصناعات التصديرية. يضاف إلى ذلك ما تسبب به هذا النمو المتسرع من تدهور للبيئة وارتفاع نسبة التلوث بمعدلات مقلقة للغاية.

فهذا الواقع شكل تحدياً جدياً وداهماً للمسؤولين الصينيين الذين أدركوا أن الاحتفاظ بمكاسب الصين الاقتصادية وتحسين موقعها الدولي، إلى جانب ضمان أمن إمداداتها من الطاقة مع تصاعد التوترات في المنطقة، فضلاً عن إعادة الاستقرار الاجتماعي الذي اهتز نتيجة سوء توزيع الدخل والثروة بين مختلف المناطق وأفراد المجتمع الصيني، كل ذلك يفرض عليهم اتخاذ رزمة عريضة من الإصلاحات والمبادرات الاقتصادية والتنموية يصعب تحقيق أهدافها من دون الاندماج بشكل أوسع في الاقتصاد العالمي، وتحديدًا مع دول الجوار.

ويعتبر توسيع السوق الخارجي أحد أبرز المصايق العملية للأهداف المشار إليها أعلاه، والتي تسعى الحكومة الصينية إلى تحقيقها أيضاً من خلال مبادرة «الحزام والطريق». حيث يتوقع مهندسو هذه المبادرة والمفكرون الاستراتيجيون الصينيون<sup>(٤)</sup> على السواء أن تسهم هذه المبادرة في تطوير المفاوضات حول اتفاقيات التجارة مع الدول الواقعة على طول طريق الحرير، وبالتالي تسهيل تدفق الصادرات والواردات في الاتجاهين. وهي بدأت فعلاً بتحقيق نتائج تساعد في التوصل إلى اتفاق نهائي بهذا الشأن مع دول مثل سيري لانكا وجزر المالديف ودول مجلس التعاون الخليجي والباكستان وغيرها.

وفي مؤشر على مدى اتساع الآمال الصينية المعقودة على مبادرة «الحزام والطريق»، يعتقد المسؤولون الصينيون أن هذه المبادرة من شأنها توفير ما يقرب من ربع قيمة النمو في الناتج المحلي الإجمالي للصين (Lam, 2015). وهذه التطلعات قد لا تكون بعيدة عن الواقع في حال توفرت شروط تنفيذ المبادرة كما هو مخطط لها. إذ إن مبادرة "الحزام والطريق" تعتبر خطوة ذكية وجريئة من قبل الصين، من شأنها تمكين الشركات الصينية العريقة من تنفيذ استثمارات هائلة في الخارج، خصوصاً في مجال إنشاءات البنى التحتية للدول النامية. ولا يخفى أن هذه الاستثمارات يترتب عليها زيادة في حجم التجارة

٤- واي جيانغو (Wei Jiangno)، مصدر سابق ..

الخارجية وفي إنتاجية الكثير من القطاعات الاقتصادية، خصوصاً قطاعي الصناعة والخدمات وتحديدًا في المدن الساحلية وتلك الواقعة على شبكة خطوط طريق الحرير. فضلاً عن التوسع في استخدام العملة الصينية (اليوان - RMB) في المعاملات التجارية الدولية، لا سيما مع إقرار صندوق النقد الدولي في تشرين الثاني ٢٠١٥ اعتماد اليوان الصيني كعملة احتياط دولية، إلى جانب عملات دولية أخرى كالدولار واليورو والمارك والفرنك والجننيه والين.

ومن الأهداف المعلنة أيضاً لمبادرة "الحزام والطريق" الرهان عليها لتسريع تنفيذ الاستراتيجية الوطنية التي كانت أطلقتها الحكومة الصينية سنة ٢٠٠٠ تحت عنوان "تنمية الغرب الكبير" (Lai, 2002) للنهوض بالواقع التنموي المتردي للمقاطعات الصينية الداخلية غربي الصين، وصولاً إلى تصحيح الخلل التنموي الشاسع بينها وبين المقاطعات الشرقية الساحلية بما يحقق التكامل بين هاتين المنطقتين.

### ٣-٢- دوافع المبادرة

يمكن تشخيص ثلاثة دوافع رئيسية لمبادرة (OBOR) نعرضها على الشكل التالي:

٣-٢-١- ضمان أمن مصادر الطاقة: فمن المعروف أن الاقتصاد الصيني يعتمد بنسبة تصل حتى ٧٥٪ على النفط المستورد. ومن المتوقع أن تبقى هذه المعادلة قائمة في الحد الأدنى خلال ١٥ سنة القادمة. مما يجعل الصين مضطرة للبحث عن مصادر طاقة نظيفة، وتحديدًا الغاز كبديل للحد من الكلفة البيئية المرتفعة لاستخدام الفحم بكثافة في الصناعات الثقيلة. لذلك فإن ضمان الملاحة البحرية بين أفريقيا والشرق الأوسط من جهة وشرق آسيا من جهة أخرى مروراً عبر المحيط الهندي وبحر العرب يعتبر مسألة حيوية لاستمرار تدفق مصادر الطاقة والموارد الطبيعية الأخرى، ليس في شرايين الاقتصاد الصيني وحسب وإنما في إقتصادات دول نامية أخرى مثل الهند أيضاً. ولا يخفي الصينيون في هذا المجال تخوفهم من نشوء نزاع مع أي من دول منطقة المحيط الهادئ وبحر الصين، وقبلها مع الولايات المتحدة الأميركية في المنطقة، يمكن أن يهدد خطوط إمداد الطاقة. الأمر الذي

تحرص الصين على التوصل إلى تفاهم بشأنه مع هذه الدول عبر ترسيخ أسس ومبادئ للتعاون فيما بينها، ويبدو أن مبادرة «الحزام والطريق» تشكل الإطار المناسب لهذه الغاية.

### ٣-٢-٢- التنافسية ومواجهة سياسة الاحتواء الأميركية:

قد لا يكون مبالغاً فيه القول إن هذه المبادرة تدخل في إطار التنافس الأميركي - الصيني في المحيط الهادئ وبحر الصين ومنطقة شرق آسيا. وما نلاحظه أنه كلما زاد التأثير الأميركي في القارة الآسيوية تصحح العلاقة بين الطرفين أكثر سلبية. لذلك تبدو مبادرة «الحزام والطريق» كرد من بكين على الضغوط الجيو-سياسية والجيو-اقتصادية الأميركية الرامية إلى احتواء العملاق الصيني. وإن كان المسؤولون الصينيون يحرصون دوماً على تأكيد حيادية المبادرة وابتعادها عن النيل من مصالح أية دولة.

وعلى أية حال لا تخفي الإدارة الأميركية عزمها على استخدام مختلف الوسائل لتكريس نفوذها في المنطقة واستعادة عافيتها الاقتصادية بأي ثمن، بما في ذلك إعادة تشكيل هندسة التجارة العالمية وأسواق الطاقة بما يخدم مصالحها، مستخدمة لهذه الغاية مختلف قواها «الذكية-الناعمة» و«الصلبة». وأيضاً تعزيز التواجد العسكري الأميركي في بحري الصين الجنوبي والشرقي وغرب المحيط الهادئ والمحيط الهندي، تارة تحت غطاء النزاعات الحدودية بين الصين ودول المنطقة، والتي تسببت حتى الآن باندلاع ثلاث حروب بين الطرفين خلال الفترة بين عامين ١٩٥٠ و ١٩٧٩، ومحاربة الإرهاب تارة أخرى.

وفي هذا الإطار دأب كبار المسؤولين الأميركيين على تأكيد إهتمامهم المتزايد بالمنطقة، وآخرهم الرئيس الأميركي أوباما الذي لم يتوان أمام البرلمان الأوسترالي في تشرين الثاني ٢٠١١ عن التصريح بأنه حتى في خضم الحرب الأميركية في أفغانستان والعراق أوعز إلى مساعديه في البيت الأبيض بإيلاء تهيئة الحضور الأميركي واستمرار المهمات في منطقة آسيا- المحيط الهندي الأولوية القصوى. ثم أعاد في كلمة له خلال قمة دول العشرين (G20) المنعقدة في مدينة بريسبان (Brisbane) بأستراليا في تشرين الثاني ٢٠١٤<sup>(٥)</sup>،

G20: Barack Obama uses visit to reassert US influence in Asia Pacific: Lenore -  
Taylor, the guardian 15 November , 2014

التأكيد على تحول اهتمام واشنطن إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وفي الواقع إن هذا الاهتمام الأمريكي الشديد بالمنطقة يستند إلى اعتبارات ديموغرافية واقتصادية وسياسية. فمنطقة آسيا والمحيط الهادئ تضم ما يقارب نصف سكان الأرض وحوالي ثلث الناتج العالمي وبعض أهم وأبرز القوى العسكرية في العالم. فهذه المنطقة آخذة بالتحول بشكل متزايد إلى «مركز الجاذبية السياسية والاقتصادية العالمية» بحسب تعبير البيت الأبيض الأمريكي.<sup>(٦)</sup>

غير أن الاهتمام بهذه المنطقة الحيوية لم يقتصر على إدارة الرئيس الأمريكي بل تعداه إلى الكونغرس، الذي طلب من وزارة الدفاع عام ٢٠١٥ تزويده بتقييم حول الاستراتيجية العسكرية وتموضع القوات الأمريكية والحليفة في آسيا والمحيط الهادئ خلال العقد القادم. وقد تولى إعداد هذا التقييم مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS) في واشنطن، وأصدره في تقرير<sup>(٧)</sup> تضمن تقييماً للتقدم الذي أحرزته الإدارة الأمريكية في المنطقة على مختلف الصعد حتى تاريخه، إلى جانب توصيات حول المبادرات الضرورية لحماية مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة حتى العام ٢٠٢٥، مركّزاً بهذا الخصوص على أربعة مسارات هي:

- احتياجات واشنطن لاستمرار اصطفاف أميركا وحلفائها ضمن استراتيجية إعادة التوازن الآسيوي.

- تكثيف جهود المسؤولين الأميركيين لتعزيز القدرات والإمكانيات العملية لحلفائها وشركائها في المنطقة.

- تكثيف الحضور العسكري الأمريكي وتوسيع انتشاره في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

---

Fact Sheet : Advancing the Rebalance to Asia and the Pacific: the White House- -٦  
Office of the Press Secretary, November 16, 2015

Asia-Pacific Rebalance 2025: Michel Green- Kathleen Hicks- Mark Cancian- -٧  
John Schaus- Zack Cooper, Center for Strategic & International Studies (CSIS), Jan.  
19, 2016

- تسريع عملية تطوير وتجديد القدرات والمفاهيم العسكرية للقوات الأميركية.

وعلى أية حال، فإن التوجهات الأميركية المعلنة المشار إليها أعلاه لاحتواء الصين في المنطقة لا تنطلق من فراغ. فهذه التوجهات بدأت إثر تولي الرئيس الأميركي باراك أوباما سدة الرئاسة في كانون الثاني ٢٠٠٩ تحت عنوان «إعادة التوازن الآسيوي الاستراتيجي في منطقة آسيا والمحيط الهادى» (Rebalance to Asia). والتي أعلنت رسمياً خلال كلمة للرئيس أوباما أمام البرلمان الأسترالي في تشرين الثاني ٢٠١١ المشار إليها سابقاً، (راجع الإطار رقم ٥-٥ أدناه حول هذه الاستراتيجية).

وقد أعيد التأكيد على إستراتيجية " إعادة التوازن الآسيوي " بشكل أو بآخر في "الاستراتيجية الدفاعية" التي أعلنتها إدارة الرئيس الأميركي أوباما في كانون الثاني ٢٠١٢ تحت عنوان "استدامة الزعامة الأميركية على العالم- أولويات القرن ٢١"<sup>(٨)</sup>، والتي تحدت بموجبه مناطق الانتشار العسكري الأميركي المباشر وغير المباشر بدءاً من غرب المحيط الهادى وشرق آسيا شمالاً وانهاءً بالمحيط الهندي وجنوب آسيا جنوباً.

وفي إطار سياسة الاحتواء أيضاً تعتبر إتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادى (Trans-Pacific Partnership Agreement، TPP) جوهر استراتيجية "إعادة التوازن الآسيوي" الأميركية المذكورة أعلاه. ولعل التعريف بالاتفاقية الصادر عن المكتب التنفيذي للرئيس الأميركي - مكتب المثلثة التجارية للولايات المتحدة الأميركية- يشكل دلالة واضحة على أهمية هذه الاتفاقية بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية، لتعزيز زعامتها في المنطقة ودعم اقتصادها في النمو وزيادة فرص العمل للأميركيين وتوسيع نطاق الاستثمارات الأميركية<sup>(٩)</sup>.

فاتفاقية «الشراكة عبر المحيط الهادى» التي جرى توقيعها في تشرين الأول ٢٠١٥ تعيد رسم القواعد التجارية في منطقة المحيط الهادى لصالح الولايات المتحدة الأميركية. وهي تنص على إزالة مختلف العوائق الجمركية الكمية وغير الكمية من أمام المنتجات

٨- White House- Department of Defense, January 2012

٩- Explore the Trans-Pacific Partnership, Office of the United States Trade Representative- Executive Office of the President- 2015



الأميركية التي باتت قادرة على دخول أسواق ١١ دولة بحرية شبه تامة. وهذه الدول هي: أستراليا، كندا، اليابان، ماليزيا، المكسيك، البيرو، فيتنام، تشيلي، بروناي، سنغافورة، ونيوزيلندا.

### إطار رقم ٥ : استراتيجية إعادة التوازن الآسيوي

استراتيجية «إعادة التوازن الآسيوي» هي مقارنة أميركية شاملة تعيد توجيه معظم أدوات القوة الوطنية الأميركية نحو جنوب شرق آسيا والمحيطين الهادئ والهندي، مع إيلاء الاهتمام بالمؤسسات الإقليمية المتعددة الأطراف.

وتعكس هذه الاستراتيجية التي تقضي بنشر ٦٠٪ من القوات الأميركية في المناطق المذكورة حتى العام ٢٠٢٠ حاجة الإدارة الأميركية لإعادة ترتيب أولوياتها بعد الانسحاب من أفغانستان والعراق، ولتحرير مواردها العسكرية والديبلوماسية المخصصة لمنطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن تدارك مضاعفات تقليص موازنات الانفاق الفيدرالية والعسكرية. مما يحتم إعادة النظر بالأولويات الاستراتيجية وتخصيص الموارد التي باتت محدودة بشكل أفضل.

فعلى سبيل المثال، جرى تقليص الميزانية العسكرية الأميركية بنسبة ٣٠٪ خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٥، أي من ٧٠٥،٦ مليار دولار ونسبتها ٤،٧٪ من الناتج المحلي الأميركي، إلى ٤٩٦ مليار دولار ونسبتها ٢،٧٪ من الناتج خلال الفترة المذكورة على التوالي.

وكمؤشر على القلق الأميركي من أن تؤدي هذه الاستراتيجية إلى صدام غير متوقع مع الصين لا يرغب فيه الطرفان، فإن الاستراتيجية ذاتها تلحظ ضرورة عدم تجاهل الصين، وتشدد على تعزيز التفاهم معها حول المصالح المشتركة في المنطقة، فضلاً عن إدارة القضايا المتنافس عليها بالتعاون والحوار بينهما.

### المصادر :

The Rebalance to Asia: US-China Relation and Regional Security ,Phillip-Saunders, Institute for Strategic Studies-INSS-August 2013

Assesing the Asia-Pacific Rebalance, D.Berteau, M.Green, Z.Cooper, Center for - Strategic International Studies-CSIS- December 2014

وعلى عكس الولايات المتحدة الأميركية، التي يتمتع تواجدها في منطقة المحيط الهادئ وبحر الصين بجوار أليف يمنحها اطمئناناً أمنياً، عبر تطوير التعاون العسكري والعلاقات الدبلوماسية مع دول مثل كوريا الجنوبية واليابان وتايوان وأستراليا والفلبين وفيتنام والهند، فإن الصين تعاني من جوار غير ودود في الحد الأدنى، خصوصاً مع وجود دول مثل اليابان وفيتنام والهند والفلبين ودول أخرى يجمعها مع الصين إرث مثقل بالنزاعات والحروب وعدم الثقة أكثر من أي شيء آخر. علماً أن هذا الواقع يعتبر عاملاً حاسماً لدولة مثل الصين تنهمك حالياً في تطوير إصلاحات محلية عميقة، في الوقت الذي تسعى فيه الولايات المتحدة الأميركية للتفتيش عن حلفاء أقوياء في جوار الصين قادرين على تحمّل قسم وافر من أعباء تنفيذ استراتيجيتها في هذه المنطقة الحساسة، وذلك مقابل تقديم تسهيلات ومساعدات عسكرية واستخبارية وتكنولوجية لهؤلاء الحلفاء، وأبرزهم: اليابان، الفلبين، الهند، كوريا الجنوبية، وفيتنام. فالدول الثلاث الأولى لم تعد تخفي امتعاضها من عدم تجاوب الصين مع مطالبها لتسوية النزاعات الحدودية سواء المائية في بحر الصين الجنوبي أو البرية في التيب و مع فيتنام والهند.

وكان من شأن هذه المساعي الأميركية للسيطرة والاحتواء في منطقة المحيط الهادئ إيقاظ المخاوف الأمنية والاقتصادية للصين، التي وجدت نفسها مضطرة لإعادة النظر باستراتيجياتها الدفاعية والاقتصادية لاعتبارات جيوبوليتيكية. وربما من هذه الزاوية أيضاً يمكن فهم مغزى العرض العسكري الضخم وغير المسبوق الذي أقامته الصين في أيلول ٢٠١٥ إحياء للذكرى السبعين لانتصارها على اليابان في الحرب العالمية الثانية، والذي غابت عنه اليابان والدول الغربية كافة بما فيها الولايات المتحدة الأميركية.

ومما لا شك فيه أن تفكك الاتحاد السوفياتي السابق عام ١٩٩٠ قد أزاح عن كاهل الصين خصماً لدوداً، ومكّنتها بالتالي من تركيز اهتمامها والمزيد من مواردها على حماية المناطق الساحلية الشرقية التي تضم ٧٠٪ من الصناعات الصينية. مما يجعلها في مرمى الأسطول الأميركي المتواجد في المنطقة. وهذا الواقع جعل الصين تدرك ولو متأخرة خطورة التقاعس الطويل عن امتلاك أسطول بحري متطور. ولذلك نجدها منكبّة منذ سنوات قليلة ماضية، وبنشاط منقطع النظير، على تطوير أسطول حاملات الطائرات لديها

ومنظومة صواريخها البحرية، بالإضافة إلى تحديث أسطول غواصاتها، في رسالة واضحة للأميركيين على تأكيد قدرة الصين ليس للدفاع عن سواحلها فحسب، وإنما للوصول إلى مناطق أبعد من بحري الصين الجنوبي والشرقي، مثل بحر العرب وغرب المحيط الهادئ.

ومن الواضح أن كلا الطرفين الصيني والأميركي يتجنبان المواجهة المباشرة، لحاجة الأول إلى استكمال مسيرته التنموية وسط جو من الاستقرار والأمن، وخوف الثاني من التداعيات الأمنية الاقتصادية على مصالحه في المنطقة والعالم<sup>(١٠)</sup>. لذلك نجد كل طرف يلجأ إلى استخدام وسائل غير مباشرة لتثبيت حضوره وإفشال مخططات الخصم.

وفي هذا الإطار بالتحديد يمكن فهم المحاولات الأميركية لتحويل اليابان إلى شرطي إقليمي بالوكالة في جنوب شرق آسيا، وتحديدًا في المحيط الهادئ، فضلاً عن تكريس دور الهند كونها الحليف الطبيعي لأميركا كلاعب أساسي في إحباط الطموحات الصينية وتأثيراتها في المنطقة. وعلى قاعدة «فرق تسد» ينظر الغرب عموماً إلى الهند ليس بوصفها الديمقراطية الأكثر عدداً في العالم وحسب، بل بما لديها أيضاً من قابلية التحول إلى ند قوي للصين اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً وعلمياً، مستغلاً في ذلك النزاع الحدودي الصيني-الهندي<sup>(١١)</sup> من جهة والفائض التجاري الكبير والشراكة الاستراتيجية بين الصين وباكستان من جهة أخرى.

كما يمكن فهم النشاط الصيني الدؤوب لتنقية الأجواء مع المحيط، سواء عبر تسوية النزاعات الحدودية، مثلما حصل في الموافقة على ترسيم الحدود البرية والبحرية مع فيتنام عام ٢٠٠٩. أو الانخراط في تجمعات اقتصادية إقليمية (مثل منظمة شانغهاي وآسيان ومنتدى التعاون والتنمية الاقتصادية بين الصين ودول جزر المحيط الهادئ، وغيرها من آليات تعاون أشرنا إليها سابقاً)، باتت واشنطن تنظر إليها كتهديد لمصالحها وإحباط

---

١٠- لا ننسى هنا أن الصين قد استخدمت عدة مرات مشترياتها من سندات الخزينة الأميركية كسلاح للضغط على واشنطن. كما حصل على سبيل المثال عندما أجبرت إدارة بوش على التراجع عن مشروع بيع أسلحة متطورة لتايوان.

١١- في استطلاع للرأي أجرته مؤسسة "Lewy Institute for International Policy in Australia" في حزيران ٢٠١٣ تبين أن ٨٠٪ من الشعب الهندي يرى في الصين تهديداً أمنياً.

لمحاولاتها في التوسع والاحتواء. وقد توج هذا النشاط الصيني ربيع العام ٢٠١٣ بإطلاق مبادرة «الحزام والطريق»، والتي تتيح للصين اختراق سياسة الاحتواء الأميركية عبر التمدد نحو غرب وجنوب-غرب آسيا وشمال وشرق أفريقيا وصولاً حتى أوروبا.

٣,٢,٣. التهديدات الأمنية على حدود الصين الغربية: خصوصاً بعدما تعاضمت هذه التهديدات في أعقاب الانسحاب الأميركي من أفغانستان سنة ٢٠١٤، تاركاً وراءه حكومة ضعيفة عاجزة عن ضبط حدودها. مما يشكل تهديداً أمنياً جديداً للحكومة الصينية وتحديداً لمصالحها وطموحاتها الاقتصادية، بما فيها على سبيل المثال لا الحصر مشروع الممر الاقتصادي الصيني-الباكستاني الذي يصل مدينة كاشغار (Kashghar) الصينية في الشمال بمدينة غوادر (Gwadar) الباكستانية في الجنوب على شط بحر العرب. ومن هذه المصالح أيضاً الشركات الصينية العاملة حالياً في أفغانستان في مجال التنقيب عن الموارد الطبيعية. بالإضافة إلى مبادرة «الحزام والطريق» بحد ذاتها، نظراً للموقع الجغرافي الهام لأفغانستان كحلقة وصل محورية ضمن شبكة الدول المعنية بالمبادرة من جهة، ولاتصالها بمقاطعة شيجيانغ (Xinjiang) ذات الأغلبية المسلمة غربي الصين عبر لسان حدودي يسمى «ممر واخان». وهذا الممر سبق أن استخدمته حركة «طالبان» خلال سيطرتها على أفغانستان كمنطقة تدريب عسكرية لتدريب الانفصاليين المسلمين الصينيين الإيغوريين في المقاطعة وتزويدهم بالسلاح.

وعلى هذا الصعيد، لا تتوانى الولايات المتحدة الأميركية بدعم من حلفائها الأوروبيين عن استغلال مطالب الأقلية الإيغورية لزعزعة استقرار الصين، ودائماً تحت عنوان «الديموقراطية وحقوق الإنسان» تماماً كما تفعل في موضوع التبت. وهو ما يفرض على الصين إعادة النظر بمقاربتها لمسألة الأقليات الشائكة والمعقدة، ولا سيما الأقلية المسلمة فلا تقتصر على المقاربة الأمنية وحتى التنموية. إذ لا يكفي العمل لتنمية المنطقة اقتصادياً كوسيلة لقطع الطريق على العنف، أو توظيف المزيد من الموارد الديبلوماسية والاقتصادية للمساعدة في تنقية العلاقات مع الدول المجاورة. بل لا بد لقطع الطريق أمام الاستغلال والتدخل الأميركيين من السعي لفهم الواقع المطبوع للأقلية المسلمة عبر التواصل معها وتوكيد خصوصيتها كتتنوع للمجتمع ضمن السيادة الصينية. والصين تملك تجربة حية في

هذا المجال من خلال علاقتها بالمنطقة الإدارية الخاصة في هونغ كونغ بوصفهما شعبين في دولة واحدة. كما يمكن لمبادرة "الحزام والطريق" أن تشكل أداة مهمة للمساهمة في تحقيق هذه الغاية وقطع الطريق على التطرف وأعمال العنف.

وتجدر الإشارة إلى أن واشنطن باتت تجهد مؤخراً لاستغلال الإسلام المتشدد عموماً، وضمن فرق إسلامية محددة، في سعيها لاحتواء الصعود الصيني. فهي نجحت إلى حد بعيد في توظيف موجة الانتفاضات العربية طوال السنوات القليلة الماضية، وغالباً بوساطة دول عربية خليجية محددة، لصياغة تفاهات مع تنظيمات تكفيرية ومتشددة لها امتدادات في دول آسيا الوسطى، مما يشكل تهديداً في المدى المنظور ليس للصين فحسب بل لروسيا والهند على حد سواء.

#### ٤. آليات ومجريات تنفيذ المبادرة

تدرك الحكومة الصينية جيداً أن تنفيذ مبادرة «الحزام والطريق»، التي تؤسس لنموذج جديد من التنمية، يتطلب تعبئة إمكانات داخلية وخارجية لا حدود لها، وعلى أكثر من صعيد دبلوماسي واقتصادي ومالي وفني وبشري ومؤسسي وتشريعي وغير ذلك.. وهي باشرت عملياً بالعديد من الخطوات التنفيذية لهذه الغاية في أكثر من مجال، يمكن استعراض بعضاً من أبرزها فيما يلي:

#### ٤-١ - خطوات تنفيذ المبادرة على الصعيد الخارجي

تنشط الجهود الصينية في أكثر من اتجاه كما يلي:

أ) تكثيف النشاط الدبلوماسي، عبر قيام المسؤولين الصينيين على أعلى المستويات، وفي مقدمتهم رئيس الجمهورية شي جين بينغ (Xi Jin ping) ورئيس مجلس الدولة لي كيجيانغ (Li Keqiang) بزيارات مكوكية تستهدف بشكل خاص الدول الواقعة على الطرق البحرية والبرية لمبادرة "الحزام والطريق"، وقد فاق عددها ٦٠ دولة موزعة على قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا وأميركا اللاتينية والكاريبية خلال أقل من سنتين.

وقد تخلل الزيارات المشار إليها توقيع المئات من الاتفاقيات ومذكرات التعاون الإقليمي الاقتصادي والتجاري والعلمي، وفي مجالات مشاريع البنى التحتية والطاقة والنقل والاتصالات والزراعة والتمويل والبيئة وانتقال البضائع وما إلى ذلك.. وبحسب إحصائيات وزارة التجارة الصينية شكلت اتفاقيات ما وراء البحار ذات الصلة بمبادرة "الحزام والطريق" ٤٤,٦٪ من إجمالي عدد الاتفاقيات التي عقدتها الشركات الصينية وحدها في النصف الأول من سنة ٢٠١٤، والبالغ ١٧٨٦ مشروعاً بقيمة تقارب ٥٠ مليار دولار، في حين أن قيمة الاتفاقيات التي وقعها رئيس مجلس الدولة لي كيجيانغ خلال زيارته لدول أميركا اللاتينية مطلع العام ٢٠١٤ فاقت ١٠٠ مليار دولار في مختلف مجالات الصناعات المتقدمة والبنى التحتية وتكنولوجيا المعلومات<sup>(١٢)</sup>.

وآخر هذه الزيارات حتى تاريخه كانت زيارة الرئيس الصيني شي جين بينغ في ١٩ كانون الثاني من العام ٢٠١٦ لكل من السعودية وإيران ومصر، وهي دول تعتبر ناشطة في دعمها لمبادرة "الحزام والطريق". وقد تخلل هذه الزيارة توقيع اتفاقيات هامة بلغ عددها ٥٢ اتفاقية في مجالات الطاقة والبنى التحتية والتشييد تقدر قيمتها بمئات مليارات الدولارات مع الدول الثلاث، نعرض أبرزها على الشكل التالي:

- **السعودية:** أشرف الرئيس الصيني على افتتاح مصفاة النفط في مدينة ينبع الصناعية على البحر الأحمر. وهذه المصفاة هي مشروع مشترك صيني- سعودي تصل قيمته إلى ١٠ مليارات دولار. كذلك جرى توقيع اتفاقية بقيمة مليار ونصف المليار دولار بين عملاقي النفط السعودي (أرامكو - Aramco) والصيني (سينوبك - Sinopec). بالإضافة إلى الاتفاق على إنجاز صفقة التجارة الحرة الشاملة بين دول مجلس التعاون والصين في غضون العام ٢٠١٦. كما وقعت اتفاقية للتعاون في مجال مساعدة السعودية لإقامة ١٦ مفاعلاً نووياً يعمل بالغاز المبرد عالي الحرارة حتى العام ٢٠٣٢. ويذكر أن السعودية تعتبر المصدر الرئيسي للنفط الخام الذي تستورده الصين (١٦٪ من واردات الصين النفطية).



(ج) إقامة المنتديات والمعارض الاقتصادية الدولية. فعلى سبيل المثال شهدت الصين خلال شهر واحد (أيلول ٢٠١٥) إقامة ثلاثة منتديات عالمية متزامنة، هي: المنتدى الاقتصادي العالمي في داليان (Dalian)، الذي تمحورت أعماله حول محركات وأفق النمو الاقتصادي للصين. والمعرض الاقتصادي الصيني-العربي في ينتشوان وسط الصين، و"المعرض الصيني الدولي للاستثمار والتجارة" في مدينة شيامن (Xiamen). وهذه المنتديات والمعارض شكلت مناسبة لعقد العديد من الاتفاقيات بين الشركات الصينية وبقية الدول المشاركة.

(د) إنشاء مؤسسات مالية دولية لتمويل مشاريع مبادرة «الحزام والطريق»، وأبرزها «بنك التنمية الجديدة- أو بنك دول البريكس» و«البنك الآسيوي العالمي للبنية التحتية»:

- «بنك التنمية الجديدة»، أو بنك دول البريكس (New Development Bank)، جرى الاتفاق على تأسيس هذا البنك خلال القمة السادسة لدول البريكس<sup>(١٣)</sup> المنعقدة في البرازيل في تموز ٢٠١٤. ثم وضعت الأسس الفنية لمباشرة عمله خلال القمة السابعة لهذه الدول المنعقدة في موسكو في تموز ٢٠١٥، ليدخل بذلك حيز التنفيذ عملياً مع افتتاحه رسمياً في مدينة شانغهاي الصينية حيث المقر الرسمي للبنك. وقد استحدث أيضاً مركز إقليمي لهذا البنك في مدينة جوهانسبورغ في جنوب أفريقيا تحت إسم «المركز الإقليمي لبنك التنمية الجديدة الأفريقي».

وعلى الرغم من حرص المسؤولين الصينيين على تظهير دور البنك الجديد كمكمل لمؤسسات التمويل الدولية الموجودة وليس بديلاً منها، إلا أن «بنك التنمية الجديدة» بات يعتبر عملياً بالنسبة للدول النامية منافساً لمؤسسات التمويل الدولية المعروفة، كالبنك الدولي (WB) وصندوق النقد الدولي (IMF)، المهيمن عليها من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

وتملك الدول الخمس الأعضاء في البنك حقوق تصويت متساوية انطلاقاً من مساهماتهم المتساوية في رأسماله البالغ ٥٠ مليار دولار عند التأسيس. ويرتفع هذا

١٣- تضم دول البريكس كلاً من: البرازيل، روسيا، الهند، الصين، أفريقيا الجنوبية. وهذه الدول تشكل حوالي ٤٣٪ من سكان العالم وثالث مساحة الكرة الأرضية وخمس الناتج الاقتصادي العالمي.



الرأسمال مع مرور الوقت الى ١٠٠ مليار دولار بحسب اتفاقية إنشائه. كما يتوزع رأسمال البنك إلى مليون سهم بقيمة ١٠٠ ألف دولار للسهم الواحد، على أن يتم دفع ٢٠٪ من هذا الرأسمال خلال السنوات السبع الأولى من بدء عمله. وينص نظام عمل البنك على إبقاء عضوية البنك مفتوحة لبقية الدول النامية، مع بقاء احتفاظ الدول الخمس المؤسّسة بنسبة ٥٥٪ من رأسماله على الدوام.

وبالإشارة إلى دور "بنك التنمية الجديدة" فإنه يهدف إلى توظيف الموارد في مشاريع البنى التحتية والتنمية المستدامة للدول الأعضاء والدول النامية، وبقروض تصل قيمتها إلى ٣٤ مليار دولار سنوياً.

ومما لا شك فيه أن "بنك التنمية الجديدة" وغيره من المؤسسات المالية الأخرى ذات الصلة بمبادرة "الحزام والطريق" (سيأتي ذكرها) من شأنها إعادة رسم خارطة الأسواق المالية الدولية، خصوصاً بعد إدراج العملة الصينية كعملة احتياط دولية في تشرين الثاني ٢٠١٥.

وسوف تعمل الدول الأعضاء على تشكيل صندوق احتياطي من العملات الصعبة بالقيمة ذاتها تقريباً (١٠٠ مليار دولار) إلى جانب "بنك التنمية الجديدة"، وذلك لتحسين اقتصادياتها في مواجهة ضغوط السيولة القصيرة الأمد، وبما يعزز استقرار أسواق العملات.

• «البنك الآسيوي العالمي للبنية التحتية» - AIIB - وهو مؤسسة إقراض دولية جديدة أعلن عنها بمبادرة من الصين أواخر العام ٢٠١٣، وجرى توقيع مذكرة التفاهم بشأنها من قبل ٥٧ دولة (منها ٣٧ دولة إقليمية و ٢٠ دولة غير إقليمية) بتاريخ حزيران ٢٠١٥، على أن يباشر البنك عمله مطلع العام ٢٠١٦ انطلاقةً من مركزه في العاصمة الصينية بكين. وتعتبر الصين المساهم الأكبر بنسبة ٣٠٪ من رأسمال البنك البالغ ١٠٠ مليار دولار. فيما عارضت كل من الولايات المتحدة الأميركية واليابان (أي أول وثالث اقتصادات العالم) الانضمام إلى البنك، الذي يعتبر في الواقع مكماً ورافداً لبنك دول البريكس (NDB).

يغطي عمل البنك الآسيوي مجالات البنى التحتية الإنشائية الكبرى في ثلاث مناطق رئيسية في العالم هي: آسيا الوسطى (وتضم دول الاتحاد السوفياتي السابق)، جنوب آسيا

(شبه القارة الهندية) وشرق آسيا (وتضم كوريا ودول آسيان).

وفي الدوافع الكامنة وراء إطلاق الصين لهذا البنك تبرز الحقيقتان التاليتان:

– واقع البنى التحتية المتردي في معظم الدول النامية المعنية بمبادرة «الحزام والطريق»، سواء الساحلية منها أو الداخلية في مناطق الشرق الأوسط وشرق أفريقيا ووسط وجنوب شرق آسيا. مما يتطلب زيادة الاستثمارات لبناء وتحديث وتطوير موانئ هذه الدول ومطاراتها وشبكة مواصلاتها، فضلاً عن تحديث أساطيلها البحرية والجوية، تعبيداً للطريق أمام تنفيذ المبادرة.

– وجود ما يكفي من الموارد المالية بالعملة الصعبة لدى العديد من الدول النامية المعنية بالمبادرة، ولكن تعوزها القدرات الفنية والمؤسسية لحشد هذه الموارد وتوجيهها نحو الغايات المنشودة.

أما الدول المشاركة في البنك الآسيوي للبنى التحتية فهي: أستراليا، إيران، آذربيجان، ألمانيا، أيسلندا، أندونيسيا، «إسرائيل»، إيطاليا، الأردن، بنغلادش، البرازيل، بروناي، باكستان، بولندا، البرتغال، جورجيا، الدانمارك، روسيا، السعودية، الصين، عُمان، فرنسا، فنلندا، الفيليبين، قطر، قيرغستان، جمهورية كوريا، كازاخستان، الكويت، كمبوديا، اللاوس، اللوكسمبورغ، ماليزيا، المالديف، مالطا، منغوليا، ميانمار، مصر، النرويج، نيوزيلندا، النيبال، النمسا، الهند، هولندا.

هـ) إنشاء خطوط للربط البري والإلكتروني لتسهيل التواصل عبر الحدود، وذلك إلى جانب خطوط برية أخرى موجودة أصلاً منذ القرن الماضي تربط بين الصين من جهة وروسيا وأوروبا من جهة أخرى. أما أبرز المشاريع المستحدثة في إطار مبادرة «الحزام والطريق» فهي:

- الطريق البري لباكستان، والذي يندرج في إطار مشروع الممر الاقتصادي الصيني- الباكستاني، كجزء من منظومة «الحزام الاقتصادي - طريق الحرير» (Economic Belt - Silk Road). وهذا الطريق يربط مدينة كاشغار (Kashgar)

في مقاطعة شينجيانغ (Xinjiang) الصينية في شمال غرب الصين بمدينة غوادار (Gwadar) الباكستانية الساحلية عند بحر العرب على مدخل الخليج الفارسي بطول ٢٤٠٠ كلم. ( راجع الخارطة رقم ٣ أدناه حول الخطوط البرية المستحدثة في إطار شبكة خطوط مبادرة "الحزام والطريق"). وقد حصلت الصين على حقوق تشغيل ميناء غوادار لمدة ٤٠ عاماً مقابل استثمارات ستقوم بها في الميناء بقيمة ١,٦ مليار دولار.

- خط سكة الحديد يوتشينوا (Yuxinou)، أو ما يطلق عليه «طريق الحرير الجديد»: وهو يربط بين مدينة تشونغ كينغ (Chongqing) الصينية ذات الثلاثين مليون نسمة، بمدينة ديزبيرغ (Duisburg) الألمانية ذات النصف مليون نسمة وأحد أبرز المراكز التجارية الرئيسية في ألمانيا. يمر هذا الطريق الذي وضع قيد العمل في آذار ٢٠١١، بدول كازاخستان وروسيا وبيلاروسيا وبولندا وصولاً إلى ألمانيا، وذلك بطول ١١ ألف كلم يقطعها في ١٦ يوماً (راجع الخارطة رقم ٣- أدناه).

- ويستوعب هذا الخط ثلاث رحلات أسبوعياً لنقل قطع السيارات وتقنية المعلومات (IT) من مدينة تشونغ كينغ إلى مدينة ديزبيرغ، ليعود منها محملاً بالحواسيب المحمولة والأجهزة الإلكترونية. كما يوفر هذا الطريق للمناطق الصينية الداخلية الواقعة على مقربة منه فرصة التواصل مع العالم الخارجي.

و) العمل على تأسيس البنية التحتية لتسهيل التواصل والتجارة الإلكترونية العابرة للحدود، حيث تعمل القيادة الصينية على توفير البنى التحتية لقيام ما يسمى «حزام الاقتصاد الإلكتروني» بوصفه مكوناً أساسياً من مكونات مبادرة «الحزام والطريق»<sup>(١٤)</sup>.

ومن الواضح أن الحكومة الصينية تعوّل كثيراً على التجارة الإلكترونية لتجاوز الكثير من العقبات المادية والجغرافية التي تعيق تدفق السلع والخدمات والأموال عبر الحدود، فضلاً عن اختصار المسافات والوقت بما يسهل عملية التواصل مع بقية الدول والشعوب

---

١٤- "الكتاب الأبيض حول التنمية السلمية في الصين"، مكتب الإعلام التابع لمجلس الدولة الصيني، أيلول ٢٠١١، وكذلك بيان "اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح"، مصدر سابق ..

ويعزز الاندماج والتبادل الثقافي والعلمي كأحد محاور مبادرة «الحزام والطريق».

- والجدير ذكره أن الحكومة الصينية تملك حتى تاريخه ١٢ قمراً اصطناعياً للاتصالات والملاحة والاستشعار عن بعد وخدمات المعلومات الرقمية، إلى جانب امتلاكها صناعات فضائية رقمية متقدمة ومتنوعة مما يؤهلها للسير قدماً في مجال إقامة الحزام الاقتصادي الإلكتروني. وهي لا تنفك عن إبداء استعدادها لتأسيس أطر عمل مشتركة مع الدول النامية، بما فيها الدول العربية والإسلامية لتوظيف الإمكانيات الفضائية المشار إليها، ولا سيما نظام الملاحة المعروف «Beidou» في استخدامات الملاحة البحرية والجوية والهاتف الخليوي والاتصالات وإدارة الغابات والأرصاد الجوية والأمن العام.

ومما لا شك فيه أن إقامة حزام إقتصادي إلكتروني يتطلب ليس فقط البنى التحتية التقليدية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أقمار اصطناعية وألياف بصرية ومراكز تحكم وبيانات ومحطات اتصال وحسب في الدول الواقعة على طول خارطة مبادرة «الحزام والطريق»، وإنما يتطلب أيضاً تنسيق السياسات وتوحيد المعايير والنظم والإجراءات الجمركية والضريبية وتسوية المدفوعات وما إلى ذلك من أمور فنية وإدارية.

ز) تعزيز الحضور الصيني في منطقة الشرق الأوسط نظراً لموقعه الجغرافي الهام ضمن مبادرة «الحزام والطريق» من جهة، وبوصفه مصدراً لا غنى عنه لموارد الطاقة الضرورية لعجلة الاقتصاد الصيني.

## خارطة رقم ٣: الخطوط البرية المستحدثة في إطار مبادرة «الحزام والطريق»



المصدر: [www.forbes.com](http://www.forbes.com). The New Silk Road: Visionary Dream

### ٤, ٢. خطوات تنفيذ المبادرة على الصعيد الداخلي

نظراً إلى أن الإمكانيات التي يتطلبها تنفيذ المبادرة تفوق قدرة الحكومة الصينية على التحمل فهي مضطرة لإفساح المجال أمام المزيد من الانفتاح واللامركزية وتحرير الأسواق. ولذلك اتجهت القيادة الصينية للاعتماد على أربع أدوات رئيسية للنهوض المحلي بأعباء تنفيذ مبادرة «الحزام والطريق»، هي:

- المؤسسات المملوكة للدولة.
- الاستثمارات الخارجية المباشرة.
- مؤسسات القطاع الخاص، ولاسيما الشركات الصينية العملاقة، فضلاً عن مبادرات الأعمال ذات القيمة المضافة العالية.
- حكومات المقاطعات.

ومن أجل تسهيل عمل هذه الأدوات وتشجيعها على اتخاذ المبادرات التي تخدم خططها الموسوعة لتنفيذ المبادرة، سعت الحكومة إلى توفير ما يلزم لتأمين بيئة الأعمال المناسبة الكفيلة بجذب الاستثمارات، بما في ذلك اتخاذ الخطوات التالية:

(أ) **مكافحة الفساد:** دشّن الرئيس الصيني شي جين بينغ (Xi Jin ping) عهده الذي بدأ في ربيع العام ٢٠١٣ بحملة واسعة لمحاربة الفساد المتفشى من القمة إلى القاعدة، داخل أجهزة الحزب والدولة والجيش. وقد طالت هذه الحملة المئات من كبار الشخصيات والمسؤولين السياسيين والضباط بتهمة الرشوة وسوء استخدام السلطة. والملاحظ أن الرؤية الغربية تجاه إجراءات الرئيس الصيني لتعزيز سلطته على مختلف مرافق الدولة والحزب السياسية والعسكرية والاقتصادية تتنازعها وجهتا نظر، الأولى تجد في ذلك أبعاداً داخلية لتمهيد الطريق أمام عملية إصلاح وتحديث جديدة، والثانية تعتقد أنها تمهيد لمواجهة ما يراه الصينيون تهديداً أميركياً لمصالحهم ونفوذهم المتنامي في العالم، في ظلّ عالم متعدد الأقطاب. مما سيضع الصين بالنتيجة أمام الند الأميركي وجهاً لوجه كقطبين رئيسيين في العالم.

(ب) **إصلاح أوضاع الشركات والمؤسسات المملوكة للدولة (State Owned Enterprises- SOE's):** من المعروف أن الحكومة الصينية تمتلك شركات عملاقة ذات كفاءة وخبرات عالية في مجال تنفيذ المشاريع الضخمة في قطاعات الصناعات الثقيلة والإنشاءات، سواء داخل الصين أو خارجها. وهذه الشركات تتمتع عادة بدعم قوي من خزينة الدولة، التي تمدها بالتسليفات بالرغم من تفاقم ديون هذه الشركات نتيجة تراجع عائدات توظيفاتها الرأسمالية في البنى التحتية. فعلى سبيل المثال، بلغ حجم ديون شركتين فقط تحتكران إدارة وتطوير القطار السريع في الصين ما يناهز ٤٨٤ مليار دولار حتى سنة ٢٠١٢ (Lam, 2015)<sup>(١٥)</sup>.

١٥- هاتان الشركتان هما: شركة شمال الصين للخطوط الحديدية (China North Railways Corporation)، وشركة جنوب الصين المحدودة للخطوط الحديدية (China South Railways Corporation Limited).

وبالرغم من الحملة الواسعة لإصلاح وإعادة هيكلة الشركات والمؤسسات المملوكة للدولة (SOE's) التي نفذتها الحكومة خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢، والتي أدت إغلاق ما لا يقل عن ٦٠ ألف مؤسسة حكومية وتسريح حوالي ٣٠ مليون عامل، ما زال عدد هذه المؤسسات كبيراً جداً. وهو يقارب ١٥٥ ألف شركة، تتوزع بين ٥٢ ألف شركة تدار مباشرة من قبل الحكومة المركزية و١٠٣ آلاف شركة مملوكة للحكومات المحلية. وهي تملك موجودات بقيمة تفوق ١٦ تريليون دولار، أي ما يزيد عن مرة ونصف حجم الناتج الإجمالي للبلاد وما لا يقل عن ٧٧٪ من مؤشر «CSI ٣٠٠» الصيني الذي يضم أسهم ٣٠٠ من أكبر الشركات الصينية<sup>(١٦)</sup>. كما توظف هذه الشركات حوالي ٣٦ مليون عامل، أي ما نسبته ٤،٥٪ من إجمالي اليد العاملة<sup>(١٧)</sup>. وتنشط هذه الشركات في قطاعات اقتصادية استراتيجية كالطاقة والاتصالات والملاحة والمعدات والإلكترونيات، مستفيدة من وضع إحتكاري لزيادة مبيعاتها. مما يجعلها أقل إبداعاً وتنافسية. فهذه المؤسسات تشكل ٣٨٪ من المؤسسات الصناعية، في حين أن حصتها في الأرباح لا تزيد عن ٢٢٪. لذلك، وفي ضوء الانتقاد المتزايد لعدم فاعلية الشركات المملوكة للدولة (SOE's)، فقد أطلقت الحكومة الصينية حملة جديدة لإصلاح شركاتها العامة اعتباراً من تشرين الثاني ٢٠١٣، تاريخ انعقاد اللقاء العام الثالث لمجلس الحزب الشيوعي. وشارك في هذه الحملة ٣٠ مقاطعة وبلدية، حيث تركزت هذه الحملة وما زالت على تحقيق أربعة أهداف هي:

- تطوير الملكية المختلطة لرأسمال الشركات العامة إفساحاً في المجال أمام مشاركة القطاع الخاص، سعياً لإدخال التنافسية والحد من الاحتكارات القائمة، خصوصاً في القطاعات غير الأساسية للأمن الوطني.
- تعزيز الإنتاجية بتغذية موجودات الشركات التابعة عبر الشركة الأم.
- تحسين حوكمة الشركات وضبط إدارتها باعتماد معايير السوق، وجعلها أكثر شفافية وديموقراطية دون أي تدخل من الوكالات الحكومية.

China: Reform unlocks the value of state-owned enterprises, JP Morgan Asset Management, Market Bulletin, March 30, 2015

١٧- Here's What China's New SOE's Guidelines are All about مصدر سابق

– زيادة العائد على أسهم الشركات العامة، وبالنتيجة زيادة عائدات الحكومة المركزية والحكومات المحلية، بما يمكنها من تحسين التقديمات الاجتماعية.

وفي العام ٢٠١٤ أعلنت أكثر من ٢٠ مقاطعة صينية عن برامج لبيع ما يقارب ٧٠٪ من موجوداتها بحلول سنة ٢٠١٧، إلى جانب زيادة نسبة الملكية المختلطة لهذه الموجودات من ٤٧،٤٪ إلى ٧٠٪ على الأقل خلال الفترة ذاتها<sup>(١٨)</sup>.

وقد اعتمدت الجهات الصينية المعنية<sup>(١٩)</sup> شركات عامة كبرى كمرحلة تجريبية لتحقيق الأهداف المشار إليها في غضون الفترة حتى العام ٢٠٢٠. كما أطلقت حينها ٨٠ مشروعاً لمشاركة رأس المال الخاص في قطاعات محددة هي: البنى التحتية، الطاقة النظيفة، إنشاءات الغاز والنفط، الفحم والبتروكيماويات. بالإضافة إلى فتح بعض الصناعات الحربية أمام الاستثمارات الخاصة.

ومؤخراً، أعادت الحكومة الصينية (اللجنة المركزية للحزب الشيوعي ومجلس الدولة) في أيلول ٢٠١٥ التأكيد على استمرار العملية، بإطلاقها المخطط التوجيهي لخصخصة الشركات المملوكة للدولة (SOE's). وهذا المخطط يحاول الدمج بين العناصر الليبرالية والعناصر المحافظة باعتماده الملكية المختلطة لرأس المال، في صيغة هي أقرب إلى الخصخصة الجزئية منها إلى الخصخصة الكاملة، أو بمعنى آخر شطر شركات الدولة إلى مجموعتين: واحدة تعمل وفقاً لقواعد السوق والأخرى لا تبغي الربح في عملياتها. وفي كلتا الحالتين ينص المخطط على الاحتفاظ بالموقع المسيطر للدولة، لا سيما في قطاعات يعتبرها إستراتيجية، كالمياه والغابات والنفط والغاز وما إلى ذلك. أما في القطاعات التنافسية المسموح فيها بمشاركة القطاع الخاص، فعلى الشركات العامة في مختلف المقاطعات تنويع ملكية رأسمالها، سواء عبر زيادة رأسمالها أو بيع أسهمها في السوق.

١٨ – China M&A: Reform Plan Promotes Mixed Ownership of State-owned Enterprises, Daniel Duesk, Peter X. Huang, Andre Zhu, January 2015

١٩ – State-owned Assets Supervision and Administration Commission (SASAC) & National Development and Reform Commission (NDRC).



ج) توفير قنوات تمويل محلية للمشاريع التي تخدم مبادرة «الحزام والطريق»: ومن أبرز هذه القنوات ما يلي:

- صندوق طريق الحرير: أعلن الرئيس الصيني شي جينغ بينغ في تشرين الثاني ٢٠١٤ عن إقامة صندوق مخصص لتمويل مشاريع البنى التحتية المتعلقة بمبادرة «الحزام والطريق» تحت إسم «صندوق طريق الحرير - Silk Road Fund» برأسمال قدره ٤٠ مليار دولار، منه رأسمال مدفوع بقيمة ١٠ مليار دولار يدفع من احتياطي العملات الصعبة لدى الصين ومن المؤسسات الحكومية الصينية.
- إصدار سندات دين: أصدر بنك الصين الحكومي في حزيران ٢٠١٥ سندات دين في الأسواق الدولية بقيمة ٣,٦ مليار دولار لتمويل مشاريع بنى تحتية عابرة للحدود تدرج في إطار إنعاش طريق الحرير القديم، وخصوصاً تلك المشاريع التي تسهم في استكمال بناء جسر البر الأوراسي (Eurasian Land Bridge)<sup>(٢٠)</sup> وأيضاً في ربط الصين بروسيا ووسط آسيا، بما في ذلك الموانئ البحرية كعقدة وصل رئيسية.
- بنك التنمية الصيني (China Development Bank): وهو من البنوك الصينية العريقة. أسس سنة ١٩٩٤ ويمارس عمله كعمول رئيسي لمشاريع التنمية الكبرى في مجالات البنى التحتية والصناعات الأساسية للصين. لديه فرع في هونغ كونغ ومكتبان تمثيليان في كل من موسكو والقاهرة. وقد أعلن هذا البنك عن استعدادة لتوظيف أكثر من ٨٩٠ مليار دولار في أكثر من ٩٠٠ مشروع على صلة بمبادرة «الحزام والطريق» موزعة على ٦٠ بلداً معنياً بهذه المبادرة، لا سيما في قطاعات المواصلات والاتصالات والطاقة والتعدين والزراعة.

د) اتخاذ إجراءات لتطوير بيئة الأعمال، أبرزها ما يلي:

- تبسيط إجراءات تأسيس ومباشرة الأعمال، بحيث أصبح بالإمكان الحصول على التراخيص إلكترونياً، وفي بعض الأحيان خلال يوم واحد. بعدما كانت عملية

---

٢٠- جسر البر الأوراسي هو عبارة عن خطي سكك الحديد اللذين يربطان أقصى الشرق الروسي على سواحل المحيط الهادىء وكذلك الصين بالموانئ البحرية لأوروبا، مروراً عبر سيبيريا وآسيا الوسطى وإيران وتركيا.

الاستثمار في بعض القطاعات تتطلب ما يزيد عن ١٠٠ خطوة يستغرق إنجازها ما يقارب ٨٠٠ يوم (أي أكثر من سنتين).

- إصدار «خطة العمل الوطنية» لحماية حقوق الملكية الفكرية والماركات المسجلة للمستثمرين، بالإضافة إلى التمهيد لإصدار مذكرة تفاهم في هذا الإطار مع الدول الواقعة على طريق الحرير.
- إقامة مناطق تجريبية للتجارة الحرة، كمرحلة أولى يجري تعميمها لاحقاً. وهذه المناطق موجودة في المقاطعات التالية: فوجيان (Fujian)، غواندونغ (Guandong)، شانغهاي (Shanghai) وتيانجين (Tianjin).
- تبسيط عمليات الدمج والاستحواذ عبر الحدود (Merges & Acquisition)، كمدخل لجذب المزيد من الاستثمارات الخارجية.
- إيلاء اهتمام خاص لتشجيع مبادرات الأعمال الصغيرة والمتوسطة (Entrepreneurship)، عبر العديد من الإجراءات منها ما يلي:
  - منح هذه المبادرات التسهيلات والإعفاءات الضريبية.
  - - تأسيس صندوق مخصص لمساعدتها في الحصول على التمويل اللازم، خصوصاً للمشاريع التي تندرج ضمن مشروع «الإنترنت بلاس - Internet Plus» و«صنع في الصين 2025 - Made in China».
  - إعادة النظر بنظام التعليم لجهة تدريب طلاب الجامعات على كيفية اتخاذ المبادرات والتواصل مع عالم الأعمال.
  - إقامة حاضنات أعمال لمساعدة هذه المبادرات في مراحل انطلاقها الأولى.
- تطوير التشريعات ذات الصلة بعمل البنوك الخاصة لجهة الحد من القيود على حركة الرساميل الخاصة.
- الإعداد لإطلاق نظام للدفع العالمي (IPS) لدعم التعاملات الدولية بالعملة الصينية.
- وضع تشريعات جديدة لضبط المدفوعات المالية عبر الإنترنت وحمايتها من عمليات الغش والاحتيال والتزوير. بما يضيف مزيداً من الثقة والأمان على هذه العمليات.

- إعادة النظر بقانون الاستثمار عبر إصدار الدليل الإرشادي الجديد للاستثمارات الخارجية المباشرة في الصين، الصادر عن وزارة التجارة واللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح في آذار ٢٠١٥<sup>(٢١)</sup>. ويتضمن هذا الدليل تعديلات كبيرة بالمقارنة مع القانون السابق الصادر سنة ٢٠١١ (راجع الإطار رقم ٦- أدناه).

## إطار رقم (٦): أبرز التعديلات الجديدة على قانون الاستثمارات الخارجية المباشرة الجديد

- تنقسم الاستثمارات المتاحة في الصين إلى أربعة أنواع، هي:
  - المدعومة، وهي تحظى بتشجيع وتسهيلات من الدولة.
  - المحظورة، لا يسمح القيام بها إلا للدولة.
  - المقيدة، مسموحة ولكن ضمن شروط محددة.
  - المسموح بها، مباحة لاشروط عليها.
- ومن أبرز التغييرات بموجب الدليل الجديد، على سبيل المثال لا الحصر:
  - تخفيض عدد مجالات الاستثمار المقيدة التي لا تتجاوز قيمة الواحد منها ٥٠ مليون دولار من ٧٩ إلى ٣٨ مجال.
  - إدراج صناعة السيارات ضمن الاستثمارات المقيدة.
  - نقل الاستثمارات في مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات التعليم الابتدائي من الاستثمارات المدعومة إلى الفئة المقيدة.
  - فرض المزيد من القيود على الاستثمار في المؤسسات الطبية.
  - تخفيض عدد فئات الاستثمارات الخاضعة لأغلبية مشاركة صينية من ٤٣ إلى ١٤ فئة. حيث بات بإمكان المستثمرين الأجانب إقامة مشروعات مملوكة لهم بالكامل. ومن هذه الفئات على سبيل المثال: تطوير تقنيات استكشاف واستخراج نפט جديدة، صناعة الورق، مجالات النقل البري والبحري والجوي بما فيها تصميم وصناعة طائرات الهليكوبتر المدنية واليخوت وسفن السياحة وأجهزة الملاحة الجوية، وإنشاء وإدارة خطوط سكك الحديد.
  - تحريك عدد من الأنشطة الاقتصادية من فئة المدعومة إلى فئة المسموح بها، (قطع غيار الدراجات النارية عالية السرعة على سبيل المثال...)
  - إزالة القيود على التجارة الإلكترونية المتمثلة بتحديد حصة الأجانب في هذه التجارة بما لا يتجاوز ٥٠٪. مما يسمح بزيادة المنافسة في هذا المجال.
  - إضافة مجموعة من الأنشطة الاقتصادية إلى فئة الاستثمارات المدعومة، لا سيما في مجالات الزراعة الحديثة والتكنولوجيا العالية وفعالية الطاقة والصناعات الصديقة للبيئة ومصادر الطاقة الجديدة والصناعات الخلاقة في مجالات الطاقة والتعليم والنقل والتصميم.

• إصدار دليل المشاريع الاستثمارية المسموح بها وتلك الخاضعة لترخيص الحكومة<sup>(٢٢)</sup>. وهذا الدليل يفوض الحكومات المحلية للمقاطعات الترخيص لعدد من أنواع الاستثمارات الخارجية بدلاً من الحكومة المركزية، في خطوة نحو مزيد من اللامركزية لتشجيع وتسهيل الاستثمارات الخارجية. وهذه الخطوة، أي إشراك الاستثمارات الخاصة محلياً، من شأنها أن تساهم ليس في الحد من الأعباء الملقاة على عاتق الحكومات المحلية وحسب، وإنما في إعادة التوازن للمالية العامة للصين، باعتبار أن الحكومات المحلية مسؤولة عملياً عن معظم الإنفاق العام (أكثر من ٨٠٪) في حين أنها لا تملك السيطرة إلا على أقل من نصف الإيرادات العامة للدولة. مما يجعل هذه الحكومات مسؤولة عن حوالي ٥٨٪ من الدين الصيني الإجمالي البالغ ما يقارب ٥١،١ تريليون حتى نهاية سنة ٢٠١٣، (أي ما نسبته ٥٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي الصيني) بحسب المصادر الرسمية<sup>(٢٣)</sup>.

ومع وضع الحكومة المركزية خطة عمل وطنية تحدد بوضوح دور المقاطعات الصينية (١٨ مقاطعة) في تنفيذ مبادرة "الحزام والطريق"، يلاحظ أن مختلف الحكومات المحلية لهذه المقاطعات باتت تعمل على تطوير خططها وبرامجها لمواكبة خارطة تنفيذ هذه المبادرة، وصولاً إلى حد التنافس في عرض قدرات كل منها وإمكانياتها الإنتاجية واللوجستية والطبيعية لجذب أكبر حجم ممكن من الاستثمارات المحلية والأجنبية، مستخدمة في ذلك وسائل التواصل الإلكتروني وتكثيف المعارض على اختلافها وتفعيل مجالات التجارة الإلكترونية.

هـ) إطلاق برامج لمواكبة التطورات في عالم الاقتصاد الرقمي، في محاكاة تبدو واضحة للاستراتيجية الرقمية الألمانية الموضوعة سنة ٢٠١١ (راجع الإطار رقم ٧- أدناه). وأبرزها ما يلي:

• خطة العمل العشرية الأولى «صنع في الصين ٢٠٢٥»، التي صدرت عن مجلس

Catalogue of Investment Projects Subject to Government Verification Approval, -٢٢  
National State Council 2014.

National Audit Office, www.audit.gov.tw -٢٣

الدولة في أيار ٢٠١٥. وهذه الخطة الصينية ترمي إلى زيادة القدرة التنافسية للشركات الصينية العامة والخاصة في مواجهة الشركات الأمريكية والأوروبية واليابانية من جهة وإلى توطين التكنولوجيا وتخفيف عبء الصناعات المجهضة للبيئة من جهة أخرى، وذلك عبر التحول من إنتاج كمي يقوم على الصناعات ذات الكثافة العالية لليد العاملة والقيمة المضافة المتدنية (Low-end Process) إلى إنتاج نوعي ذي قيمة مضافة عالية ومحتوى تكنولوجي مرتفع، خصوصاً تكنولوجيا المعلومات بما في ذلك على سبيل المثال: أدوات التحكم الآلي والروبوتات والتجهيزات الفضائية والمركبات ذات الطاقة البديلة. وترتكز خطة العمل العشرية الصينية على عشرة قطاعات أساسية هي:

- التكنولوجيا المتقدمة.
  - الروبوتات والمعدات الرقمية المؤتمتة.
  - التجهيزات الفضائية.
  - التجهيزات البحرية وسفن الشحن العالية التقنية.
  - تجهيزات سكك الحديد الحديثة للنقل.
  - تجهيزات وعربات جديدة موفرة للطاقة وصديقة للبيئة.
  - تجهيزات الطاقة.
  - تجهيزات زراعية.
  - مواد صناعية جديدة.
  - منتجات طبية وصيدلانية متقدمة.
- كما تحدد الخطة تسعة عناوين كمجالات عمل ذات أولوية، وهي:
- تحسين الابتكار الصناعي.
  - دمج التكنولوجيا بالصناعة.

- تعزيز القاعدة الصناعية.
- تقوية الماركات الصينية.
- دفع التصنيع الأخضر.
- اختراق القطاعات العشرة أعلاه.
- إعادة هيكلة متقدمة للقطاع الصناعي.
- تطوير صناعة الخدمات.
- عولمة التصنيع.

• برنامج الإنترنت بلاس (Internet Plus): عرض هذا البرنامج للمرة الأولى من قبل رئيس مجلس الدولة لي كجيانغ (Li Keqiang) خلال عرضه خطة عمل الحكومة لسنة ٢٠١٥ في افتتاح أعمال مجلس الشعب الصيني بتاريخ ٥ آذار ٢٠١٥. ويهدف هذا البرنامج إلى دمج تطبيقات الإنترنت المختلفة في المجالات الصناعية كمحرك جديد للنمو الاقتصادي الصيني بغضون العام ٢٠١٨<sup>(٢٤)</sup>.

وتطمح الحكومة من خلال هذا البرنامج الى تحقيق دمج أعمق لتطبيقات الإنترنت في قطاعات اقتصادية واجتماعية تعتبرها مفتاحية لخلق وضع صناعي متميز، وهي: الابتكارات ومبادرات الأعمال المكثفة، الصناعة، الزراعة، الطاقة، التمويل، الخدمات العامة، التجارة الإلكترونية، النقل والمواصلات، البيولوجيا، الذكاء الاصطناعي.

وستعمل الحكومة في هذا الإطار على تقديم الدعم المالي والتسهيلات الضريبية لمشاريع تساهم في وضع برنامج الانترنت بلاس موضع التطبيق، بما في ذلك تشجيع عدد أكبر من شركات الانترنت الصينية للانخراط في السوق العالمي. كذلك فإن إطلاق المزيد من المناطق التجريبية لتطوير وعرض الابتكارات يشكل أحد أولويات هذا البرنامج، وعلى رأسها منطقة زونغ غوانكون (Zhongguancun) التي تعتبر النسخة الصينية لوادي السيليكون في سان فرانسيسكو في ولاية كاليفورنيا الأمريكية.

٢٤- Internet Plus: China's Official Strategy for the Uberisation of the Economy, Innovationeverywhere.com

## إطار رقم (٧): الاستراتيجية الرقمية الألمانية ٢٠١٥

تبنت الحكومة الفيدرالية الألمانية هذه الاستراتيجية للمرة الأولى سنة ٢٠٠٦ وأعيد النظر فيها سنة ٢٠١٤ تحت إسم « استراتيجية التكنولوجيا المتقدمة الجديدة – إبتكارات لألمانيا، **The New High-Tech Strategy – Innovations for Germany** ». وهذه الاستراتيجية التي كلفت الحكومة الفيدرالية ١١ مليار يورو سنة ٢٠١٤ وحدها تهدف إلى خلق فرص عمل مستقبلية وتحقيق نمو اقتصادي مستدام عبر تسريع الانتقال من الاكتشافات العلمية إلى التطبيقات العملية، من خلال تحقيق ربط أقوى بين عمليات البحث والتطوير والصناعة، وصولاً إلى تصدّر ألمانيا زعامة الابتكار في العالم كهدف رئيسي أسمى.

وتندرج ضمن هذه الاستراتيجية برامج أخرى أبرزها " استراتيجية تقنيات المعلوماتية والاتصالات **Digital Germany ٢٠١٥**، - ICT، ولها مهام وأولويات محددة يفترض إنجازها حتى العام ٢٠١٥، وأبرزها ما يلي:

- تعزيز التنافسية من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كل مفاصل العملية الاقتصادية.
- توسيع البنية التحتية للشبكات الرقمية في مواجهة التحديات المستقبلية.
- تخصيص الحقوق الشخصية لمستخدمي الإنترنت ووسائل التواصل المستحدثة مستقبلياً.
- تسريع ترجمة نتائج عملية البحث والتطوير إلى منتجات وخدمات قابلة للتسويق.
- تعزيز التعليم والتدريب الأساسي المتواصل.
- استخدام تطبيقات هذه التكنولوجيا في إيجاد حلول رقمية لمشاكل اجتماعية وتحسين نوعية الحياة للمواطنين.

Source: Federal Ministry of Economics and Technology (BMWi), 1115 Berlin. [www.bmwi.de](http://www.bmwi.de)

## ٥. فرص نجاح وتحديات تنفيذ المبادرة

### ٥-١- فرص النجاح

مما لا شك فيه أن الحكومة الصينية تملك الكثير من الإمكانيات المالية والمادية والبشرية والمؤسسية والديبلوماسية التي تمكنها من تنفيذ مبادرة «الحزام والطريق» الطموحة. ومن هذه الإمكانيات على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

(أ) امتلاك الصين حجماً كبيراً من الموجودات المالية الخارجية بلغ قيمته سنة ٢٠١٣ ما يقارب ٥٩٤٠ مليار دولار، موزع بنسبة ٦٥٪ (أي حوالي ٣٨٠٠ مليار دولار) موجودات في حساب الاحتياطيات الدولية لدى بنك الشعب الصيني (PBC)، الذي يوظف ما يقارب الألفي مليار دولار منه في سندات الخزينة الأميركية. والنسبة المتبقية على شكل استثمارات خارجية مباشرة أو ممتلكات صينية خاصة وما إلى ذلك<sup>(٢٥)</sup>.

(ب) بالرغم من تباطؤ الاقتصاد الصيني خلال السنوات القليلة الماضية، كان باستطاعة هذا الاقتصاد أن يخلق ما يقارب ٧،١٨ مليون فرصة عمل خلال النصف الأول من عام ٢٠١٥، أي ما نسبته ٧٢٪ من الهدف الموضوع للسنة بأكملها<sup>(٢٦)</sup>. وقد انعكس ذلك في زيادة مبيعات التجزئة بنسبة تفوق ١٠٪ للفترة ذاتها.

(ج) امتلاك الصين للمؤسسات والشركات العامة والخاصة الضخمة الكفوءة ذات الخبرات العالية في المجالات الصناعية والإنشائية والزراعية والخدماتية، محلياً وخارجياً.

(د) أشرنا سابقاً إلى أن الصين تمتلك قوة عاملة كبيرة لا تقل عن ٧٦٩ مليون عامل، تشمل ٦٠ مليون عامل صيني يعملون في الخارج ويمتلكون مهارات وخبرات عالية. وإلى جانب ذلك يقدر عدد خريجي الجامعات الصينية وحدها بنحو سبعة ملايين شخص سنوياً، من بينهم ٢،٥ مليون مهندس من مختلف الاختصاصات. وهؤلاء يشكلون قوة

---

China's Foreign Assets More than Half its GDP, Kenneth Rapoza, Forbes, April ٢٥-7, 2014.

٢٦- كلمة رئيس مجلس الدولة الصيني لي كيجيانغ (Li Keqiang) في المنتدى الاقتصادي العالمي في داليان (Dalian)، ١١ أيلول ٢٠١٥، Full Text :Li Keqiang's Speech at Summer Davos Oppenning Ceromony



دفع رئيسية للاقتصاد الصيني عموماً ولمبادرة «الحزام والطريق» خصوصاً. فضلاً عن أن الحكومة الصينية تقوم بتنفيذ برامج للتدريب المهني ودمج برامج التعليم بخطوط الإنتاج.

هـ) الالتزام على أعلى المستويات باستراتيجيات طريق الحرير وضمان فرص نجاح مبادرة «الحزام والطريق». ويتمثل ذلك بوجود لجنة مركزية عليا للمكتب السياسي بمثابة هيئة عليا حاكمة (Polituro)، منبثقة عن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، مهمتها وضع هذه الاستراتيجية موضع التطبيق، إلى جانب عدد من المؤسسات المركزية المعنية مباشرة بتنفيذ المبادرة والمنشأة خصيصاً لهذه الغاية، مع أن هذه التركيبة من المؤسسات عادة ما تثير التساؤل عما إذا كان ممكناً ضمان تنفيذ أية مبادرة أو برامج إصلاحية بمعزل عن الاعتبارات الشخصية والحزبية، وبالتالي ضمان تكافؤ الفرص وتوزيع عادل لثمار النمو على مختلف فئات الشعب. وهذه المؤسسات الصينية المركزية المعنية بتنفيذ مبادرة "الحزام والطريق" هي:

- مجموعة القيادة المركزية للمال والاقتصاد برئاسة الرئيس الصيني نفسه.
- مجموعة القيادة المركزية لتعميق الإصلاحات الشاملة برئاسة الرئيس الصيني أيضاً.
- مجموعة القيادة المركزية لبناء طريق واحد حزام واحد يرأسها نائب رئيس الحكومة، الذي هو مستشار للرئيس الصيني في الوقت عينه.
- مكتب اللجنة المركزية لبحوث السياسات، ويرأسه عضو اللجنة المركزية العليا (Politburo) الذي هو مستشار للرئيس الصيني.
- مجموعة من المستشارين والخبراء ممن عملوا أو يعملون في مناصب وطنية ودولية عليا في مجال السياسات الاقتصادية والمالية والديبلوماسية والاجتماعية.

و) تطور العلاقات الاقتصادية والديبلوماسية: تعتبر العلاقات الدبلوماسية الوطيدة، وكذلك تطور التعاون التجاري بين الصين ومجموعة كبيرة من الدول النامية الآسيوية والأفريقية من العوامل المساعدة بالتأكيد في إنجاح أعمال مبادرة "الحزام والطريق" وخروجها إلى حيز التنفيذ. فإلى جانب التسهيلات المالية والفنية والإنسانية التي تقدمها الصين لهذه الدول، يشهد حجم التبادل التجاري بين الدول النامية عموماً ارتفاعاً مضطرباً، من ٨٪ من حجم التجارة العالمي سنة ١٩٩٠ إلى ٢٤٪ سنة ٢٠١٢<sup>(٢٧)</sup>.

٢٧ - تقرير التجارة العالمي ٢٠١٢، منظمة التجارة العالمية - www.wto.org

## ٥-٢- تحديات تنفيذ مبادرة «الحزام والطريق»

لا يكفي أن تمتلك الصين الإمكانيات والموارد المالية والمادية والتقنية والبشرية، لا بل والنوايا الحسنة حتى تصبح قادرة على تنفيذ مبادرة «الحزام والطريق». فهناك الكثير من التحديات الداخلية والخارجية التي يمكن أن تعيق هذه العملية. مما يفرض على القيادة الصينية بذل جهود مكثفة على قدر عال من المرونة والديبلوماسية والكفاءة في استخدام وسائط العولمة والتواصل، في حركة لا تقل نشاطاً عن ديناميكية الاقتصاد الصيني ذاته. وصولاً إلى تحقيق فهم مشترك أفضل للتطلعات والقيم ليس على المستوى المحلي فقط، وإنما بين مختلف الشعوب المعنية على الأقل بمبادرة «الحزام والطريق». وهو ما يتطلب بالطبع الاستعداد لاتخاذ قرارات ربما تكون صعبة في العديد من القضايا الشائكة لمصلحة تنفيذ المبادرة.

وبالنظر إلى أهمية التحديات، نستعرض فيما يلي بعضاً منها:

(أ) تداعيات الإصلاحات الهيكلية التي تفرضها المبادرة بحد ذاتها، وتوجه الاعتماد المتزايد على الاقتصاد ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع، على صعيد مخاطر ارتفاع مستويات البطالة ونشوء أحزمة بؤس حول المدن وتوسع قطاعات اقتصادية هامشية، مع ما يترتب على ذلك من ضغوط متزايدة على الحكومة لإيجاد المزيد من فرص العمل وتحسين المستويات المعيشية.

(ب) التوفيق بين الشفافية وتبادل المعلومات ومنع احتكارها من جهة، وحقوق الملكية الفكرية لحماية الإبداع ومبادرات الأعمال وجذب الاستثمارات من جهة أخرى.

(ج) ضعف سياسات الحوكمة، (بمعنى ارتخاء المعايير القانونية وانتشار الفساد) نتيجة السطوة الحزبية الشديدة.

(د) عدم مرونة النظام المالي وعجزه عن مواكبة احتياجات النمو الاقتصادي المتسارع.

(هـ) تنازع المصالح القائم في مراكز القرار الصيني بين أصحاب التوجهات الليبرالية والمحافظين من أصحاب التوجه الاشتراكي. (أو ما يسمّى الحرس القديم).

وعلى صعيد آخر، إذا كانت الصين تطمح عبر الشبكة الواسعة من طرق الحرير إلى تنمية مواردها التجارية وتعزيز نفوذها وصدقاتها في الإقليم، فإنه لا يمكن بأي حال التغاضي عن الهواجس والمخاوف التي يمكن أن تثيرها هذه الطموحات، تبعاً لما يترتب عليها من تمدد في وسط وجنوب آسيا والتواجد في المحيط الهادئ وبحر العرب، لدى العديد من دول المنطقة ممن لديها أيضاً طموحات مماثلة كالهند فضلاً عن دول عظمى كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا. وذلك بالإضافة إلى احتمال اصطدام المبادرة بالكثير من النزاعات الحدودية في مناطق حساسة كبحر الصين الجنوبي ومنطقتي التبت والهمالايا. ولعل من المفيد الإشارة إلى بعض من هذه التحديات الخارجية على الشكل التالي:

٥-٢-١- التحدي الهندي: تبدو الهند مهتمة بالانضمام إلى مبادرة «الحزام والطريق»، وهي تشارك بالفعل في مؤسسات التمويل الدولية المعنية بالمبادرة مثل البنك الآسيوي العالمي للبنية التحتية (AIIB) وبنك التنمية الجديدة (NDB) كما أشرنا أعلاه، انطلاقاً من إدراكها لأهمية هذه المبادرة في إنعاش اقتصاديات دول المنطقة. إلا أنها لا تخفي في الوقت نفسه حذرهما الشديد في مقارنة الموضوع لاعتبارات استراتيجية معينة، تتعلق تحديداً بمخاطر تعزيز حضور الأسطول الصيني في مناطق كالمحيط الهندي وخليج البنغال وبحر العرب تحيط بالهند من ثلاث جهات. دون أن ننسى بطبيعة الحال النزاع الحدودي بين الطرفين حول منطقتي الهمالايا والتبت الذي ما زال معلقاً حتى تاريخه.

لذلك، وفي الوقت الذي أبدت فيه الهند موافقتها على مبادرة «الحزام والطريق» وانضمت إلى مؤسساتها، فإنها حرصت أيضاً على تكريس حضورها المستقل في المنطقة عبر إعلان حكومة نارندرا مودي (Narendra Modi) استراتيجيتها التجارية المستقلة تحت عنوان «مشروع موسم» (Project Mausam)، وذلك خلال فعاليات مهرجان التراث العالمي الثامن والثلاثين المنعقد في العاصمة القطرية (الدوحة) بتاريخ ١٥ حزيران ٢٠١٤ بإشراف منظمة اليونسكو التابعة للأمم المتحدة.

ويسعى مشروع «موسم» إلى إعادة إحياء خطوط التجارة البحرية والروابط الثقافية بين الدول المطلة على المحيط الهندي وبحر العرب. والجدير ذكره أن هاتين المنطقتين

الحيويتين لخطوط التجارة البحرية الدولية وإمدادات الطاقة تضمنان الدول الواقعة على الساحل الشرقي لقارة أفريقيا في الغرب وشبه جزيرة العرب والخليج في الشمال والساحل الغربي للهند وإندونيسيا وسيريلانكا ودول جنوب آسيا في الشرق.

ويستمد هذا المشروع إسمه من التجارة القديمة للبحارة الهنود الذين كانوا يعملون على توقيت حركة تجارتهم جيئة وذهاباً تبعاً لحركة الرياح الموسمية التي تشهدها المنطقة خلال فصلي الربيع والشتاء. وقد أدت هذه الحركة الموسمية حينها إلى قيام تبادل ثقافي بين تلك الدول والمناطق المشار إليها، حتى يقال إن الدين الإسلامي دخل أندونيسيا عبر هذه الطريق.

وهذا المشروع الذي يعكس في حقيقة الأمر مستوى التنافس الصيني-الهندي في منطقتي المحيط الهندي وبحر العرب، يسمح للهند بإعادة بناء علاقاتها التجارية مع شركائها القدامى في الدول الواقعة على سواحل هاتين المنطقتين. ويتوقع أن تفصح الهند بشكل تدريجي عن خطوات تفصيلية لوضع هذا المشروع موضع التنفيذ، وهي بدأت عملياً بذلك عبر تعزيز تواجدها في بعض الجزر الواقعة على هذه الطريق.

وبدورها لم تتوان الصين عن المبادرة إلى احتواء الهواجس الهندية ومحاولة تنقية الأجواء. حيث سارع الرئيس الصيني شي جين بينغ إلى القيام بزيارة نيودلهي في أيلول ٢٠١٤، أي بعد شهرين من الإعلان رسمياً عن مشروع "موسم" أعلاه، عارضاً على المسؤولين الهنود الربط والتنسيق بين المشروعين. بما يحقق المنافع المشتركة للبلدين، على قاعدة رابح - رابح (Win-Win) ويحافظ على مصالحهما في المحيط الهندي، وصولاً إلى الاتفاق على إقامة مناورات مشتركة لأسطولي البلدين في هذا المحيط وتطوير العلاقات العسكرية بينهما.

٥-٢-٢- طموحات الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة: أشرنا في فقرة «التنافس وسياسة الاحتواء الأميركية» أعلاه إلى المساعي الأميركية والغربية عموماً ليس لتطويق التمدد الاقتصادي والعسكري والسياسي الصيني في منطقتي المحيط الهادئ وبحر الصين الجنوبي وحسب، بل لزعزعة الاستقرار الغربي الصين على الحدود مع دول آسيا الوسطى. فهذه المساعي التي تجلت في استراتيجية «إعادة التوازن الآسيوي» المذكورة آنفاً، والتي

من ثمارها إتفاقية «الشراكة عبر المحيط الهادى» (TPP) تشكل بكل تأكيد تهديداً جدياً لمساعي الصين في تنفيذ مبادرة «الحزام والطريق» على أكمل وجه.

٥-٢-٣- النزاعات الحدودية: تعاني منطقة جنوب شرق آسيا من نزاعات حدودية تاريخية بين الصين والدول المطلة على بحر الصين الجنوبي، مثل الفيليبين وفيتنام وتايوان وماليزيا وكمبوديا وبورما. وتحظى الدول الأخيرة بدعم واضح من كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان في مواجهة الصين، التي تحاول احتواء هذه النزاعات عبر تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية لمصلحة جميع هذه الدول. بما في ذلك على وجه الخصوص تشجيع التجمعات الاقتصادية الإقليمية والاتفاقيات متعددة الأطراف، كما أشرنا أعلاه.

ولعل «قمة التعاون الاقتصادي الآسيوي عبر المحيط الهادى -Asia Pacific Economic Cooperation -APEC» تجسد هذه الآمال الصينية، التي تحوّلت لدى الصينيين إلى ما باتوا يسمونه "الحلم الباسيفيكي - الآسيوي". فقد أنشئت هذه القمة بمبادرة أسترالية أساساً سنة ١٩٨٩ بهدف تذليل عقبات التبادل التجاري للدول المطلة على المحيط الهادى وصولاً إلى إقامة منطقة تجارة حرة وتسهيل حركة الاستثمارات بين الدول الأعضاء.

وتضم قمة "APEC" في عضويتها ٢١ دولة ومنطقة هي: أستراليا، بروناي، كندا، أندونيسيا، اليابان، كوريا الجنوبية، ماليزيا، نيوزيلندا، الفلبين، سنغافورة، تايلند، الولايات المتحدة الأمريكية، تايبيه الصينية، هونغ كونغ، الصين، المكسيك، بابوا غينيا الجديدة، تشيلي، البيرو، روسيا، فيتنام.

٥-٢-٤- الإضطرابات السياسية والأمنية: تدخل في هذا الإطار التطورات السياسية والأمنية المتسارعة في العديد من المناطق ضمن دائرة مبادرة «الحزام والطريق». مما قد يربك هذه المبادرة التي يتطلب تنفيذها قدراً من الاستقرار السياسي والأمني والتزامات ديبلوماسية وسياسية مستقرة أيضاً. ويتبادر إلى الذهن في هذا المجال تعليق حزب «سيريزا» اليوناني فور تسلمه السلطة في اليونان سنة ٢٠١٥ صفقة بيع ميناء «بيراييس -Piraeus» لشركة محيط الصين للشحن (China Ocean Shipping Company - COSCO).

وهذا الميناء كان مخططاً له أن يشكل محطة أوروبية أساسية في مبادرة «الحزام والطريق».  
ومما لا شك فيه أيضاً أن تأثيرات النزاعات العسكرية في منطقة الشرق الأوسط تشكل  
بدورها تحدياً كبيراً قد يعيق تنفيذ مبادرة «الحزام والطريق»، نظراً لموقع ودور دول المنطقة  
في قلب هذه المبادرة.

٦-٢-٤- النقص في الخبرات والكوادر البشرية المؤهلة على المستويات الإدارية  
والسياسية والديبلوماسية لإدارة استراتيجية هائلة بهذا الحجم. ومن المؤكد أن الصين  
تحتاج إلى وقت غير قصير لاكتساب الخبرات وتكوين هذه الكوادر.

## ٦- أهمية الشرق الأوسط في الاستراتيجية الصينية الجديدة

استمر التردد وعدم الوضوح إزاء منطقة الشرق الأوسط علامة فارقة تطبع السياسة  
الخارجية للصين حتى السنوات القليلة الماضية، وسط تضارب في آراء المفكرين  
والديبلوماسيين الصينيين في الدوائر الأكاديمية والديبلوماسية، ما بين اتجاه لا يرى فائدة  
أو حتى إمكانية للتورط في منطقة مضطربة لا تملك الصين الإمكانيات والنفوذ الكافيين  
للتأثير فيها ومجارة النفوذ الأميركي على هذا الصعيد، حيث تملك الإدارة الأمريكية  
علاقات استراتيجية وديبلوماسية راسخة مع غالبية حكومات المنطقة. الأمر الذي يمنح  
الولايات المتحدة الأميركية الإمكانيات اللوجستية ليس للتأثير في هذه المنطقة وحسب،  
بل للتحكم في اتجاهات النمو الاقتصادي الصيني الذي يعتمد على نفط المنطقة كمحرك  
رئيسي لعجلة الاقتصاد.

أما الاتجاه الآخر فإنه ينطلق من إشكالية الطاقة نفسها لبلورة طروحات<sup>(٢٨)</sup> تدعو الصين  
لبناء ديبلوماسية نشطة جديدة، تتجاوز حدودها التقليدية ضمن الهند الصينية وجنوب  
شرق آسيا للاهتمام بالتطورات الآخذة بالتدحرج في الشرق الأوسط، خصوصاً بعد  
أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١، وسيطرة التنظيمات المتطرفة مؤخراً على أجزاء  
من سوريا والعراق وليبيا ومصر وتونس، وبما يتناسب مع موقع الصين الطبيعي وقدراتها

٢٨ - Institute of Far Aspects of the "Evolution of China's Middle East Policy":

Eastern Studies, 2014, Zhang Xiaodong, Kanstantin Antipov مصدر ورد في دراسة

البشرية والمالية والاقتصادية والعلمية من جهة، ولتلبية احتياجاتها الأمنية والاقتصادية على المستوى العالمي من جهة أخرى.

وبحسب الطروحات الأخيرة، فإن الصين لا يمكنها أن تبقى بمنأى عن تأثيرات عملية إعادة التشكيل الجيو سياسية (GeoPolitic) الجارية حالياً في أوراسيا، مستحضرة حقيقة أن الصين هي مستورد صاف للنفط. فرغم محاولاتها للاعتماد على مصادر طاقة بديلة كالفحم والطاقة النووية، فضلاً عن تنويع مصادر إمدادات النفط بعيداً عن الشرق الأوسط، بشكل خاص عبر تكثيف الاستثمارات الصينية في البلدان الأفريقية، إلا أن احتياجاتها المتزايدة للنفط تضاعف من اعتمادها على نفط الشرق الأوسط على الأقل لعقود مقبلة. مما يحتم عليها الحفاظ على بيئة آمنة اقتصادياً وسياسياً بالتعاون مع القوى الغربية المتواجدة في المنطقة كخيار أنسب، وذلك تمهيداً للمشاركة في الاستثمارات الضخمة التي تشهدها المنطقة على صعيد إقامة البنى التحتية لاستخراج ونقل ثروات الغاز والبتروال الموجودة والمكتشفة حديثاً، وخصوصاً في دول وسط آسيا ومنطقة الخليج كالسعودية وإيران وقطر والإمارات، بالإضافة إلى مصر في شمال أفريقيا. وقد أشرنا أعلاه إلى تصدر موضوع الطاقة الاتفاقيات التي وقعها الرئيس الصيني خلال زيارته لدول المنطقة مطلع العام ٢٠١٦. مما يعطي انطباعاً بأن الصين مهتمة فعلاً بهذه الاستثمارات والاكتشافات النفطية.

ومن أبرز استثمارات الطاقة هذه نذكر على سبيل البيان لا الحصر ما يلي:

- المشاريع المشتركة لاستغلال حقل فارس النفطي الواقع على الحدود المشتركة بين إيران وقطر، والذي يحوي ما يقارب ٢١٪ من إحتياطيات العالم من الغاز الطبيعي<sup>(٢٩)</sup>. ويعتبر المشروع الإيراني- القطري ومشروع الخط الفارسي بين إيران وتركيا ومنها إلى أوروبا أحد أبرز هذه المشاريع.
- مشروع الغاز الإيراني - الباكستاني، الذي يمتد بطول ٩٠٠ كلم لينقل ما مقداره ٢١ مليون متر مكعب من الغاز يومياً من إيران إلى ميناء غوادار الباكستاني عند بحر العرب، ومن ثم نحو الصين عبر الممر الاقتصادي الصيني - الباكستاني المذكور أعلاه (راجع الخارطة رقم ٣).

- المشروع الإيراني - العُماني لمد خط أنابيب بطول ٤٠٠ كلم لنقل حوالي ٢٨ مليون متر مكعب يومياً من الغاز الإيراني، ولمدة ١٥ سنة<sup>(٣٠)</sup>.
- مشروع نابوكو (Nabucco)، الذي كان مقرراً أن ينقل حوالي ٣٠ مليار متر مكعب من الغاز والفيول سنوياً من دول آسيا الوسطى عبر تركمانستان وآذربيجان وتركيا إلى أوروبا مروراً ببحر قزوين. لكن العمل به توقف سنة ٢٠١٣.
- خط أنابيب غاز القوقاز الجنوبي المؤلف من جزأين هما: الأول هو الجزء التركي المسمى "خط تاناب" (TANAP- Trans-Anatolian Pipeline)، الذي يعبر تركيا من أقصى شمال شرقها إلى غربها ناقلاً ما يقارب ١٦ مليار متر مكعب سنوياً من الغاز الآذربيجاني عبر جورجيا ومن ثم إلى أوروبا، بعد أن يتصل بالجزء الثاني منه المسمى "تاب" (Trans Adriatic Pipeline- TAP) والذي يمر عبر اليونان وألبانيا إلى إيطاليا. وهذا المشروع، الذي بدأ العمل به بالاشتراك بين الشركة الوطنية الآذربيجانية (SOCAR) وشركة (BP) البريطانية وشركة (Statoil) النرويجية اعتباراً من ربيع سنة ٢٠١٥، يتوقع أن ينتهي مطلع العام ٢٠١٨.<sup>(٣١)</sup>

- أنبوب النفط العراقي - الأردني - المصري الجاري إنشاؤه لنقل حوالي ٣,٥ مليون برميل يومياً من النفط العراقي من البصرة إلى مدينة الزرقاء الأردنية ثم إلى خليج العقبة ولاحقاً إلى مصر.
- خط أنابيب الغاز القطري - التركي المخطط لنقل ما يقارب ١,٢ مليون متر مكعب يومياً من الغاز القطري إلى تركيا ثم إلى أوروبا.
- خط أنابيب الغاز من مصر إلى فلسطين المحتلة والأردن. والذي كان من المفترض أن يتحول قسم منه مؤخراً لتزويد مصر بنحو سبعة مليارات متر مكعب سنوياً من غاز حقل «تامار» مقابل سواحل فلسطين المحتلة، قبل أن يكتشف الغاز الطبيعي بكميات هائلة في حقل «الظهر» مقابل السواحل المصرية.

٣٠- Analysis: Oil & Gas Pipelines in the Middle East, SOUTH FRONT Analysis - Intelligence, Nov. 30 , 2015.

٣١- Analysis: Oil & Gas Pipelines in the Middle East, مصدر سابق



إكتشافات الغاز الضخمة على سواحل بلدان البحر الأبيض المتوسط، بما فيها قبرص وسوريا ولبنان وفلسطين المحتلة، وآخرها حقل «ظهر» في مصر. وهي ثروات تتطلب إقامة بنى تحتية لاستخراجها ومعالجتها ونقلها وتخزينها. حيث باشرت كل من قبرص والكيان الصهيوني ومصر مباحثات لإنشاء أنابيب لنقل الغاز في المنطقة. ويبدو أن هذه المباحثات قد تعثرت أواخر العام ٢٠١٥ مع إعلان شركة «إيني» (ENI) إكتشاف حقل «ظهر» المشار إليه داخل المياه الإقليمية المصرية في البحر المتوسط. مما قلب الحسابات رأساً على عقب وينذر بإعادة رسم الخارطة الاقتصادية والجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط خلافاً لكل التوقعات.

فهذا الحقل يحتوي على إحتياطيات تقدر بنحو ٣٠ تريليون قدم مكعبة من الغاز الطبيعي، أي ضعف حجم حقلي «لفيثان» و «تمار» قبالة سواحل فلسطين المحتلة، ويعد الاكتشاف الأكبر في العالم حتى تاريخه. ومن المتوقع أن يبدأ الإنتاج من حقل «ظهر» مطلع عام ٢٠١٨. بمستوى يتراوح بين ٢،٥ مليار إلى ثلاثة مليارات قدم مكعبة يومياً، أي ما يكفي حاجة السوق المصرية. إلا أن تطوير هذا الحقل والاستفادة منه يتطلبان مبدئياً استثمارات ضخمة تتراوح بين ٣،٥ مليار إلى ٧ مليارات دولار.

- خطوط الأنابيب الروسية التركية (السييل التركي). وهي مكونة من أربعة خطوط بطول ١١٠٠ كلم لنقل حوالي ٦٣ مليار متر مكعب سنوياً من الغاز الروسي لسد حاجة تركيا وأوروبا، قبل أن تعلق المفاوضات بشأن هذا المشروع في كانون الأول ٢٠١٥ مع توتر العلاقات الروسية التركية بسبب التدخل التركي في سوريا.

لذلك فإن القيادة الصينية الحالية في إعلانها لمبادرة «الحزام والطريق» في ربيع العام ٢٠١٣ كانت أقرب إلى تبني التوجه الثاني، حاسمة بذلك الخيارات بالاتجاه غرباً. حيث باتت هذه المبادرة تطبع مختلف توجهات السياسة الخارجية للصين، لا بل تعتبر في الواقع إيذاناً بدور صيني أكبر على الصعيد العالمي وبالعلاقات استراتيجية من نوع آخر مع دول منطقة الشرق الأوسط، تقوم على اتفاقيات ثنائية تخدم استراتيجية أوسع، بدلاً من أشكال التعاون التقليدي بدون أفق استراتيجي التي ثبت عدم جدواها للصين بحسب العديد من

الخبراء المؤثرين في السياسات الاستراتيجية الصينية. (٣٢)

لقد بات الصينيون ينظرون إلى غرب آسيا بوصفها المنفذ ومنصّة الانطلاق الضرورية لتحول الصين إلى قوة عالمية. وبهذا الشأن يعلق أحد الخبراء الصينيين بالقول: « إن إعادة انبعاث الصين الكبرى يعتمد إلى حد بعيد على منطقة غرب آسيا وأفريقيا. وفي المستقبل ستكون هذه المنطقة بالتأكيد أكثر أهمية كشريك ضروري في عملية تنمية الصين» (٣٣). ولذلك نجد أن وزير الخارجية الصيني نفسه لا يرى أية إمكانية للتراجع في المنطقة حيث « الصين ناشطة ليس في الإطار الاقتصادي وحسب، لكنها مستعدة أيضاً لتطوير التعاون في الحقل العسكري والسياسية والأمنية، خصوصاً مع العالم العربي» (٣٤).

وفي محاولة لضمانة الولايات المتحدة الأميركية وغيرها من الدول النافذة في المنطقة تحرص الصين على التأكيد دوماً أن اندفاعها في منطقة الشرق الأوسط ليس على حساب أية دولة. ولذلك فإن الحضور الدبلوماسي الصيني على أعلى المستويات الذي شهدته المنطقة خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ يأتي في سياق ذي مستويين من التعاطي، أولهما تجنب الوقوع في أخطاء فادحة تتسبب في استفزاز الحضور الأميركي في هذه المنطقة الحساسة من العالم، وثانيهما التأكيد على أهمية المنطقة في الحسابات الجديدة للقيادة الصينية وعدم وجود نية بالتهاون أو التراجع في هذا الموضوع. فالصين تعلم جيداً أن خطوط إمدادها بالنفط الحيوي لاقتصادها من منطقة الشرق الأوسط تقع بالإجمال تحت نظر وتأثير الأسطول الأميركي المنتشر في المحيط الهندي وبحر العرب. ولكنها لا تستطيع أيضاً التراجع للاعتبارات المشار إليها أعلاه.

ونظراً لأهمية منطقة الشرق الأوسط في الاستراتيجية الصينية بوصفها مصدراً للطاقة وعنصراً مؤثراً في أمن التجارة الخارجية كما أشرنا أعلاه، نجد أن الصين كدولة نامية كبرى تتصرف ببراعة عالية لتعزيز حضورها في المنطقة. فهي تسعى لبناء علاقات ودية مع

---

Kanstantin Antipov, Aspects of the Evolution of China's Middle East Policy, ٣٢  
Institute of Far Eastern Studies, 2014

٣٣- المصدر ذاته..

٣٤ - المصدر ذاته..

مختلف الأطراف، بما في ذلك الكيان الصهيوني<sup>(٣٥)</sup> في محاولة للعب دور الوسيط للحد من التوتر وإيجاد تسويات تضمن الاستقرار الضروري لنجاح التطبيق الفعلي لمبادرة «الحزام والطريق». وعلى الرغم من المراحل المتقدمة نسبياً التي قطعتها الصين لتعزيز علاقاتها بالعالم العربي، وتحديدًا دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن هذه العلاقات ما زالت عموماً تتسم بمحدوديتها وضعفها.

وعلى أية حال، تبدو الصين راغبة فعلاً ببناء أفضل العلاقات السياسية والاقتصادية والعلمية والعسكرية والثقافية مع جميع الدول العربية. وهو ما عكسته الوثيقة السياسية الخاصة بالعلاقات المنشودة بين الصين والدول العربية، الصادرة عن وزارة الخارجية الصينية في كانون الثاني ٢٠١٦ تحت عنوان «ورقة السياسة الصينية-العربية» (China Arab Policy Paper)<sup>(٣٦)</sup>، أي قبل أيام معدودة من زيارة الرئيس الصيني شي جينغ بينغ لبعض دول المنطقة (تحديداً السعودية وإيران ومصر). وهذه الوثيقة تستند إلى قاعدة يطلق عليها الصينيون «قاعدة ٣+٢+١» والتي تحدد مجالات التعاون بين الصين من جهة والشرق الأوسط عموماً، والدول العربية خصوصاً من جهة أخرى، على الشكل التالي:

(١) التعاون في مجال الطاقة كمحور أساسي.

(٢) البنى التحتية، والتجارة، والاستثمارات.

(٣) حقول التكنولوجيا العالية كالفضاء والطاقة النظيفة.

وبالإجمال تتألف هذه الوثيقة من خمسة أجزاء تتضمن مبادئ عامة حول تعزيز التعاون الشامل والتنمية المشتركة وإقامة علاقات مبنية على الاحترام المتبادل ودعم إقامة دولة فلسطينية مستقلة ضمن حدود ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وبالطبع

---

٣٥- نذكر في هذا المجال أن ثاني أكبر شركة صينية في مجال القانون (ينغي -Yingke) أطلقت عملياتها في الكيان الصهيوني عبر الاندماج مع الشركة الإسرائيلية (Eyal Khayat Zolty) المتخصصة بتقديم الاستشارات القانونية للشركات التجارية، بما فيها شركات التكنولوجيا العالية Hi-Tech.

China Arab Policy Paper, Foreign Ministry of Popular Republic of China, - ٣٦  
January 2016, www.fmprc.gov.cn

الاستفادة من مزايا وإمكانيات الطرفين في بناء «مبادرة الحزام والطريق»، إلى جانب تأكيد التواصل والتشاور أيضاً على مستوى الحكومات والأحزاب والتنسيق في القضايا الدولية وصيانة السلم والأمن الدوليين. وكذلك تعزيز التعاون في مجالات الطاقة والاستثمار والتبادل التجاري والزراعة والسياحة ومشاريع البنية التحتية والقضايا المالية والتعليم والعلوم وحماية البيئة، وبين المراكز الفكرية والثقافية والإعلامية.

غير أن اهتمام الصين بتعزيز العلاقات مع دول الشرق الأوسط عموماً والدول العربية خصوصاً، يتعدى الشأن الاقتصادي ليطال الموضوعين السياسي والثقافي.

ففي الموضوع السياسي، بقيت الصين حتى وقت قريب جداً تعاني من جهل يكاد يكون مطبقاً حيال قضايا منطقة الشرق الأوسط وتعقيداتها. حتى أن المسؤولين الصينيين أنفسهم يعترفون بافتقارهم للخبراء والكوادر المتخصصين بقضايا المنطقة وتاريخها وأوضاعها وتركيبها السياسية والاجتماعية والثقافية. مما يشكل حائلاً دون التعاطي بكفاءة مع شؤون المنطقة ويتسبب في ارتكاب أخطاء استراتيجية قاتلة، كما حدث على سبيل البيان في التعاطي مع الأزمة الليبية وثورة الشعب المصري على نظام مبارك.

وبمعزل عن أسباب الجهل المذكور، فقد انعكس هذا الواقع غياباً لاستراتيجية صينية متكاملة وواضحة تجاه المنطقة، بحيث بقيت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي السابق اللاعبين الرئيسيين فيها. وقد بقي هذا الغياب مستمراً حتى العام ٢٠١٣ حين تسلم الرئيس الصيني الجديد شي جين بينغ مهامه، حيث بدأت ترسم معالم استراتيجية صينية جديدة تجاه المنطقة، من عناوينها "مبادرة الحزام والطريق".

أما في الموضوع الثقافي، فيبدو واضحاً وجود رغبة صينية شديدة للتوسع في فهم الديانات والأعراق الأخرى، بما في ذلك العناصر الثقافية المؤثرة في سلوكياتها وطريقة تفكيرها، وصولاً للاهتمام إلى الطريقة المثلى في التعاطي معها، بما في ذلك الإسلام بوصفه المكون الثقافي الجوهرى لمعتقدات الشعوب العربية.

والواقع أن هذه الرغبة الصينية لا تعني بالضرورة اهتماماً معرفياً حقيقياً على سبيل استلهام المعتقد والتجربة. فالأديان على اختلافها لا وجود لها أصلاً في الحياة اليومية

للصينيين. لا بل إن المتدينين عموماً كانوا طوال عقود ماضية عرضة للاضطهاد من قبل السلطات الصينية السابقة. فضلاً عن حرص غالبية الصينيين باختلاف مراتبهم على تجنب إظهار أية ميول دينية في حال كانوا مؤمنين حقاً، ربما خوفاً من ردة فعل سلطات الحزب الشيوعي الحاكم.

فمن الدوافع التي يمكن أن تفسر الرغبة الصينية المشار إليها وجود أقلية مسلمة مكوّنة من عشر قوميات غرب الصين، بعضها في مقاطعة نينغشيا وبعضها الآخر والأهم في مقاطعة شينجيانغ الاستراتيجية<sup>(٣٧)</sup> عند الحدود المشتركة مع كل من باكستان وأفغانستان وقيرغيزيا وكازاخستان (راجع الملحق). ويسود التوتر وعدم الثقة إلى حد الصدام المسلح العلاقة بين الحكومة الصينية والأقلية الإيغورية ذات الأصول التركية، خصوصاً مع تغلغل تنظيمات متطرفة تحمل فكراً وهايباً متشدداً من دول مثل أوزبكستان وأفغانستان. وإن كانت السلطات الصينية الحالية تعمل على إعادة تصويب العلاقة بالأقليات المسلمة عموماً، وتحويلها إلى جسر عبور نحو علاقات اقتصادية وطيدة مع دول مجلس التعاون الخليجي تحديداً والدول العربية عموماً.

وإلى جانب بناء التوافق حول مبادرة «الحزام والطريق» وحماية مصادر الإمدادات النفطية للصين، لا بد من الالتفات إلى معطى مستجد على الساحة الدولية، يضيف على منطقة الشرق الأوسط أهمية خاصة كهدف من أهداف السياسة الصينية الخارجية. وهو يتمثل في الهندسة المالية الجديدة الآخذة بالتشكل بعد عوامة العملة الصينية (اليوان - Yuan) وتبنيها من قبل صندوق النقد كعملة احتياط دولية. ولذلك فإن دول منطقة الشرق الأوسط مرشحة للعب دور أساسي في عملية تسعير سلع رئيسية متبادلة دولياً باليوان (خصوصاً النفط والغاز).

وفي هذا الإطار، ومع تقاعس لبنان الرسمي المنشغل بمشاكله السياسية عن الاستفادة من المزايا التي يتمتع بها كمركز مالي مناسب جغرافياً، للانفتاح على المبادرة الصينية،

---

٣٧- تمثل هذه المقاطعة نحو سدس مساحة الصين، وتحتوي ما يقارب ربع ثروات البلاد النفطية. كما تعتبر ممراً برياً لا غنى عنه لمروور الأنابيب التي تنقل النفط والغاز من دول آسيا الوسطى نحو المراكز الصناعية في وسط البلاد وشرقها. بالإضافة إلى وجود المنشآت النووية الصينية في هذه المقاطعة.

باتت الصين تنظر إلى دول الخليج عموماً بوصفها مركزاً مالياً تقليدياً للساحل الأفريقي، حيث تملك الصين مصالح هائلة ومعقدة. وبالتالي فهذه المنطقة، ولا سيما الإمارات العربية المتحدة بما لديها من سوق مالية متقدمة، يمكن أن تشكل للصين قاعدة انطلاق في التوسع باستخدام اليوان كوسيلة لتسوية المدفوعات بين دول آسيوية وأفريقية..

لذلك نجد أن الرئيس الصيني شي شين بينغ قد أطلق في خطابه أمام جامعة الدول العربية في القاهرة، على هامش زيارته لمصر مطلع العام ٢٠١٦، وتحت عنوان "العمل معاً لمستقبل مشرق في العلاقات الصينية - العربية"<sup>(٣٨)</sup> مجموعة من المواقف اللافتة، أبرزها ما يلي:

- دعوة دول الشرق الأوسط إلى بناء التوافق عبر الحوار وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية المشتركة الطويلة الأمد، وبما يمنحها منفذاً مستقلاً إلى السلام والرفاهية بعيداً عن العنف والإرهاب والإيديولوجيات المتطرفة.
- الإعلان عن تقديم ٢٨٠ مليون يوان - RMB - أي حوالي ٤٥ مليون دولار، كمساعدات إنسانية للفلسطينيين والسوريين والأردنيين واليمنيين والليبيين.
- تقديم حزمة مساعدات مالية مخصصة لمشاريع اقتصادية، تضم ٢٠ مليار دولار كصناديق استثمارية مشتركة مع كل من الإمارات العربية المتحدة وقطر، و ٣٥ مليار دولار مخصصة لبرامج تجارية وقروض ميسرة.
- دعوة الدول العربية للمشاركة في مشاريع البنى التحتية العملاقة ضمن المبادرة الصينية "الحزام والطريق" بوصفها إطاراً للتنمية العالمية من جهة، ودافعاً لتسريع التنمية الاقتصادية وتحديث البنى التحتية، وبالتالي زيادة القدرات الإنتاجية لهذه الدول.
- التأكيد على التعاون المشترك وفق «قاعدة ٣+٢+١» المذكورة أعلاه.
- تخصيص عشرة آلاف منحة دراسية ومثلها كفرص تدريبية للطلاب والعمال من دول المنطقة.

---

President Xi's Speech at Arab League Headquarters, english.cntv.cn > China, - ٣٨  
Jan 22, 2016

## خلاصة

إن دراسة التطور الاقتصادي للصين تجعلنا أمام تجربة تنمية فريدة من نوعها. فهناك نظام شيوعي استطاع خلال فترة وجيزة نسبياً نقل مجتمع يسوده الفقر والعوز إلى مراتب القوى الاقتصادية الكبرى، مستخدماً في ذلك أدوات رأسمالية لا صلة لها بالعمليدة الشيوعية. بحيث باتت الصين تستحوذ على أكبر إحتياطي من العملات، مما جعل العملة الصينية جديرة باحتلال موقع متقدم كعملة إحتياط دولية، إلى جانب بقية العملات الصعبة في العالم. ولا يخلو هذا التطور من مفارقة لافتة، إذ تحوّل النظام الشيوعي الصيني إلى مؤل رئيسي لعجز الخزينة الأميركية بوصفها أكبر الاقتصادات الرأسمالية في العالم.

مع ذلك، ورغم المحاولات الحثيثة لم تفلح الصين حتى تاريخه في تطبيع علاقاتها مع الغرب والعديد من دول الجوار، إن لم نقل أن الهوة بين الجانبين آخذة على ما يبدو في الاتساع طردياً مع التقدم الاقتصادي والعلمي الصيني. وربما يمكن فهم انزعاج بعض الغرب الليبرالي في مقارنته للنموذج الاقتصادي الصيني انطلاقاً من تقديم الأوساط الصينية لهذا النموذج، رغم نقاط ضعفه الكثيرة، كدليل إضافي يثبت أن النمط الرأسمالي الغربي لم يعد ممراً إلزامياً لتحقيق التنمية والنهوض الاقتصادي.

واللافت أيضاً أن القلق الغربي من الصعود الصيني بات يترافق مع قلق من نوع آخر ناجم عن الخشية من تأثيرات عوارض الضعف التي بدأ يعانيها الاقتصاد الصيني على الاقتصاديات الغربية. ذلك أن النمو الاقتصادي الصيني تحول منذ الثمانينيات من القرن الماضي تحديداً إلى رافعة للاقتصاد العالمي، وبالتالي يخشى أن يؤدي التباطؤ الصيني خلال العقد الثاني من القرن الحالي إلى جر هذه الاقتصادات من جديد، ولكن هذه المرة نحو القعر.

ومما لاشك فيه أن هذا التطور الاقتصادي قد جعل الصين تحتل مكانة عالمية، إن لم نقل إنها أصبحت قطباً عالمياً جديداً يفرض عليها دوراً مختلفاً على الساحة الدولية. لذلك، وبعد عقود طويلة من الانكفاء نحو الداخل، تحت وطأة الانشغالات بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والثقافية، يبدو أن الصين باتت تطمح فعلاً للعب هذا الدور. أما لماذا هذا التوقيت بالذات، فلذلك أسبابه الاقتصادية والسياسية.

ذلك أن الصينيين باتوا مقتنعين أن الحفاظ على مكتسباتهم الاقتصادية وضمأن استمرار إمدادات الطاقة، فضلاً عن التطلع إلى تحقيق مزيد من التنافسية عبر اكتساب مستوى أرفع من التطور العلمي والتكنولوجي، يحتم عليهم تجاوز محيطهم الجغرافي القريب والتوسع اقتصادياً وثقافياً وإمناً غرباً نحو دول وسط وغرب آسيا وأفريقيا حتى شرق ووسط أوروبا، حيث مصادر الطاقة والموارد الطبيعية على أنواعها والأسواق الكبرى. وبقدر ما كانت القيادة الصينية تشعر بوطأة مساعي الإدارة الأميركية لتطويقها واحتوائها ضمن الإقليم، سواء بشكل مباشر عبر التواجد العسكري والاقتصادي المتزايد والمكثف، أو غير المباشر عبر حلفائها في منطقة المحيط الهادئ وبحري الصين الشرقي والجنوبي، بقدر ما كان التوجه نحو الغرب يصبح خياراً لازماً واستراتيجياً لدى هذه القيادة.

وفي مشهد بالغ الدقة والحساسية يبدو الثنائي الأميركي - الصيني كمن يلعب على حافة الهاوية، ولكن حتى الآن بطرق غير مباشرة تجنباً لتداعيات التصادم المباشر. فالصين تقوم منذ العام ٢٠١٣ بتكثيف نشاطها الديبلوماسية، في محاولة لتحسين نفسها بشبكة من العلاقات الاقتصادية والسياسية الخارجية، لا سيما مع محيطها الأقرب أولاً فيما سمي بـ«ديبلوماسية الحوار». وذلك جنباً إلى جنب مع مباشرة ورشة إصلاحية داخلية على مختلف الصعد العلمية والاقتصادية والإدارية والعسكرية. والصين مطمئنة في كل ذلك إلى فائض تجاري ضخم مع غريمها الأميركي والأوروبي. مما يوفر لها احتياط هائل من العملات الأجنبية هي في أمس الحاجة إليه لتنفيذ مخططاتها بالتوسع غرباً.

وفي المقابل يجهد الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأميركية في استخدام مختلف قواه الصلبة والناعمة لتطويق المارد الصيني، بدءاً من تكثيف الحضور العسكري البري والبحري المباشر في منطقة المحيط الهادئ وبحر الصين كما أشرنا أعلاه، وانتهاءً باستغلال مطالب الأقليات الصينية والنزاعات الحدودية لإثارة القلاقل والتشهير بالصين تحت شعار الديمقراطية وحقوق الإنسان، مروراً بإقامة التجمعات الاقتصادية والعسكرية وترسيخ العلاقات وتوسيعها مع دول مجاورة للصين.

وفي الواقع إن هذه المواجهة المعقدة تحجب خلفها مشهداً مغايراً تماماً، يمكن أن يحدد مآلها في العديد من الميادين على المدى البعيد. فالمنتجات الصينية على سبيل البيان، التي



تغرق الأسواق الأميركية تبدو عاجزة عن ترسيخ هوية ثقافية صينية مغايرة ومميزة في أوساط المستهلكين الأميركيين. وهو ما يعد مؤشراً على أن هذه المنتجات بأغلبها ليست أصيلة وإبداعية بقدر ما هي مجرد تقليد على ما يبدو لسلع أجنبية. بينما نلاحظ على المقلب الآخر وبكل بساطة ثمار الحرب الناعمة الأميركية في أوساط قاطني الحواضر الصينية مثل العاصمة بكين وشانغهاي وغيرهما. حيث يظهر بوضوح مدى افتتان الشعب الصيني بنمط الحياة الأميركية. ويبدو أن هذا الافتتان يتعدى المأكل والملبس والعادات إلى نظام التعليم أيضاً. فقد يكون ممكناً تصور طبيعة النخبة التي ستحكم الصين مستقبلاً، إذا علمنا أن أبناء غالبية مسؤولي الحزب الشيوعي يتوجهون إلى الجامعات الأميركية في الخارج لمتابعة دراستهم.

وعلى أية حال، فإن التوجه الصيني غرباً قد ترجم مؤخراً بمبادرة طموحة جداً، جرى إطلاقها على أعلى المستويات الصينية تحت عنوان «مبادرة الحزام والطريق - One Built One Road». وهذه المبادرة ذات شقين: الأول يرمي إلى إحياء طريق الحرير التاريخي، ويشمل دول شمال ووسط وغرب آسيا وصولاً حتى وسط أوروبا وألمانيا. والثاني هو الشق البحري الذي يضم دول جنوب آسيا والمحيط الهندي وبحر الصين وصولاً إلى دول الخليج وشبه الجزيرة العربية وشمال شرق أفريقيا.

ويتطلب تنفيذ المبادرة المذكورة إمكانيات ديبلوماسية ومالية وفنية هائلة يبدو أن الصين عازمة على توفيرها. وهي بدأت فعلاً بوضع المشروع على سكة التنفيذ، حيث قامت بإنشاء مؤسسات التمويل الدولية والمحلية المخصصة لتقديم التسهيلات الائتمانية لمشاريع التنمية في الدول النامية التي تشملها المبادرة. كما باشرت بإعادة هيكلة مؤسساتها وتشركتها، وأزالت الكثير من العوائق إفساحاً في المجال أمام مشاركة القطاع الخاص. وتم أيضاً تحديث التشريعات ذات الصلة بجذب الاستثمارات الخارجية المباشرة. وبوشر كذلك بإبرام اتفاقيات واسعة جداً للتعاون الاقتصادي والفني والمالي والعلمي مع مروحة واسعة من الدول.

وفي سياق التطلعات الصينية نحو دور حيوي يمكن أن تلعبه دول وسط وغرب آسيا والخليج وشبه الجزيرة العربية وشرق وشمال أفريقيا ضمن مبادرة الحزام والطريق، كان

على المسؤولين الصينيين التأكيد دوماً على حيادية المبادرة وسلمية التوجهات الصينية، فضلاً عن المكاسب التي يمكن أن تجنيها جميع الدول على قاعدة رايح - رايح، وذلك في محاولة لاحتواء مخاوف وهواجس دول عديدة لها مصالح حيوية في المنطقة، كالولايات المتحدة وروسيا على سبيل المثال..

ومما يزيد من صعوبة المهمة الصينية أنها تعود إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال وشرق أفريقيا على وقع الإضطرابات والنزاعات العسكرية، وبعد انكفاء لعقود طويلة تخللها الكثير من التغيرات والتطورات الجيو- استراتيجية والسياسية والاجتماعية والثقافية، أحدثت بلا شك فجوة عميقة في الفهم الصيني لقضايا المنطقة. وربما تحتاج الصين إلى سنوات طويلة وإلى جيش من الباحثين والخبراء المتمرسين لسد هذه الفجوة، ما لم يتم التعاون معها بصدق من قبل دول المنطقة من جهة، وما لم يتم التخلي عن الوسائل التقليدية التي ألفتها الأنظمة التوتاليتارية في التواصل ومخاطبة الشعوب من جهة أخرى.

ويعنى آخر، فإن تجاوز مئات السنين من الاستعمار الغربي السياسي والعسكري الاقتصادي والثقافي للبلاد العربية والأفريقية عموماً، والشرق الأوسط خصوصاً، في الوقت الذي كانت فيه الصين غارقة أيضاً في فقرها وتخلفها ونزاعاتها الداخلية، يتطلب اعتماد أساليب أكثر انسجاماً مع عفوية الناس وتسمح بالتعبير عن تطلعاتهم وأفكارهم بحرية بعيداً عن رقابة المركز وتوجيهاته. فلا يقتصر الأمر على توقيع مذكرات التفاهم واتفاقيات التعاون الاقتصادي والثقافي على مستوى الرؤساء والمسؤولين. وبالطبع دون التقليل من أهمية هذه التفاهمات والاتفاقيات وضرورة توسيع مروحتها كي تشمل المسؤولين من الصفين الثاني والثالث، لبناء قاعدة مصالح مشتركة ومتينة بين مختلف الأطراف.

ويبقى على الدول العربية شعوباً ومسؤولين إدراك مدى أهمية وحساسية هذه المرحلة المنصليّة، والعمل على التقاط هذه الفرصة التاريخية التي توفرها مبادرة "الحزام والطريق" الصينية من أجل بناء اقتصاد قوي، عبر ترميم وتطوير بناها التحتية ومرافقها الحيوية المتهاككة تمهيداً لتنويع إقتصاداتها المتخلفة القائمة حالياً على الربوع النفطية والخدماتية. وذلك بدون أية شروط مسبقة يمكن أن تنال من سيادة واستقلال، لا بل واستقرار هذه

الدول المكبلة بشروط والتزامات مؤسسات الإقراض الدولية التقليدية المهيمن عليها من قبل واشنطن، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي تحديداً ومانحي نادي باريس عموماً. ولبنان بطبيعة الحال معني قبل غيره بعدم التردد والمبادرة إلى تنويع خياراته الاقتصادية والتنموية، واستغلال الفرصة الاقتصادية التي تتيحها المبادرة الصينية لتحقيق هذه الغاية، مستفيداً من عناصر القوة لديه، أي: الموقع الجغرافي المميز على الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، والقطاع المالي الحيوي، والثروة النفطية المكتشفة حديثاً مقابل سواحله. فلا يبقى رهينة مصالح قلة احتكارية محلية مدعومة بمراكز قوى سياسية ومالية خارجية.

ملحق



## السكان والجغرافيا والحدود الصينية

يعود تاريخ الصين الحديث إلى سنة ١٩١٢ عندما أطاح الحزب الوطني الصيني بزعامة «صون يات سن» (Sun YatSen) بآخر سلالات الحكم الأباطوري (Ching Dynasty) وأسس جمهورية الصين بحدودها الحالية. إلا أن "تشانغ كاي تشك" الذي تزعم الحزب الوطني (كومتانغ - Kuomintang) خلال ثلاثينيات القرن العشرين خاض بعد ذلك مواجهات دامية مع حلفائه السابقين من المعارضين الشيوعيين بقيادة ماوتسي تونغ، انتهت في كانون الأول ١٩٤٩ بهروب "تشانغ" إلى جزيرة تايوان (Taiwan) مؤسساً "الصين الوطنية"، وقيام جمهورية الصين الشعبية على البر الصيني بقيادة الحزب الشيوعي بزعامة ماوتسي تونغ.

بلغ عدد سكان الصين حتى نهاية سنة ٢٠١٣ ملياراً و٣٦٠ مليون نسمة، أي ما يساوي ٢٠٪ تقريباً من إجمالي سكان العالم للسنة ذاتها، مع نمو سكاني بلغت نسبته ٤,٩٢ بالألف (NBS، 2014). يقيم أغلبهم في مقاطعات مثل: غوانغدونغ، شانغدونغ وهينان..

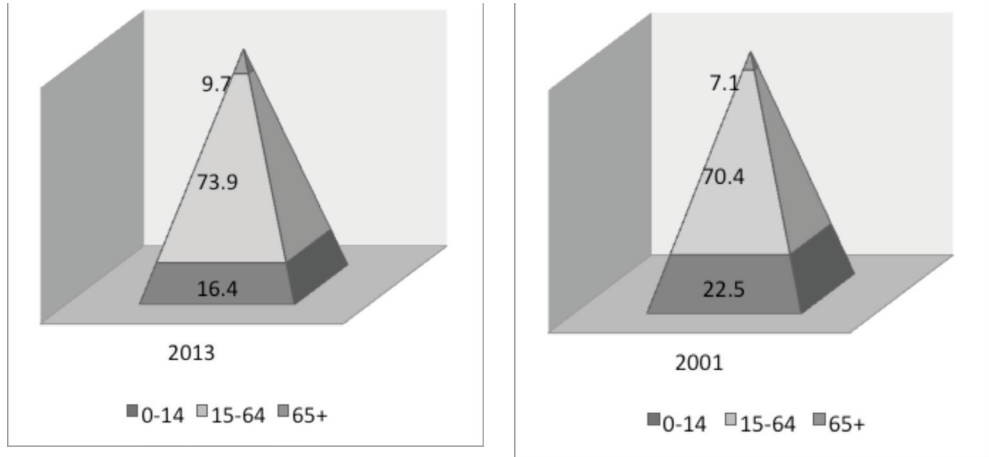
وتشكل الإناث ٤٨,٧٪ من السكان مقابل ٥١,٣٪ للذكور. فهذا التديني غير الاعتيادي في نسبة الإناث يعد مؤشراً على ممارسات الإجهاض السائدة للحصول على طفل ذكر عبر التخلص من الأجنة الإناث في ظل سياسة الولد الواحد. حيث لا يتعدى حجم الأسرة ثلاثة أشخاص (غالباً الأم والأب والولد) في عموم الصين، باستثناء مناطق الأقليات ذات الإدارة الذاتية مثل التيب (٤,١ شخص) وشينجيانغ (٣,٣٢ شخص). وبالرغم من التكنم الرسمي الشديد حول هذا الموضوع فإن التقديرات حول حالات الإجهاض حتى سنة ٢٠١٣ تراوحت بين سبعة ملايين و١٣ مليون حالة سنوياً تبعاً لاختلاف المصادر<sup>(٣٩)</sup>. الأمر الذي جعل العالم ينظر إلى الصين بوصفها عاصمة الإجهاض.

وبالنسبة لتركيبية الهرم السكاني الصيني، فقد توزّع السكان بحسب الفئات العمرية خلال السنتين ٢٠٠١ و٢٠١٣ على الشكل التالي:

---

Historical abortion statistics, PR China, Wm Robert Johnston, 27 December -٣٩  
2014 – & What Happens When Only 1,2% of Chinese Women Take the Pill: 13  
Million Abortion, Chengcheng Jiang – Time, September 30 -2013

رسم بياني رقم ١٢ : التوزيع النسبي لسكان الصين بحسب الفئات العمرية العريضة  
للسنتين ٢٠٠١ و ٢٠١٣



المصدر: (NBS, 2014)

ومن الواضح بحسب الرسم البياني أعلاه اتجاه المجتمع الصيني نحو خلل ديموغرافي عميق، من معالته ارتفاع عدد كبار السن مقابل تراجع نسبة صغار السن.

ولعل من مميزات المجتمع الصيني ذي الأصول الريفية بالغالب الاتجاه المتزايد نحو التمدين. فقد بلغت نسبة سكان الحضر ٥٤٪ من إجمالي السكان. وتصل هذه النسبة أقصاها في بكين (٨٦,٣٪) وتيانجين (٨٢,١٪) وأدناها في التيب (٢٣,١٪) (NBS, ٢٠١٤). وفي الوقت الذي بلغ فيه متوسط الكثافة السكانية ١٤٥,٣ بالكلم المربع الواحد على مستوى البلاد كلها، نجد أن هذه الكثافة يصل أقصاها إلى ٤٠٠ شخص بالكلم في مناطق الشرق الساحلية التي تشكل مركز الثقل الاقتصادي للصين، وأدناها بمعدل ١٠ أشخاص بالكلم في المناطق الغربية الداخلية.

وعلى الصعيد الإثني، يوجد في الصين ٥٦ قومية تنطق جميعها بلغة "الهان" التي تعتبر أيضاً اللغة القومية الرسمية. وتشكل قومية "الهان" الغالبية الساحقة بنسبة ٩٢٪ من الشعب الصيني، وما تبقى ٥٥ قومية تشكل مجتمعة ما نسبته ٨٪ من بينها عشر قوميات تؤمن بالاسلام، وتتمركز بشكل أساسي في مقاطعتي نينغشيا (Ningxia) وشينجيانغ (Xinxiang). وهذه القوميات المسلمة هي: قومية هوي، قومية الويغور، قومية القازاق، قومية القرغز، قومية الأوزبك، قومية التتار، قومية التاجيك، قومية دونغ شيانغ، قومية سالو، قومية باو آن.

وفيما خص الحدود الجغرافية، تتمتع الصين بحدود برية يصل طولها الى ما يزيد عن ٢٢ ألف كلم. بالإضافة الى حدود بحرية يبلغ طولها الاجمالي ١٨ ألف كلم. أما المساحة الإجمالية للصين فهي تقارب ٩٦٠٠ ألف كلم مربع. وتشارك الصين الحدود مع ١٤ دولة ( راجع الخارطة رقم ٤- أدناه)، ويحدها من الشرق بحر الصين الشرقي وخليج كوريا والبحر الأصفر وبحر بوهاي وبحر الصين الجنوبي ومضيق تايوان.

كذلك تتمتع الصين بوجود بعض من أكبر الأنهار العالمية، ومنها نهر اليانغتسي (Yangtze) بطول ٦٤٠٠ كلم والذي يعتبر ثالث أطول نهر في العالم. يليه النهر الأصفر بطول ٥٤٦٤ كلم. والنهران ينبعان من وسط الصين ويصبان على الساحل الشرقي للبلاد.

#### خارطة رقم ٤ : جغرافية الصين







جدول ٤ : التقسيم الإداري للصين الشعبية

المقاطعات			
Sichuan سيتشوان	Hunan هونان	Hebei خبي	قوانغدونغ
Taiwan تايوان	Jiangsu جيانغسو	Heilongjiang هيلونغجيانغ	Guangdong
Yunnan يوننان	Jiangxi جيانغشي	Yunnan خنان	Anhui آنهوي
Zhejiang جييجيانغ	Jilin جيلين	Hubei هوبي	Fujian فوجيان
Shandong شاندونغ	Qinghai قينغهاي	Liaoning لياونينغ	Gansu قانسو
	Shaanxi شانشي	Shanxi شان شي	Guizhou قويزو
			Hainan هاينان
مناطق إدارية خاصة	البلديات	مناطق مستقلة ذاتياً	
هونغ كونغ Hong Kong استعادت الصين سيادتها على هذه المدينة من بريطانيا في تموز ١٩٩٧ مكاو Macau استعادت الصين أيضاً سيادتها عليها من البرتغال في كانون الأول ١٩٩٩ .	Beigin بكين تشونغكينغ Chongqing انغهاي Shanghai تيانجين Tianjin	Guangxi قوانغشي : تقطنها قومية تشوانغ Inner Mongolia منغوليا الداخلية : تقطنها قومية المنغول Ningxia نينغشيا : تقطنها قومية هوي المسلمة Xinjiang شينجيانغ : تقطنها قومية الويغور المسلمة Tibet التيب : تقطنها غالبية تيبية	

و غالباً ما تعتمد الصين (عبر المكتب الإحصائي الوطني) تصنيف المناطق لديها جغرافياً إلى مناطق شرقية ومناطق غربية ومناطق الوسط كما يلي :

- المناطق الشرقية، وتشمل بلديات: بكين، تيانجين وشانغهاي، ومقاطعات: لياونينغ (Liaoning)، خبي (Hebei)، شاندونغ (Shandong)، جيانغسو (Jiangsu)، جييجيانغ (Zhejiang)، فوجيان (Fujian)، قوانغدونغ (Guangdong) وهائنان (Hainan). تشكل هذه المناطق حوالي ثلث مساحة الصين ويقطنها ما يقارب ٤٩٪ من سكان البلاد. وهي تسهم بحوالي ٦٢٪ من الناتج المحلي.
- مناطق الوسط، وتشمل ثماني مقاطعات هي: هيلونغجيانغ (Heilongjiang)، جيلين (Jilin)، شانشي (Shanxi)، آنهوي (Anhui)، جيانغشي (Jiangxi)، هونان (Henan)، هوبي (Hubei) و هونان (Hunan). تشكل هذه المناطق ١٠,٧٪ من مساحة البلاد ويقطنها ما يقارب ٢٨,١٪ من السكان وتساهم بنحو ٢٣,٥٪ من الناتج المحلي.
- المناطق الغربية، وتشمل خمس مناطق إدارة ذاتية هي: منغوليا الداخلية، قوانغشي (Guangxi)، التبت، نينغشيا (Ningxia) وتشينجيانغ (Xinjiang). وكذلك ستة مقاطعات هي: سيتشوان (Sichuan)، قويزو (Guizhou)، يوننان (Yunnan)، شانشي (Shaanxi)، قانسو (Gansu) و قينغهاي (Qinghai)، بالإضافة إلى بلدية واحدة هي تشونغكينغ (Chongqing). تشكل هذه المناطق ٥٦٪ من مساحة البلاد ويقطنها حوالي ٢٣٪ من السكان وتساهم بنحو ١٤,٨٪ من الناتج المحلي.

1. **GDP at Market Prices**, the World Bank- IBRD.IDA, data.worldbank.org
2. **Aspects of the Evolution of China's Middle East Policy** [Report] / auth. ANTIPOV Konstantin. - [s.l.] : FAR EASTERN AFFAIRS, 2014.
3. **Assessing the Asia-Pacific Rebalance** [Report] / auth. Green Michael J. , Cooper Zack and Berteau David J.. - [s.l.] : CSIS/Rowman & Littlefield, 2014.
4. **Brief Statistics on China's Import & Export in January 2015** [Report] / auth. MOFCOM. - [s.l.] : MINISTRY OF COMMERCE PEOPLE'S REPUBLIC OF CHINA, 2015.
5. **China Outlook 2015** [Report] / auth. KMPG. - [s.l.] : KMPG Global China Practice, 2015.
6. **Report on the Work of the Government:** Li Keqiang, Premier of the State Council, delivered on the National People's Congress, March 2015.
7. **China Statistical Yearbook 2014** [Report] / auth. NBS. - [s.l.] : National Bureau of Statistics of China, 2014.
8. **Unemployment and Labor Force Participation in China: Long Run Trends & Short Run Dynamics**, Shuaizhang Feng – Ying Yao Hu – Robert Moffit, October 21, 2014.
9. **China's World's Largest Supplier of Educated Workers:** Annalyn Censky, June 15, 2012
10. **China's Labor Market in the "New Normal":** Raphael Lan – Xiao Guang – Alfred Schipke, IMF, July 2015.
11. **How Does China Compare:** OECD Employment Outlook 2014, September 2014
12. **Employment & Inequality Outcomes in China:** Cai Fang, Du Yong, Wang Meiyan, OECD Conference Center, Paris- France, May 19 , 2010.

13. **Trade Volume Between China and Arab Countries:** China's Ministry of Commerce, published by China Daily July 18, 2013
14. **Beyond Capital and Labor- The View From China's Productivity Frontier:** Accenture outlook 2014.
15. **Here's What China's New SOE's Guidelines are All about,** www.cctv-america.com , September 14, 2015.
16. **China's Carbon Emissions Report 2015,** Zhu Liu, Harvard Kennedy School, Besser Center, May 2015
17. **China & Africa : Expanding Economic Ties in an Evolving Global Context,** Miria Pigato & Wenxia Tang, Investing in Africa Forum, March 2015.
18. **China, the Millennium Development Goals and the Post-2015 Development Agenda** [Report] : Discussion Paper / auth. UNDP. - [s.l.] : United Nations Development Programme, 2015.
19. **China's Foreign Aid (2014)** [Report] : White Paper / auth. SCIO. - [s.l.] : The State Council Information office of the People's Republic of China, 2014.
20. **China's Western Development Program: Its Rationale, Implementation, and Prospects** [Journal] / auth. Lai Hongyi Harry // Modern China. - [s.l.] : Sage Publications, 2002. - 4 : Vol. 28. - pp. 432466-.
21. **International Trade Statistics 2015** [Report] / auth. WTO. - [s.l.] : World Trade Organization, 2015.
22. **2015 Business Review XX: In 2015, Foreign Trade Was Stable and Made Progress, with Development Quality and Benefit Further Improved:** )MOFCOM(, February 4, 2016.
23. **Middle East respects China's mediation** [Online] // Global Times. - January 14, 2014. - <http://www.globaltimes.cn/content/837321.shtml>.
24. **Ministry of Commerce Holds Briefing on Measures for Administration of Foreign Aid** [Online] / auth. MOFCOM. - December 10, 2014.

25. **One Belt, One Road” Enhances Xi Jinping’s Control Over the Economy** [Journal] / auth. Lam Willy // China Brief. - 2015. - 10 : Vol. 15.
26. **Sixty Years Since Peaceful Liberation of Tibet** [Article] / auth. SCIO. - [s.l.] : The State Council Information Office of the People’s Republic of China, July 2011.
27. **The New Silk Road: A Visionary Dream For The 21st Century** [Online] / auth. Lehmann Jean-Pierre // Forbes. - May 27, 2015. - <http://www.forbes.com/sites/jplehmann/201527/05//the-new-silk-road-a-visionary-dream-for-the-21st-century/>.
28. **China’s Foreign Asset More Than its Half GDP**, Kenneth Rapoza, Forbes, April 7, 2014.
29. **G20: Barack Obama uses visit to reassert US influence in Asia Pacific**: Lenore Taylor, the guardian 15 November , 2014
30. - **White House- Department of Defense**, January 2012
31. **Explore the Trans-Pacific Partnership**: Office of the United States Trade Representative- Executive Office of the President- 2015
32. **Asia-Pacific Rebalance 2025**: Michel Green- Kathleen Hicks- Mark Cancian- John Schaus- Zack Cooper, Center for Strategic & International Studies (CSIS), Jan. 19, 2016
33. **Fact Sheet : Advancing the Rebalance to Asia and the Pacific**: the White House- Office of the Press Secretary, November 16, 2015.
34. **The Rebalance to Asia: US-China Relations and Regional Security** [Article] / auth. Saunders Phillip // INSS CSR Strategic Forum. - Washington DC, United States : Institute for National Strategic Studies, August 2013. - 281.
35. **Middle East Pipeline & Gas Journal Worldwide Construction Report**, Jan. 2016, Vol.243, NO. 1
36. **Analysis: Oil & Gas Pipelines in the Middle East**, SOUTH FRONT Analysis Intelligence, Nov. 30 , 2015.
37. **China: Reform unlocks the value of state-owned enterprises**, JP Morgan Asset Management, Market Bulletin, March 30, 2015.

38. **China M&A: Reform Plan Promotes Mixed Ownership of State-owned Enterprises**, Daniel Duesk, Peter X. Huang, Andre Zhu, January 2015.
39. **China's Foreign Assets More than Half its GDP**, Kenneth Rapoza, Forbes, April 7, 2014.
40. **UNESCO Silk road Online Platform** [Online] / auth. UNESCO. - 2015. - <http://en.unesco.org/silkroad/about-silk-road>.
41. **World Development Indicators** [Report] / auth. World Bank. - [s.l.] : International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank, 2014.
42. **World Development Indicators** [Report] / auth. World Bank. - [s.l.] : International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank, 2013.
43. **World Investment Report 2015: Reforming International Investment Governance** [Report] / auth. UNCTAD. - [s.l.] : United Nations Conference on Trade and Development , 2015.
44. **China Arab Policy Paper**: Foreign Ministry of Popular Republic of China, January 2016, [www.fmprc.gov.cn](http://www.fmprc.gov.cn).
45. **China Arab Policy Paper**, Foreign Ministry of Popular Republic of China, January 2016, [www.fmprc.gov.cn](http://www.fmprc.gov.cn)

٤٦ - الكتاب الأبيض حول التنمية السلمية في الصين [مقالة] / المؤلف وزارة خارجية جمهورية الصين

الشعبية. - [s.l.] : وزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية، ٦ أيلول، ٢٠١١.







## هذا الكتاب:

يسلّط هذا الكتاب الضوء على أحد أبرز تجارب القرن العشرين التنموية، والتي مكّنت الصين من التحول من دولة زراعية فقيرة ومنعزلة إلى دولة صناعية تنصدر الاقتصاديات العالمية. كما يتناول المعضلة التي بات يعانيها الاقتصاد الصيني خلال السنوات الأخيرة، وما تطرحه القيادة الصينية الجديدة من مبادرات للحل يأتي في طليعتها استراتيجية «الحزام والطريق»، كمبادرة من شأنها التمهيد لمرحلة جديدة من العلاقات الاقتصادية محلياً وخارجياً. وهي مرحلة تحتم على إقتصاديات المنطقة بما فيها الاقتصاد اللبناني ضرورة التكيف معها تجنباً للتداعيات غير المحسوبة.

المركز الاستشاري للدراسات والتوليق